

جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا

التخطيط العمراني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية بين
الواقع والمطلوب: مدينة دورا أنموذجاً

مريم حماد حمد أبو عطوان

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1443هـ / 2022م

التخطيط العمراني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية بين الواقع والمطلوب: مدينة دورا أنموذجاً

إعداد:

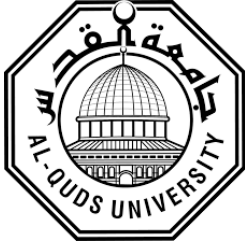
مريم حماد حمد أبو عطوان

بكالوريوس هندسة مدنية - جامعة بوليتكنك فلسطين - فلسطين

إشراف: الدكتور جمال عمرو

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التنمية المستدامة مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية / معهد التنمية المستدامة / كلية الدراسات العليا - جامعة القدس

1443هـ / 2022م



جامعة القدس
عمادة الدراسات العليا
معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

التخطيط العمراني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية بين
الواقع والمطلوب: مدينة دورا أنموذجاً

اسم الطالب: مريم حماد حمد أبو عطوان.

الرقم الجامعي: 21820321

إشراف: د. جمال عمرو

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2022/01/15 من أعضاء لجنة المناقشة

المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

التوقيع: 

رئيس لجنة المناقشة: د. جمال عمرو

التوقيع: 

ممتحناً داخلياً: د. سامر رداد

التوقيع: 

ممتحناً خارجياً: د. علي عبد الحميد

القدس - فلسطين

1443هـ / 2021م

الإهداء

اهدي هذا العمل بعد الله سبحانه وتعالى .. الى وطني فلسطين

والى

روح من ربياني على حب العلم والدادي الاجلاء رحمهما الله

من رووا بدمائهم ارض فلسطين... شهداء الوطن

روح اخي الشهيد جميل ابو عطوان

اسرانا البواسل وامهاتهم وعائلاتهم

رفيق دربي زوجي العزيز

من ارى المستقبل مشرقا بهم (عيسى- رامين- احمد - حنين والحبيب) ابنائي

الثبات واليقين اخواني واخواتي الاحباء وعائلاتهم

أهلي وعائلي وشعبي

الى مؤسستي التي انتمى اليها.. بلدية دورا

زملائي وزميلاتي بالعمل والدراسة الكرام

الى كل محب للعلم والنجاح

اهدي هذا الانجاز العلمي

مريم حماد أبو عطوان

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة، بأنها قدمت لجامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة، باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم تقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

.....
التوقيع:

مريم حماد حمد أبو عطوان

التاريخ: 2022/01/15

الشكر والتقدير

بسم الله والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والحمد لله الذي انعم عليّ لإنجاز هذا العمل واشكره على نعمة العقل والعلم.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لجامعة القدس -عمادة الدراسات العليا ومعهد التنمية المستدامة ممثلاً بمديره وهيئة التدريس فيه.

ولا يسعني سوى أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للدكتور القدير جمال عمرو لما قدمه لي من توجيه وإشراف، كما أتقدم ببالغ الشكر والتقدير للأساتذة الكرام الذين ساعدوني في تحكيم أداة الدراسة والتعديل عليها، والشكر موصول للسادة الأفاضل أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة.

وانتقدم بالشكر الخاص للدكتور عزمي الاطرش ولأخي وابن عمي حمد ابو عطوان لما قدمه لي من مساعدة.

ولكل من كان له الدور في دعمي ومساندتي لإنجاز هذا العمل.

لكم كل الشكر والتقدير

تعريفات الدراسة

التنمية المكانية: منهج تكاملي متداخل لمصالح الدولة العامة مع مصالح السكان، وهي التوزيع والتنظيم المكاني الفعال لأنشطة الإنسان وشروطها ضمن إطار مكاني لتحقيق أهداف محددة مسبقاً وخلال فترة زمنية محددة (بن غضبان، 2020).

تخطيط المدن: هو تخطيط عام لأجل تنمية أرض المدينة وهو ما يشتمل على تخطيط الاستعمالات الخاصة لهذه الأرض كما يحدد بالتفصيل مواقع وامتدادات المشروعات العامة والمنشآت الأخرى، وعادة ما يصمم تخطيط المدينة لتلبية احتياجاتها لفترة لا تقل عن 25 سنة (مشنان، 2020).

التخطيط الحضري: عملية فنية وعلمية وقانونية تعنى بتطوير واستعمال الأراضي والبيئة والبناء ضمن منطقة حضرية، وذلك من أجل توفير الظروف والوسائل الضرورية لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعي والرفاه، ورفع مستوى الحياة للسكان ضمن هذه المنطقة (كاظم، 2018).

تخطيط استخدامات الأراضي: التقييم المنهجي لقدرات وإمكانيات الأرض والمياه فيها، ودراسة بدائل استخدام الأراضي والظروف الاقتصادية والاجتماعية من أجل اختيار واعتماد أفضل الخيارات لهذا الاستخدام، بهدف تطبيق الاستخدام الأمثل الذي يلبي احتياجات الناس مع الحفاظ على الموارد للمستقبل (Metternicht, 2017).

البنية التحتية: هي مجموعة من العناصر والمرافق المترابطة التي توفر الدعم الهيكلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين: بنية تحتية اقتصادية وتشمل خدمات المرافق المختلفة كالشبكات الصحية والمياه والنقل، والبنية التحتية الاجتماعية كتشييد المنشآت التعليمية والصحية والأمنية والترفيهية (رشيد وكريمة، 2018).

تخطيط البنية التحتية: تعرفه وزارة الحكم المحلي الفلسطينية بأنه "معرفة ما هو متاح من موارد واستخدامه بالشكل الأمثل لتحسين أوضاع البنية التحتية في المنطقة المعينة، وهو ما يندرج في إطار التخطيط المحلي، ويقع ضمن صلاحيات الهيئات المحلية" (التميمي والرابي، 2016).

التنمية: وتعرف التنمية بأنها عملية دائمة يشترك في إحداثها جميع أفراد المجتمع من خلال العمل على نقل المجتمع الذي يعيشون به من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية، من خلال

إجراء التغييرات في قطاعات العمل المختلفة والتي تؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد (أبو النصر ومحمد، 2017).

التنمية المستدامة: وتعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم"، كما يعرفها تقرير بورتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية UNCED في العام 1987 بأنها "تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة" (كافي، 2017، 53-54).

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	الشكر والتقدير
ج.....	تعريفات الدراسة
ه.....	فهرس المحتويات
ط.....	فهرس الملاحق
ط.....	فهرس الأشكال والخرائط
ط.....	فهرس الصور
ي.....	فهرس الجداول
م.....	الملخص
س.....	Abstract
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
1.1	1.1 مقدمة
2	1.2 مشكلة الدراسة
3	1.3 أهمية الدراسة
3	1.4 أهداف الدراسة
4	1.5 أسئلة الدراسة
4	1.6 حدود ومحددات الدراسة
5	1.7 نموذج الدراسة
6	1.8 فرضيات الدراسة
6	1.9 هيكلية الدراسة
7	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
7	2.1 المقدمة
7	2.2 التخطيط
8	2.3 تخطيط المدن
9.....	2.3.1 أهمية تخطيط المدن:

10.....	2.3.2 أهداف تخطيط المدن:
11.....	2.3.3 الجوانب المهمة في تخطيط المدينة:
11	2.4 التخطيط الحضري
12.....	2.4.1 أبعاد التخطيط الحضري:
15	2.5 تخطيط استخدامات الأراضي
16.....	2.5.1 أنواع تخطيط استخدامات الأراضي:
17.....	2.5.2 أهمية تخطيط استخدامات الأراضي:
17.....	2.5.3 مراحل تخطيط استخدامات الأراضي:
18.....	2.5.4 العوامل المؤثرة في تخطيط استخدامات الأراضي:
19.....	2.5.5 تخطيط التنمية الاقتصادية:
20	2.6 تخطيط البنية التحتية
21.....	2.6.1 أهمية البنية التحتية:
21.....	2.6.2 خصائص البنية التحتية:
22.....	2.6.3 مراحل تخطيط البنية التحتية:
22	2.7 التنمية
23	2.8 التنمية المستدامة
24.....	2.8.1 أهداف التنمية المستدامة:
27.....	2.8.2 مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة:
29	2.9 توجهات التنمية المستدامة
30.....	2.9.1 التزامات الخطة الحضرية الجديدة للتحويل من أجل التنمية الحضرية المستدامة:
32	2.10 الدراسات السابقة
32.....	2.10.1 الدراسات العربية السابقة:
36.....	2.10.2 الدراسات الأجنبية السابقة:
37.....	2.10.3 التعقيب على الدراسات السابقة:
39.....	2.10.4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:
40	الفصل الثالث: واقع وتوجهات التخطيط والتنمية العمرانية في مدينة دورا

3.1	الجغرافيا الطبيعية لمدينة دورا:	41
3.1.1	التسمية والموقع:	41
3.1.2	الموقع والخصائص الجغرافية:	43
3.1.3	التحليل الديمغرافي:	45
3.1.4	المجالات التنموية الرئيسية في المدينة:	46
3.1.5	تحديات وإمكانيات التنمية في مدينة دورا:	67
73	الفصل الرابع: منهجية الدراسة وإجراءاتها	
4.1	مقدمة	73
4.2	منهجية الدراسة	73
4.3	الإطار البحثي	73
4.4	أداة الدراسة	74
4.4.1	صدق الأداة:	76
4.5	ثبات الأداة	77
4.6	مجتمع الدراسة	78
4.7	عينة الدراسة	78
82	الفصل الخامس: نتائج الدراسة ومناقشتها	
5.1	مقدمة	82
5.2	نتائج أسئلة الدراسة	83
5.2.1	نتائج الإجابة على السؤال الأول للدراسة:	83
5.2.2	نتائج الإجابة على السؤال الثاني للدراسة:	94
5.3	نتائج فرضيات الدراسة	101
5.3.1	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:	101
5.3.2	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:	103
5.3.3	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:	113
5.4	مناقشة النتائج	121

122	 الفصل السادس: النتائج والتوصيات
122	 النتائج والتوصيات
122	 6.1 مقدمة
122	 6.2 ملخص نتائج الدراسة
122	 6.2.1 ملخص النتائج المتعلقة بالعوامل الديمغرافية:
123	 6.2.2 ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:
127	 6.2.3 ملخص النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:
128	 6.3 الاستنتاجات
130	 6.4 التوصيات
132	 قائمة المصادر والمراجع

فهرس الملاحق

ملحق 1: اسماء المحكمين لأداة الدراسة.....	138
ملحق 2: المقابلات.....	139
ملحق 3: أداة الدراسة (الاستبانة في صورتها النهائية).....	150
ملحق 4: تفسير معامل الارتباط.....	158

فهرس الأشكال والخرائط

شكل 1: نموذج الدراسة (اعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة)	5
شكل 2: مخطط التخطيط الحضري وفقاً للأبعاد (الجودة، التاريخ والأراضي، الجدوى الزمنية، القدرة).....	14
خارطة 3.1: خارطة مدينة دورا من خلال خدمة GIS الخاصة ببلدية دورا	42
خارطة 3.2: طبوغرافية مدينة دورا (المصدر : دائرة GIS في بلدية دورا).....	44
خارطة 3.3: مخطط توسعة عام 2009.....	65
خارطة 3.4 : التقسيمات السياسية في دورا قسم ال GIS بلدية دورا.....	68
خارطة 3.5: موقع المستوطنات المحيطة بمدينة دورا.....	70

فهرس الصور

صورة 1: تأهيل شوارع مركز المدينة	47
صورة 2: صورة توضح الوضع البيئي الناتج عن عدم وجود صرف صحي في المدينة	50
صورة 3: مدرسة الرازي في مدينة دورا أنشأت عام 1928م.....	54
صورة 4: مركز مدينة دورا	62
صورة 5: مخطط هيكلي مدينة دورا عام 1974.....	63
صورة 6: جدار الفصل العنصري في الجهة الغربية من المدينة.....	69
صورة 7: تحديات القطاع البيئي الناتجة عن عدم وجود صرف صحي في المدينة.....	71

فهرس الجداول

جدول 3.1: عدد سكان مدينة دورا بدون قراها المتوقع حتى عام 2035.....	45
جدول 4.1: توزيع فقرات الاستبانة وفقاً للمحاور	75
جدول 4.2: نتائج اختبار التحليل العاملي لفقرات أداة الدراسة	76
جدول 4.3: معامل ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة التجزئة النصفية.....	77
جدول 4.4: خصائص عينة الدراسة وفقاً للجنس.....	79
جدول 4.5: خصائص عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة.....	80
جدول 4.6: خصائص عينة الدراسة وفقاً للدرجة العلمية.....	80
جدول 4.7: خصائص عينة الدراسة وفقاً للتخصص	80
جدول 4.8: خصائص عينة الدراسة وفقاً للصفة	81
جدول 4.9: خصائص عينة الدراسة وفقاً لمكان السكن	81
جدول 5.1: مفتاح تفسير النتائج (الأهمية النسبية).....	82
جدول 5.2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات واقع تخطيط المدن.....	83
جدول 5.3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات واقع تخطيط استخدامات الأراضي.....	86
جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات واقع القوانين والأنظمة.....	88
جدول 5.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات واقع تخطيط البنية التحتية.....	90
جدول 5.6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على أبعاد التخطيط الحضري.....	93
جدول 5.7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي	94
جدول 5.8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي.....	96

جدول 5.9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها البيئي.....	98
جدول 5.10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على الدرجة الكلية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها	100
جدول 5.11: نتائج اختبار الانحدار المعياري للعلاقة بين الدرجة الكلية للتخطيط العمراني بأبعاده في مدينة دورا وبين مستوى تحقق التنمية المستدامة في المدينة.....	102
جدول 5.12: نتائج اختبار الانحدار المعياري المتعدد للعلاقة بين التخطيط العمراني بأبعاده وبين مستوى تحقق التنمية المستدامة.....	102
جدول 5.13: نتائج اختبار T للعينات المستقلة للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط الحضري تعزى لمتغير الجنس.....	104
جدول 5.14: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل العمر.....	105
جدول 5.15: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل الدرجة العلمية.....	106
جدول 5.16: نتائج اختبار Scheffe للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع تخطيط المدن في مدينة دورا تعزى لعامل الدرجة العلمية.....	107
جدول 5.17: نتائج اختبار T للعينات المستقلة للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني تعزى لمتغير الجنس.....	108
جدول 5.18: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل الصفة.....	109
جدول 5.19: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل مكان السكن.....	110
جدول 5.20: نتائج اختبار Scheffe للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع تخطيط المدن في مدينة دورا تعزى لعامل مكان السكن.....	111
جدول 5.21: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة.....	112
جدول 5.22: نتائج اختبار T للعينات المستقلة للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس.....	113

- جدول 5.23: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل العمر 114
- جدول 5.24: نتائج اختبار Scheffe للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل الفئة العمرية 115
- جدول 5.25: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل المؤهل العلمي 116
- جدول 5.26: نتائج اختبار T للعينات المستقلة للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة تعزى لعامل التخصص 117
- جدول 5.27: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل الصفة 117
- جدول 5.28: نتائج اختبار Scheffe للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل الصفة 118
- جدول 5.29: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل مكان السكن 119
- جدول 5.30: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة 120

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على التخطيط العمراني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية بين الواقع والمطلوب، مدينة دورا كحالة دراسية، وذلك بناء على دراسة المخططات الهيكلية والخطط التنموية والاستراتيجية التي تم إعدادها لمدينة دورا ، تبين بأنها خططا نظرية لا يمكن تنفيذها لأنها تلقى اعتراضات من الاحتلال من ناحية ومن ناحية أخرى لا تتوفر لها ميزانيات ولا كوادر مؤهلة لتنفيذها ، وبالإضافة الى ذلك فقد تم وضع هذه المخططات والدراسات التنموية بمعزل عن المشاركة الجماهيرية ، ولم يتم مراعاة التركيبة السكانية ولا الموروث العمراني والثقافي لمدينة دورا، مما أدى الى العجز عن تنفيذ هذه المخططات والدراسات بصورة مهنية وفاعلة ، وتمت تعديلات كثيرة على المباني التاريخية والمواقع الأثرية والأراضي الزراعية على سبيل المثال.

وذلك من خلال التعرف على واقع التخطيط العمراني من خلال تخطيط المدن، وتخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والتشريعات، وتخطيط البنية التحتية في المدينة.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في إجراء هذه الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين والعاملات في مجالات التخطيط والتنمية في بلديات وهيئات محلية في مدينة دورا، وسلطة جودة البيئة والحكم المحلي والعاملين في الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بموضوع التخطيط الحضري وتنمية المدن في مدينة دورا، إضافة إلى المواطنين القاطنين في منطقة الدراسة ممن يعملون في مجالات متعددة، وتم تقدير عدد السكان وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حتى منتصف عام 2021 بـ (43,263) نسمة، وقد تم أخذ العينة المستهدفة من مجتمع الدراسة وبلغ قوامها (380) مفردة بحثية، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة والمقابلات كأدوات لجمع المعلومات، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة وتم استرجاع (231) استبانة قابلة للتحليل والدراسة بنسبة استرجاع بلغت (60.7%)، فيما تم مقابلة (5) من المختصين في مجالات التخطيط الحضري والتنمية المستدامة في المدينة والذين تم اختيارهم بشكل قصدي.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية ذات اتجاه إيجابي بين التخطيط العمراني بأبعاده التي تمت دراستها وبين مستوى تحقق التنمية المستدامة بكافة أبعادها في مدينة دورا، كما بينت النتائج أن أبعاد تخطيط المدن وتخطيط البنية التحتية لها تأثير بشكل منفرد على هذه العلاقة، كما أظهرت النتائج أن التخطيط الحضري أحد الأدوات المهمة في تحقيق التنمية المستدامة في المدن الفلسطينية، وأن الواقع الحالي ليس تخطيطاً بل هو تنظيم من قبل البلديات لمدنها وبلداتها ولا يرقى لمستوى التخطيط وهو ما يتجلى في ضعف الإمكانيات في كافة القطاعات التي تمت دراستها، كما أظهرت النتائج أن مدينة دورا هشة وغير آمنة وغير مستجيبة لمقاومة الأزمات والكوارث، إضافة إلى

أن عملية التخطيط ليست حقيقية في مدينة دورا في ظل وجود عوائق ومحددات أهمها سيطرة الاحتلال على الموارد الأساسية في عملية التخطيط كالماء والكهرباء وفرض السيادة الإسرائيلية على مناطق كبيرة تحت مسمى (ج).

وقد اوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها: إيجاد مشاركة فعلية من قبل الحكومة بتوفير الإمكانيات المادية للبلديات وذلك بإعادة صياغة موازنتها لتشتمل على حصص للبلديات لدعم تنفيذ الموازنات التطويرية، إضافة إلى الحاجة لبناء مؤسسة تخطيطية متخصصة وفاعلة بعيدة عن سيطرة الحكم المحلي لتكون شمولية أكثر، ووضع منهجية لتفعيل دور التخطيط العمراني والإقليمي المتكامل مع إطار منظور أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط العمراني، تخطيط استخدامات الأراضي، التنمية المستدامة، تخطيط البنية التحتية.

The reality of urban planning and its role in achieving sustainable development in the West Bank: Dura Is a Model City

Prepared By: Mariam Hammad Hamad Abu Atwan.

Supervisor: Dr.Jamal Amro

Abstract

The study aimed to identify urban planning and its role in achieving sustainable development in the West Bank between reality and what is required, the city of Dura as a study case, based on the study of structural plans and development and strategic plans prepared for the city of Dura, it turns out that they are theoretical plans that cannot be implemented because they receive objections from the occupation on the one hand and on the other hand do not have budgets and cadres qualified to implement them, in addition to In addition, these plans and development studies were developed independently of mass participation, and neither the demographics nor the urban and cultural heritage of Dura city were taken into account, resulting in the inability to implement these plans and studies professionally and effectively, and many infringements were carried out on historical buildings, archaeological sites and agricultural land, for example. By identifying the reality of urban planning through city planning, land use planning, laws and legislation, and planning the city's infrastructure.

The analytical descriptive approach was used in conducting this study, and the study community is made up of workers and workers in the fields of planning and development in municipalities and local bodies in the city of Dura, the Authority for Environmental Quality and Local Government and workers in government and civil agencies related to the subject of urban planning and city development in The city of Dura, in addition to citizens living in the study area working in various fields, and the population was estimated according to the Palestinian Central Bureau of Statistics as of mid-2021 by (43,263) people, and has been estimated The target sample was taken from the study community and consisted of (380) single research, the study used questionnaires and interviews as tools for collecting information, where the questionnaire was distributed to the study

sample and (231) analytical and studyable questionnaires were retrieved with a recovery rate of (60.7%), while (5) specialists in the areas of urban planning and sustainable development in the city were interviewed and selected in a deliberate manner.

The study concluded several results, the most important of which is: the existence of a positively oriented expulsion relationship between urban planning with its dimensions studied and the level of achieving sustainable development in all its dimensions in the city of Dura, and the results showed that the dimensions of city planning and infrastructure planning have a single impact on this relationship, and the results showed that urban planning is one of the important tools in achieving sustainable development in Palestinian cities, and that the current reality is not planning but is organized by municipalities for their cities and towns. The results also showed that Dura is fragile, insecure and unresponsive to crisis and disaster resistance, in addition to the fact that the planning process is not real in Dura city in the presence of obstacles and limitations, the most important of which is the occupation's control of basic resources in the planning process such as water and electricity and the imposition of Israeli sovereignty over large areas under the name(c).

The study recommended a number of recommendations, the most important of which are: to create effective participation by the government by providing the material resources of municipalities by reformulating their budgets to include quotas for municipalities to support the implementation of development budgets, in addition to the need to build a specialized and effective planning institution beyond the control of local government to be more inclusive, and to develop a methodology to activate the role of integrated urban and regional planning with the framework of the sustainable development goals perspective.

Keywords: urban planning, land use planning, sustainable development, infrastructure planning.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

منذ أن بدأ الإنسان في سلوك درب الحضارة، والتحول إلى بناء التجمعات والقرى والمدن في العصور القديمة، مارس التخطيط الحضري بشكل عفوي، فالآثار التي نجدها اليوم للمدن والقرى نلاحظ فيها وجود تخطيط للمدن وتقسيمات لاستخدامات الأراضي وحماية الموارد والمياه، ونجد فيها قنوات لإيصال المياه إلى المنازل، ودروب وطرق وغيرها من متطلبات الحياة.

وفي عصرنا الحالي، أصبح التخطيط العمراني من أبرز متطلبات الحضارة والتقدم في المدن والقرى في أنحاء العالم، وأصبحت المدن بكافة أحجامها تتسابق في تحسين وتطوير خططها لتكون موجهة لخدمة مصالح مجتمعاتها، ولم يعد التخطيط العمراني يقتصر على الجماليات والشكليات وإنشاء الحدائق والملاعب بين حين وآخر، ولأجل إرضاء حملات أو جمعيات أو غيرها، بل تعدى الأمر ذلك ليصبح التخطيط العمراني مطلباً من متطلبات الحياة الآمنة في المدن اليوم، وذلك في ظل ظهور قضايا عالمية كبيرة فرضت نفسها، كقضايا التلوث العالمي وقضايا التغير المناخي وقضايا الاستدامة، وهو ما جعل لعملية التخطيط العمراني في المدن والتجمعات السكنية دوراً مهماً في تقليل المخاطر وتحسين أوضاع الحياة البشرية في ظل التهديدات المتسارعة، وكثير من الدول ربطت تنميتها واستدامة مواردها في الكثير من الأمور وعلى رأسها التخطيط العمراني الفعال.

والمدن الفلسطينية أصبحت اليوم كغيرها من المدن حول العالم، تجمع كثيراً من متطلبات الحياة ولا تقتصر فقط على السكن، بل أصبح هنالك الجانب الاقتصادي والترويحي والسياحي، وهو ما يتطلب تخطيطاً فعالاً يجعل من المدن الفلسطينية مدناً قادرة على الصمود أما التحديات وفي ظل التطورات المتسارعة للحياة البشرية ومتطلباتها واحتياجاتها.

وفي هذه الدراسة، سيتم التطرق إلى التخطيط العمراني بين الواقع والمطلوب في المدن الفلسطينية وعلاقة هذا التخطيط في مستوى تحقق التنمية المستدامة لهذه المدن بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك من خلال دراسة حالة مدينة دورا في جنوب محافظة الخليل في الضفة الغربية.

1.2 مشكلة الدراسة

اشار تقرير صادر عن البنك الدولي عام 2019 بعنوان " التنمية الحضرية" إلى أن المدن تعد مسؤولة عن نحو 80% من استهلاك الطاقة في العالم، وعن نحو 75% من انبعاثات الكربون، كما اشار إلى أنه من المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في المناطق العمرانية ليبلغ 6.5 مليار شخص بحلول عام 2050، مما يشكل تحديات هائلة امام الاستدامة (البنك الدولي، 2019).

ونظرا لما يحدثه النمو والتطور العمراني والحضري المتزايد من تلوث للبيئة بكافة عناصرها، واستنزاف لمواردها، ووفقاً لتقرير البنك الدولي بأن الانسان هو المسؤول الأول عن دمار واستنزاف الموارد الطبيعية، ولعدم قدرة العديد من دول العالم على تلبية اهداف الاستدامة الحضرية بمفهومها الشامل لا سيما في الدول العربية، وكذلك التركيز على ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، والحد من التدهور البيئي الناجم عن الطفرة الصناعية والعمرانية والسكانية، التي شهدها العالم مؤخراً، وذلك من أجل ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يكتسب مفهوم الاستدامة بمختلف تعريفاته أهمية كبيرة ويخضع لموجة من النقاشات بين مخططي المدن والمهتمين بقضايا البيئة والتغير المناخي، والاقتصاديين والادارات المحلية بالمدن بآليات تخطيط المدن تخطيطاً يكسبها مقومات الاستدامة الحضرية سيما وان المدن الفلسطينية مرت خلال فترة الاحتلال بآليات تخطيطية جائرة لم يكن الهدف منها التنمية، ولضعف واقع التخطيط العمراني وعدم تلبية متطلبات ابعاد التنمية المستدامة، وهو الموضوع الأهم اليوم خاصة في ظل ازدياد عدد السكان في فلسطين والتوجه نحو المدن من الريف الفلسطيني، ونتيجة للسياسات الإسرائيلية والتخطيط ما قبل وجود السلطة الفلسطينية والذي كان له علاقة كبيرة بقتل أي أسباب للتنمية في ذلك الحين، وهو ما يجعل الكثير من الباحثين باتجاه تسليط الضوء على هذا الموضوع وربطه بالتنمية المستدامة.

كما اشار تقرير حالة حول تحقيق الهدف الحادي عشر من اهداف التنمية المستدامة في فلسطين صادر عن برنامج الموئل بان سكان الحضر في فلسطين يقدر بنسبة 77% (بدون مخيمات اللاجئين) ووفقا لصندوق الامم المتحدة للسكان، من المتوقع ان يصل عدد السكان الى 6.9 مليون نسمة في فلسطين عام 2030 من بينهم 5.3 مليون في المناطق الحضرية (برنامج الموئل، 2021).

ومما سبق، ومن واقع تجربة الباحثة من خلال عملها في بلدية دورا واطلاعها على الكثير من مشاريع التنمية والتخطيط العمراني، لاحظت وبعد دراسة المخططات الهيكلية والخطط التنموية والاستراتيجية التي تم إعدادها لمدينة دورا، تبين بأنها خططا نظرية لا يمكن تنفيذها لأنها تلقى اعتراضات من الاحتلال من ناحية ومن ناحية أخرى لا تتوفر لها ميزانيات ولا كوادرات مؤهلة لتنفيذها. وبالإضافة الى ذلك فقد تم وضع هذه المخططات والدراسات التنموية بمعزل عن المشاركة الجماهيرية الفاعلة، ولم يتم

مراعاة التركيبة السكانية ولا الموروث العمراني والثقافي لمدينة دورا، مما أدى الى العجز عن تنفيذ هذه المخططات والدراسات بصورة مهنية وفاعلة، وتمت تعديلات كثيرة على المباني التاريخية والمواقع الأثرية والأراضي الزراعية على سبيل المثال.

1.3 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من أهمية طرحها لموضوع التخطيط العمراني وعلاقته بالتنمية المستدامة والذي لا يوجد اي دراسات او ابحاث في هذا الموضوع (حسب علم الباحثة).

وفي الجانب العملي تبرز أهميتها في أنها تقدم للجهات الحكومية والبلديات والهيئات المسؤولة عن التخطيط المعلومات والنتائج التي من شأنها مساعدتها في أعمالها وفي مسار التخطيط العمراني للمدن الفلسطينية نحو التنمية المستدامة.

كما أن هذه الدراسة تطرح الكثير من الأمور للدراسة على طاولة الحكومة فيما يخص التخطيط العمراني للمدن الفلسطينية وعلاقتها في نواحي تنمية كثيرة تمس الإنسان وطبيعة حياته، وتقدم لها بعض التوصيات التي من شأنها أن تحسن من أوضاع المدن الفلسطينية في كثير من النواحي في سبيل خدمة المواطن الفلسطيني.

أما على الجانب العلمي فتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تمثل إضافة جديدة إلى أدبيات التخطيط العمراني والتنمية المستدامة في الضفة الغربية، مع تزويدها للباحثين وغيرهم من الجهات الأكاديمية المهمة بنتائج حول علاقة التخطيط العمراني للمدن الفلسطينية في إحداث التنمية المستدامة في الواقع الفلسطيني.

1.4 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على التخطيط العمراني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية بين الواقع والمطلوب: مدينة دورا أنموذجاً.

ولتحقيق هذا الهدف لا بد من تحقيق عدة أهداف فرعية هي:

1. التعرف الى واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا من حيث (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، تخطيط البنية التحتية) في مدينة دورا.
2. التعرف على مدى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها: (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي) في مدينة دورا.

3. التعرف على العلاقة بين التخطيط العمراني بأبعاده (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، تخطيط البنية التحتية) وبين تحقيق التنمية المستدامة في مدينة دورا.

4. التعرف على الفروق في متوسطات استجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني ومستوى تحقيق التنمية المستدامة في مدينة دورا.

1.5 أسئلة الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيس وهو: ما هو واقع التخطيط العمراني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مدن الضفة الغربية بين الواقع والمطلوب: مدينة دورا أنموذجاً؟ وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

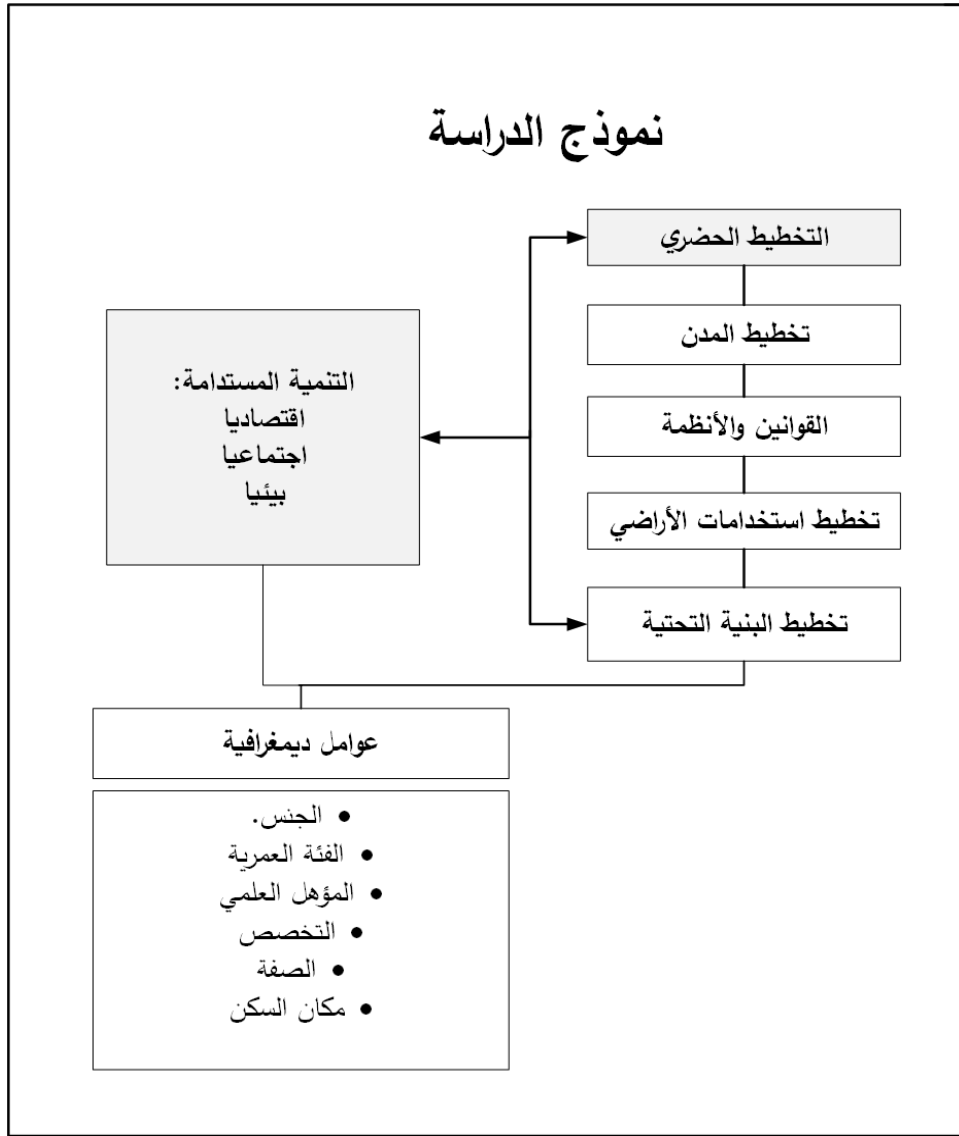
1. ما هو واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا من حيث (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، تخطيط البنية التحتية)؟
2. ما مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها: (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي) في مدينة دورا؟
3. ما العلاقة بين التخطيط العمراني بأبعاده (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، تخطيط البنية التحتية) وبين تحقيق التنمية المستدامة في مدينة دورا؟

1.6 حدود ومحددات الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** دراسة واقع التخطيط العمراني بأبعاده (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، تخطيط البنية التحتية) وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة دورا.
- **الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة في الفترة من الربع الأول من العام 2021 وحتى الربع الرابع من العام 2021.
- **الحدود المكانية:** ستتم الدراسة على مدينة دورا كنموذج يعمم على مدن الضفة الغربية.
- **الحدود البشرية:** أجريت الدراسة على العاملين في وزارات وهيئات ومؤسسات لها علاقة مباشرة بالتخطيط العمراني ممن يعملون في دوائر وأقسام التخطيط في البلديات.

1.7 نموذج الدراسة

لاحقاً لإشكالية الدراسة وأسئلتها وفرضياتها، واعتماداً على الدراسات السابقة والأدب النظري الذي تم الاطلاع عليه من قبل الباحثة، تم تحديد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والعوامل الديمغرافية للمبحوثين وفقاً للنموذج المبين في الشكل (1) التالي:



شكل 1: نموذج الدراسة (اعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة)

1.8 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التخطيط العمراني بأبعاده المتمثلة في (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، تخطيط البنية التحتية) وبين مستوى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا، تعزى للعوامل التالية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الصفة، مكان السكن).

الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لمستوى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا، تعزى للعوامل التالية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الصفة، مكان السكن).

1.9 هيكلية الدراسة

تم تقسيم فصول الدراسة إلى:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويتضمن: المقدمة، مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، أسئلة الدراسة، حدود الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والأدبيات السابقة.

الفصل الثالث: واقع وتوجهات التخطيط العمراني والتنمية في مدينة دورا

الفصل الرابع: منهجية الدراسة وتتضمن: " منهج الدراسة، مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، أداة الدراسة، المعالجات الإحصائية للدراسة، متغيرات الدراسة".

الفصل الخامس: عرض وتحليل نتائج الدراسة.

الفصل السادس: أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها الباحثة.

وقد تم توثيق المراجع والمصادر التي اعتمدت عليها الباحثة في دراستها وفقاً لنظام APA المعتمد في مجال البحث العلمي في جامعة القدس، وإضافة المرفقات اللازمة كملحق في نهاية الدراسة.

2 الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 المقدمة

يتناول هذا الفصل أبرز ما احتوته الكتب والمراجع والأدب النظري عن التخطيط العمراني من حيث المفهوم والمكونات والأبعاد، إضافة إلى مفهوم التنمية المستدامة وأبعادها، ومستوى تحققها في منطقة الدراسة، وتورد الباحثة في نهاية هذا الفصل أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت بالبحث والتحليل لمواضيع الدراسة الحالية ومتغيراتها.

2.2 التخطيط

يعد التخطيط عملية يتم من خلالها تحديد الوضع الحالي والإنجازات والأهداف المنوي تحقيقها من خلال وسائل وآليات وأدوات تؤدي بالوصول إلى وضع أفضل وإلى تحقيق الإنجازات.

ويعد التخطيط إحدى العمليات البديهية التي تطورت مع تطور الإنسان ذاته، فقد خطط الإنسان منذ بداية خلقه إلى الحصول على الأمان، وكذلك تدبر الطعام والشراب، وبدأ الإنسان يتطور ليتخذ وسائل وسبل تؤدي إلى ضمان استقراره في حياته على الأرض، وهو ما يمكن القول عنه أبسط أنواع التخطيط التي مارسها الإنسان الأول.

وكمفهوم ومصطلح علمي، فقد ظهر التخطيط في بدايات القرن العشرين، عندما قام الاقتصادي النمساوي كريستيان شويندر C.Shwinder باستخدام هذا المصطلح في مجمل تعريفه للنشاط القائم في المجتمع، وذلك في مقال له طبع في العام 1910، وقد ربط به بين التخطيط والجوانب الاقتصادية (صقر، 2020).

ويعرف التخطيط بأنه الأسلوب العلمي الذي يهدف إلى دراسة جميع الموارد المتاحة في الدولة أو الإقليم أو المدينة أو القرية أو المنظمة، وتحديد الإمكانات المتوافرة وكيفية استخدام هذه الموارد والإمكانات في تحقيق الأهداف والإنجازات بغرض تحسين الأوضاع المعيشية والحياتية للمواطنين،

كما ويرسم التخطيط صورة مستقبلية عما يجب أن يكون عليه الحال، فهو أداة ينتقل من خلالها المجتمع من وضع إلى آخر للوصول إلى غاية أو تحقيق هدف بأقصر الطرق وأوفرها جهداً ووقتاً وتكلفة (مهورباشة، 2018).

ويعرف التخطيط بأنه "تحديد الأعمال أو الأنشطة وتقدير الموارد واختيار السبل الأفضل لاستخدامها من أجل تحقيق أهداف معينة، وبالتالي فهو عملية مستمرة ومستقبلية في طبيعتها تتجه إلى الإعداد المتكامل للوصول إلى نتائج وإنجازات مستهدفة" (المغربي، 2020، 12).

ويقسم التخطيط إلى عدة أنواع من مداخل كثيرة، فمن مدخل الزمن يمكن تقسيم التخطيط إلى تخطيط قصير الأجل وتخطيط متوسط الأجل وتخطيط طويل الأجل، ومن حيث النشاط فهناك التخطيط المالي وتخطيط القوى العاملة وتخطيط الإنتاج والتخطيط السلعي، ومن حيث مستوى التخطيط نجد بأن التخطيط يقسم إلى تخطيط على مستوى المؤسسة، تخطيط على مستوى القطاع، تخطيط على مستوى الإقليم، وتخطيط على المستوى القومي (الدوري وآخرون، 2020).

وفي هذه الدراسة سيتم تناول التخطيط وفقاً لنشاط المدن وعلى مستوى المدينة، حيث ستم دراسة أبعاد التخطيط العمراني للمدن الفلسطينية في الضفة الغربية.

2.3 تخطيط المدن

التخطيط في المدن يسعى لتحقيق فترة معينة من أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها، والمدينة هي ما يحدد طبيعة وحجم واتجاه التنمية، ولعل أبرز فوائد التخطيط الجيد في المدن هو الاستخدام الأمثل والرشيد للأراضي فيها، إضافة إلى عمل تخطيط للفضاءات قبل البناء، فالتخطيط للمدن هو أساس البناء فيها وإدارتها (Qiao, 2017).

والمدينة مصطلح يطلق على المستوطنة الحضرية ذات الكثافة السكانية الكبيرة، والتي تتميز بأهمية تميزها عن المستوطنات الأخرى، وقد أجمع علماء الاجتماع والإنسان على أن المدينة هي "المساحة الجغرافية الواسعة التي يوجد فيها كثافة سكانية عالية وذات الأنظمة الاقتصادية المتنوعة وتوجد فيها الخدمات والدوائر الحكومية الرسمية" (محمد، 2020، 27).

وتعرف المدينة بأنها "عبارة عن تجمع سكاني كبير متجانس نوعاً ما، يعيش على قطعة أرض محدودة نسبياً، كما يمكن اعتبارها جزء من أجزاء المجتمع المتواجد عليها بل شرط من شروط وجوده، والمعبرة عن مجمل ظواهره الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، وأنها تعكس التنوع في تلك الظواهر" (النجم، 2019، 289).

ويختلف تصنيف المدن من دولة لأخرى لاعتبارات تتعلق بعدد السكان أو نسب الأراضي، ففي الأردن يشار إلى المدن بأنها المحليات التي يبلغ عدد سكانها نحو (5000) نسمة فأكثر، وكذلك في المملكة العربية السعودية التي تصنف المدن بأنها التجمعات السكانية أو البلديات التي يزيد عدد السكان فيها على (5000) نسمة، أما في فلسطين، فالمدن تصنف بأنها التجمعات السكانية التي يبلغ عدد سكانها نحو (10,000) نسمة، أو هي مركز المحافظات جميعاً بغض النظر عن حجمها، ويضاف إلى ذلك تصنيف تلك التجمعات السكانية التي عدد سكانها أقل شريطة توافر شروط أساسية هي: شبكة كهرباء عامة، شبكة مياه عامة، مكتب بريد، ومركز صحي بدوام كامل، ومدرسة ثانوية تمنح شهادة الثانوية العامة (محمد، 2019).

وتخطيط المدينة هو تخطيط عام لأجل تنمية أرض المدينة وهو ما يشتمل على تخطيط الاستعمالات الخاصة لهذه الأرض كما يحدد بالتفصيل مواقع وامتدادات المشروعات العامة والمنشآت الأخرى، وعادة ما يصمم تخطيط المدينة لتلبية احتياجاتها لفترة لا تقل عن 25 سنة (مشنان، 2020).

ويعرف تخطيط المدن بأنه تطوير المدينة بما يحقق قدرتها على خدمة نفسها كمستوطنة بشرية، وبؤرة للنهوض والتقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والحضرية، وبشكل شمولي يمكن تعريف تخطيط المدينة بأنه "الاستعمال الجيد للأرض مع مراعات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية والتاريخية، وفق دراسات متناسقة يقوم بها مجموعة من المتخصصين ولكن تحت مسؤولية للأجهزة المركزية والحكومة المحلية في المدينة" (طواهرية، 2015، 443).

وتخطيط المدن هو علاج للمشكلات الموجودة والتي تواجهها المدن كوحدات منفصلة اعتماداً على الدراسات الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية مع أخذ عامل الزمن بعيد الاعتبار عند التخطيط، وأن يكون هذا التخطيط ديناميكياً ومرناً بشكل يمكن من استيعاب التطورات المحتملة (أبو وع، 2008).

2.3.1 أهمية تخطيط المدن:

إن المدينة لا تعيش منعزلة عن البيئة المحيطة بها ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمحيطها الذي تعتمد عليه ليمدها بالعديد من احتياجاتها. لذلك فإن عملية التخطيط للمدينة لا يمكن أن تقتصر على المنطقة المبنية للمدينة فحسب ولكنها تمتد إلى إقليم المدينة وهذا يعني أن التخطيط في هذه الحالة هو التخطيط الإقليمي للمدن، فالتخطيط يشمل المدينة والريف الذي يقع حولها حتى وإن كانت الحدود الإدارية للمدينة لا تشمل هذا الريف أو أجزاء منه .

أهمية التخطيط الإقليمي للمدينة تكمن في تحقيق أهداف أساسية هي (أبو وع، 2008):

1. تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع وإعادة توزيع الدخل بين السكان والمناطق والأقاليم بشكل مقبول وكذلك التوزيع العادل لعائدات النمو ومكاسب التنمية طبيعياً وإقليمياً.
2. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة والكامنة والتوظيف السليم للموارد البشرية.
3. تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وتحسين مستوى معيشة السكان ونوعية حياتهم.
4. المساهمة في وضع الحلول المناسبة والموضوعية للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية والبيئية.

2.3.2 أهداف تخطيط المدن:

يحقق تخطيط المدن عدة أهداف في عدة مجالات مهمة، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي (الهيئة، 2020):

- تحسين العلاقة بين المساكن والشوارع والمناطق الصناعية والخدمات العامة، بحيث لا يطغى قسم منها على قسم آخر.
- الإبقاء على مناطق مكشوفة ومنتزهات في المدينة تكون متنفساً للسكان مع تلبية احتياجاتهم الترفيهية.
- إيصال الخدمات العامة إلى جميع أحياء المدينة كالمياه والكهرباء والمجاري والإنارة بما يتفق مع حجم السكان وتركز المباني، بحيث لا يكون هناك وفرة في الخدمات في بعض الأحياء ونقص في البعض الآخر.
- تسهيل وتيسير اتصال المدينة بالمناطق المحيطة الأخرى، خاصة الريفية المجاورة أو الموانئ أو مناطق الخامات والأسواق.
- تحسين الظروف المعيشية والعمل للسكان داخل المدينة.
- تحسين ظروف التطور الاقتصادي للمدينة من خلال إنشاء ما تحتاجه من مراكز صناعية جديدة أو خلق محاولات جديدة للإنتاج فيها، بما لا يؤدي إلى ضغط في حركة النقل والمواصلات.

ويرى قديد والجزراوي (2015) بأن تخطيط المدن لم يعد مقتصرًا على تحقيق أهداف تتعلق بتوجيه توسع المدن نحو المناطق الملائمة للنمو بل بات يسعى لتحقيق أهداف أخرى من أهمها:

- تحديد مشاكل نمو المدن القائمة ووضع الحلول المناسبة لها.
- تجديد المدن مع الحفاظ على الأبنية الأثرية والتراثية فيها.
- تخطيط مدن جديدة وفق أسس ونظريات حديثة.

2.3.3 الجوانب المهمة في تخطيط المدينة:

المدن في نظر البعض لغز وأحجية، ولكنها مبعث إلهام في نظر آخرين. إنها قاطرة النمو، وهي أيضا مركز التوسع العمراني السريع، ومقر طبقة متوسطة صاعدة، وسكان تزداد أعدادهم. هذه الاتجاهات العملاقة الثلاثة هي أسباب تدهور البيئة في العالم، ولكنها مجرد جزء من التحدي الهائل الذي تواجهه المدن اليوم (Wang & Tan, 2015).

ولتخطيط المدن يجب ان نراعي الجوانب التالية:

1. الوضع الطبيعي المتمثل بطبوغرافية الموقع والخصائص المناخية السائدة.
 2. الواقع الاجتماعي المتمثل بطبيعة الحياة الاجتماعية من حيث العادات والتقاليد والثقافة.
 3. تحقيق التجانس في توزيع استعمالات الأرض الحضرية، وان تكون وفق المعايير المعتمدة على المستويات المحلية والعالمية كما يجب مراعاة التوسع المستقبلي للمدينة.
 4. ان تتحقق للإنسان متطلبات الحياة الأساسية المتمثلة بـ (المسكن المريح، توفير فرص عمل، توفر أنشطة ترفيهية، تخطيط شبكة الطرق والمواصلات، الخدمات (تعليم، صحة، ماء... الخ).
 5. الربط بين الأصالة والمعاصرة من خلال استيعاب ما هو جديد والمحافظة على ما هو قيم من الموروث الحضاري المعماري.
 6. تخطيط شبكة الصرف الصحي ومياه الأمطار وفق دراسات دقيقة تراعي ما ينتج عن تلك العملية من مخاطر على البيئة والإنسان.
 7. تحديد مواضع رمي النفايات الصلبة ضمن الأحياء السكنية والمناطق الأخرى في المدينة.
- ولم يعد يقتصر تخطيط المدن على تخطيط ما يتعلق بالأبنية والمناطق المبنية من المدن، بل تعداه في الوقت الحاضر بما يشمل الإقليم والأراضي التي تقع ضمنها المدن، فتحول تخطيط المدن إلى ما يعرف اليوم بالتخطيط الحضري.

2.4 التخطيط الحضري

التخطيط الحضري كمفهوم يعرف بأنه عملية موضوعية وإبداعية لكيفية عمل مواضع لممارسة الحياة الإنسانية وتسهيل مهامها بحيث يمكن توفير أكبر قدر ممكن من حرية الفرد والجماعة بما يكفل لهم العيش بأمن وسلام، كما يمكن تعريفه بأنه تصور للحياة المستقبلية بشكل يربط بين السياسة

الاقتصادية والاجتماعية مع التصميم البيئي لحل المعضلات الحضرية كالإسكان والنقل (الشيخ عيد، 2015).

ويمكن تعريف التخطيط الحضري بأنه إحدى الأدوات التي تهدف إلى نقل المجتمع من الأوضاع الحالية إلى أوضاع أكثر تقدماً، لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ككل من النواحي جميعها العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والجمالية، وحل المشكلات العمرانية في البيئات الحضرية المختلفة (قديد والجزراوي، 2015).

كما يعرف التخطيط الحضري بأنه عملية فنية وعلمية وقانونية تعنى بتطوير واستعمال الأراضي والبيئة والبناء ضمن منطقة حضرية، وذلك من أجل توفير الظروف والوسائل الضرورية لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعي والرفاه، ورفع مستوى الحياة للسكان ضمن هذه المنطقة (كاظم، 2018).

ومما سبق، نجد بأن تخطيط المدن هو جزء من التخطيط الحضري، وأن التخطيط الحضري يهتم بشكل أشمل من تخطيط المدن بعلاقة الإنسان بالمكان الذي يعيش فيه من خلال دراسة تكاملية لهذه العلاقة من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وهو ما يتطلب من وجهة نظر الباحثة عملية بحث شاملة يتشارك بها القائمون على هذا التخطيط مع أصحاب المصلحة من السكان وملاك الأراضي ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات البيئية الأهلية والحكومية، وهو ما يضمن إجراء خطط حضرية فعالة ومجدية.

2.4.1 أبعاد التخطيط الحضري:

يأخذ التخطيط الحضري عدة أبعاد وأنواع، ومن أهم هذه الأبعاد (Smith, 2020):

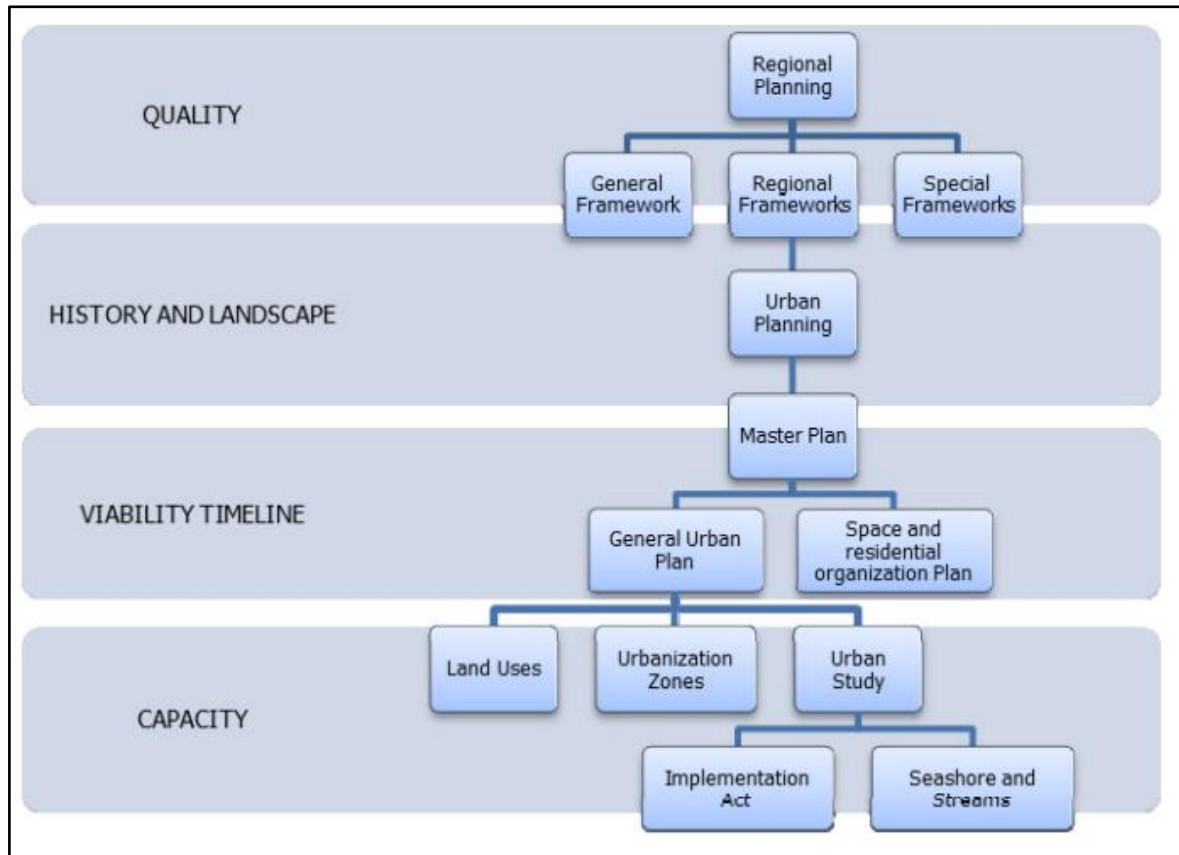
- التخطيط الحضري الاستراتيجي: وهو التخطيط الذي يركز على تحديد أهداف عالية المستوى، وتحديد المناطق المرغوب في إحداث النمو فيها لمدينة أو منطقة حضرية.
- تخطيط استخدامات الأراضي: ويتعلق هذا الجزء بشكل كبير بالتشريعات والسياسات المؤثرة على استخدام الأراضي في المناطق الحضرية.
- التخطيط الرئيسي: وهو تخطيط يبدأ عادة من نقطة الصفر كتطوير حقول أو بناء على أراضٍ غير مطورة بدلاً من تحديث أو تطوير هياكل جديدة.
- التنشيط الحضري: وهو عكس التخطيط الرئيسي حيث يتم تنشيط وإعادة تأهيل مناطق حضرية في حالة من التدهور الاقتصادي أو الاجتماعي أو الصحي أو البيئي.
- التنمية الاقتصادية: وهو ما يتم من خلال تحديد مجالات النمو لتعزيز ازدهار اقتصادي أكبر داخل المدينة، مع العمل على إحداث مغريات للشركات والمستثمرين للعمل في المدينة.

- التخطيط البيئي: وهو تطوير استراتيجي يؤكد الاستدامة، ويهتم هذا النوع بأمور بيئية كتلوث الهواء، والضوضاء، الأراضي الرطبة، الفيضانات وغيرها.
- تخطيط البنية التحتية: وهذا النوع من التخطيط يهتم بالبنية التحتية والمرافق والأنظمة الأساسية ويغطي: البنية التحتية للأشغال العامة كالمياه والكهرباء وشبكات الصرف الصحي، البنية التحتية المجتمعية كالمدراس والمستشفيات، السلامة والمواصلات كالطرق والأمن وإطفاء الحرائق وغيرها.

فيما يرى Anthopoulos & Vakali, (2012) أن أبعاد التخطيط الحضري تتمثل في:

- حماية البيئة (الجودة): فالتخطيط الحضري يتعامل مع المعايير التي تتعلق بنوعية الحياة وقابلية العيش من خلال تخطيط مناطق التحضر ومناطق الصناعة والشواطئ والمتنزهات.
- التنمية السكنية المستدامة (الجدوى الزمنية): فالتخطيط الحضري يهتم بتغطية الجدوى الزمنية لأنه يهدف لتلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم.
- رسملة الموارد (القدرة): فهو يهتم بإعادة توزيع الموارد الطبيعية والبشرية والمادية بوسائل التخصيص الديموغرافي الأمثل واللامركزي، كاستخدام المياه والموارد الطبيعية والتخصيصات السكنية والزراعية والصناعية وغيرها.
- دعم تماسك النمو الإقليمي (التاريخ واستخدام الأرض): فالمدن تحتضن التاريخ والأراضي، وتخطيط وتنفيذ الخطط الحكومية يجب أن يحترم الأماكن التاريخية والأثرية والغابات والمتنزهات.

والشكل رقم (2) التالي يوضح عملية التخطيط الحضري وفقاً لهذه الأبعاد السابقة:



شكل 2: مخطط التخطيط الحضري وفقاً للأبعاد (الجودة، التاريخ والأراضي، الجدوى الزمنية، القدرة) (المصدر: Anthopoulos, Leonidas; Vakali, Athena. (2012): *Urban Planning and Smart Cities: (Interrelations and Reciprocities*. open access at SpringerLink.com, p-181)

وفي هذه الدراسة نجد بأن هناك عدة أبعاد يمكن أن تكون مناسبة لبيئة مدينة دورا والمدن الفلسطينية، وبالتالي سيتم دراسة التخطيط الحضري وفقاً لأبعاد تتمثل في:

- تخطيط استخدامات الأراضي.
- تخطيط التنمية الاقتصادية.
- تخطيط البنية التحتية.
- التخطيط البيئي.
- التخطيط الاستراتيجي

والتي سيتم دراستها بالتفصيل في الأقسام التالية.

2.5 تخطيط استخدامات الأراضي

يعتبر علم استخدام الأرض من المفاهيم والاهتمامات القديمة الحديثة للإنسان، والذي يعتمد على انتاج ورسم الخرائط التي تصنف الغطاء الأرضي واستخدام الأرض لمساحة ما مكانياً وزمانياً بالاعتماد على التصنيفات المحلية أو العالمية المعتمدة من الجهات المحلية أو العالمية.

والأرض وفقاً لتعريف الفاو كما أورده الدودة (2018، 14) فهي " المساحة المحددة من سطح الكرة الأرضية، والتي تحتوي على التربة والصخور أسفلها، والغلاف الجوي المحيط بها بجميع عناصره المناخية، وكذلك الكائنات الحية التي تعيش مباشرة فوق أو أسفل هذا السطح".

واستخدام الأراضي كمصطلح يعني استخدام الأرض للأغراض المختلفة كالأغراض السكنية أو الطرق والشوارع، التعليم، الصحة، الترفيه، التجارة، الأراضي المفتوحة والخضراء وغيرها من الاحتياجات التي تنشأ في المستقبل (سنان، 2017).

ويعرف تخطيط استخدامات الأراضي بأنه التقييم المنهجي لقدرات وإمكانيات الأرض والمياه فيها، ودراسة بدائل استخدام الأراضي والظروف الاقتصادية والاجتماعية من أجل اختيار واعتماد أفضل الخيارات لهذا الاستخدام، بهدف تطبيق الاستخدام الأمثل الذي يلبي احتياجات الناس مع الحفاظ على الموارد للمستقبل (Metternicht, 2017).

ويمكن القول بأن تخطيط استخدامات الأراضي هو عملية تنبؤية لتحديد استخدام الأراضي في المستقبل أو لصياغة تسلسل مناسب لتنفيذ الخطة الموضوعية (Hepperle & et al., 2017).

كما يعرف تخطيط استخدام الأراضي بأنه: "عملية وضع توصيات تتعلق برصد الأماكن المناسبة للاستخدامات الإنسانية المختلفة، من أجل تقديم إطار من القرارات العقلانية، التي تقرر تخصيص الأراضي للأغراض العامة والخاصة" (غنيم، 2001، 33).

ومن حيث استخدامات الأرض على مستوى الكرة الأرضية، فهي تقسم إلى أراضٍ يابسة تشكل ربع الكرة الأرضية، وأراضٍ مغمورة بالمياه وتشكل النسبة المتبقية من الكرة الأرضية، أما على مستوى العالم فتقسم الأرض من حيث استخداماتها إلى أراضٍ صالحة للزراعة، وأراضٍ مزروعة، ومراعي، وغابات، وصحراء وما إلى ذلك، أما على مستوى الدولة فإن هناك تقسيم عام لهذه الأراضي يتمثل في تقسيم استخداماتها إلى عشرة أقسام هي: أراضي سكنية، صناعية، زراعية، مراعي، غابات، معادن، أراضي ترويح وسياحة، أراضي خدمات، أراضي مواصلات، أراضي قفر وغير صالحة للاستخدام (عبد الله، 2011).

2.5.1 أنواع تخطيط استخدامات الأراضي:

هناك عدة أنواع تقع ضمن تخطيط استخدامات الأراضي، نشير إليها فيما يلي ببعض الإيجاز (Metternicht, 2017):

- **التخطيط المكاني لاستخدامات الأراضي:** وهو التخطيط الذي يعبر جغرافياً عن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للمجتمع وفقاً لاستراتيجية شاملة.
- **التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضي:** ويقوم بتقييم وتخصيص استخدامات الأرض مع مراعاة كافة الاحتياجات من مختلف القطاعات الزراعية والرعية والغابات والصناعية والتجارية وغيرها من القطاعات.
- **التخطيط التشاركي لاستخدامات الأراضي:** من خلال تخطيط الأراضي العامة أو الملكية المشتركة، في ظل وجود أراضي مشاع ونزاعات على حقوق الملكية، ويعتمد هذا التخطيط على التفاوض بين أصحاب المصلحة والقواعد الملزمة مجتمعياً للإدارة المستدامة للأراضي.
- **تخطيط إدارة أراضي المجتمع:** وهو تخطيط يركز على إدارة الموارد الطبيعية على مستوى القرية أو المجتمع من خلال مشاريع فنية كتلك المتعلقة بالحفاظ على التربة وغيرها، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالهياكل التنظيمية التي يقوم الأفراد من خلالها بترتيب استراتيجيات حياتهم والنظام القانوني وإدارته والذي من خلاله يتم إنفاذ حقوق الاستخدام في الممارسة العملية.
- **التخطيط الإقليمي الريفي:** وهي عملية تخطيط تشاركية تفاعلية تعتمد على أهداف واضحة ومعلنة لتعزيز الاستخدام الأمثل والعادل للأراضي والاستفادة من الفرص ودرء المخاطر وحماية الموارد على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- **التخطيط الإقليمي لاستخدام الأراضي:** والذي يعد عملية توضح المفهوم المكاني العام وأولويات استخدام الأراضي وتحديد الشروط لحماية البيئة والمعالم الأثرية وتشكيل نظام المناطق السكنية والإنتاجية والبنية التحتية وتنظيم وتوظيف السكان مع الاحتفاظ بالأراضي اللازمة لتوسيع نشاط الكيانات الخاصة والقانونية.
- **التخطيط البيئي لاستخدام الأراضي:** ويعتبر أداة سياسية بيئية لتنظيم استخدام الأراضي والأنشطة الإنتاجية لحماية البيئة وتعزيز حفظ واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام وموائمة الأنشطة البشرية والاستدامة البيئية على المدى القصير والمتوسط والطويل.

2.5.2 أهمية تخطيط استخدامات الأراضي:

تبرز أهمية تخطيط استخدامات الأراضي في أنها (Patel & Shastri, 2017)، (Haub & et al., 2016):

1. عملية تهدف للتفكير في وضع الأنشطة المختلفة لمنطقة حضرية بشكل صحيح للتغلب على المشكلات الناشئة عن نموها.
 2. تخطيط استخدام الأراضي يستخدم في جميع الجوانب الرئيسية للخطة الشاملة المستقبلية والتي تهدف لتطوير النمو الحضري.
 3. تخطيط استخدام الأراضي يفتح الآفاق أمام تطوير موارد الأراضي المتاحة واستخدامها بشكل فعال.
 4. حماية الأراضي والمياه والموارد المعدنية في الأرض.
 5. تساعد في توفير البنية التحتية الاجتماعية والمادية للمجموعات والمجتمعات داخل الأرض.
 6. حماية الكائنات الحية والمواقع التراثية والتاريخية.. الخ.
 7. تمكين التنقل والوصول من خلال البنى التحتية للنقل والاتصالات التي تحددها تخطيطات استخدام الأراضي.
 8. يساهم تخطيط استعمالات الأراضي في تحسين الإنتاج الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي في المنطقة أو للأغراض الاقتصادية فيها.
- ومما سبق، نجد أن تخطيط استعمالات الأراضي هو ركن أساسي في جميع ما يتعلق بالتخطيط الحضري وكذلك في حياة الإنسان ونوعيتها في التجمع الحضري، فتخطيط الأراضي مهم فيما يتعلق بالبيئة التي تحيط بالإنسان، وبالاقتصاد الذي يغذي دخله ويجعله قادراً على تأمين احتياجاته، وكذلك فهو عنصر مهم في حماية هذه البيئة وجعلها مكاناً آمناً للعيش في الحاضر وفي المستقبل.

2.5.3 مراحل تخطيط استخدامات الأراضي:

اقترحت منظمة (الفاو) في العام 1993 عدة خطوات لتخطيط استخدام الأرض، وهي خطوات تتمثل في (FAO, 1993):

1. تحديد الأهداف والاختصاصات.
2. تنظيم العمل.
3. تحليل المشاكل.
4. تحديد الفرص للتغيير.

5. تقييم ملائمة الأرض للتغيير.
6. تقييم البدائل: التحليل البيئي والاقتصادي والاجتماعي
7. اختيار البديل الأفضل.
8. تحضير خطة استخدام الأرض.
9. تنفيذ الخطة.
10. رصد الخطة ومراجعتها.

فيما يرى البعض بأن مجمل مراحل تخطيط استخدام الأرض يمكن تلخيصها في أربعة مراحل هي (شبال، 2014):

- تحديد الأهداف (أهداف المجتمع الحضري وغاياته التي يسعى إلى تحقيقها).
- جمع وتحليل البيانات عن منطقة الدراسة، الأساس الاقتصادي والهيكل العمراني وواقع السكان ومستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية.
- إعداد خطة متكاملة لاستعمالات الأرض الحضرية.
- تنفيذ الخطة بالاعتماد على توافر الأرض اللازمة.

2.5.4 العوامل المؤثرة في تخطيط استخدامات الأراضي:

هناك عدة عوامل تؤثر في تخطيط استعمالات الأراضي، ومن أبرز هذه العوامل (كردوش، 2014):

- العوامل السياسية: فالأنظمة السياسية المعمول بها في البلد تؤثر في سياسات استعمالات الأراضي وبالتالي فهي تؤثر في وضع الخطط لهذه الاستخدامات.
- العوامل الاقتصادية: وهي من المؤثرات الحاسمة في تخطيط استخدام الأراضي، ولعل أهم هذه المؤثرات الاقتصادية هو تكلفة النقل ومصادر المدخلات الأولية والأرباح المتوقعة من استغلال الأراضي وغيرها من العوامل الاقتصادية (Briassoulis, 2011).
- العوامل الطبوغرافية والتربة: وهي عوامل تؤثر في عملية تخطيط استخدام الأرض، فسهولة الأرض واستوائها وعوامل التربة من حيث النوعية والتركيبية تحدد طبيعة استخدام الأرض (الدودة، 2018).
- العوامل التاريخية: فالأرض قد يكون لها قيمة معنوية وتاريخية لدى المجتمع وبالتالي لا بد من أخذ ذلك بعين الاعتبار في وضع خطط استخدام الأراضي (الدودة، 2018).
- العوامل الاجتماعية: التمدد الحضري وارتفاع عدد السكان والخدمات المطلوبة وغيرها من الأمور المتعلقة بخصائص المجتمع نفسه تؤثر في عملية تخطيط استخدامات الأراضي.

- العوامل التكنولوجية: والتي أصبحت تؤثر في عملية تخطيط استعمالات الأرض، فالتكنولوجيا الحديثة سهلت من استخدام الأرض لأغراض كانت صعبة المنال في السابق.
- العوامل المؤسسية: فالترتيبات المؤسسية الرسمية وغير الرسمية تؤثر في تخطيط استخدامات الأراضي، على سبيل المثال ملكية الأرض فردية أو ملكية عامة، سياسات المؤسسات البيئية والدولية والمجتمعية، اللوائح الخاصة بالحفاظ على البيئة والتحكم في التلوث وغيرها (Briassoulis, 2011).

فيما يقترح (Harumain & Morimoto (2013 ثلاثة عوامل مؤثرة في نجاح تخطيط استخدامات الأراضي والنقل وهي:

- الدعم الحكومي: والذي لا بد وأن يكون متحيزاً نحو النمو الاقتصادي فحسب في عملية التخطيط، وإنما نحو تحسين معيشة المجتمع.
- مشاركة المجتمع المحلي: وهو ما سيؤدي إلى تسهيل الاستراتيجيات الخاصة بالتخطيط.
- عدد المختصين: والمهارات المشاركة في عملية التخطيط.

2.5.5 تخطيط التنمية الاقتصادية:

من المهم عند اقتراح أو تطوير الخطط الحضرية، أن يؤخذ بعين الاعتبار ملائمة سياسات التخطيط مع التنمية الاقتصادية ومراحلها في الدولة أو المدينة، وما يترتب عليها من خصائص مصاحبة للنمو الحضري، ومن خلال ذلك يمكن تحديد مجموعة من السياسات أهمها (عمار، 2011):

1. سياسات ترتبط بشكل رئيسي بمعالجة مشاكل التمرکز الحضري وتضخم المركز الحضري الرئيسي وهي سياسات ترتبط عموماً بالدول النامية ذات معدل النمو السكاني الريفي المرتفع، والتمركز في الحضر محدود في مراكز قليلة ومواردها الاقتصادية محدودة، وهياكلها في القطاعات التي تؤدي إلى التقدم متدنية، ومن الممكن استخدام سياسات في مثل هذه الحالة تتمثل في عدم التدخل وترك التنمية لقوى السوق، أو التحول إلى لا مركزية المدن الكبرى الرئيسية، الانتشار الإقليمي للأقاليم الكبرى.
2. سياسات تركز على الاعتماد على مراكز حضرية بديلة متعددة، في محاولة للتخفيف من حدة سيطرة المراكز الحضرية المتضخمة على النسق العمراني الحضري، ووفقاً لهذه السياسات يمكن الاتجاه لاستخدام سياسات الأقطاب الجاذبة، مراكز الخدمات الريفية، ومراكز النمو الحضري الجديد.
3. سياسات تستهدف نشر التنمية في الأقاليم والتركيز على محاور النمو وتنمية عواصم الأقاليم الرئيسية والمدن الثانوية.

2.6 تخطيط البنية التحتية

رغم أن البنية التحتية كواقع كانت مستخدمة في الحضارات القديمة، إلا أن المصطلح Infrastructure الذي يشير إلى البنية التحتية لم يستخدم إلا في بدايات القرن العشرين، ليشير إلى الجسور والطرق وخطوط سكك الحديد، بالإضافة إلى البنى المادية وغير المادية، وبالمفهوم التقليدي فإن البنية التحتية تتخذ أشكالاً عديدة في المجتمعات بما يشمل محطات الطاقة وشبكات نقلها وتوزيعها ومحطات تنقية مياه الشرب وشبكات نقل المياه والصرف الصحي والطرق والأنفاق والجسور والمطارات والموانئ وشبكات الاتصالات والتكنولوجيا ومحطات تدوير النفايات ومعالجة النفايات الصلبة، وغيرها مما ينشأ بفضل التطور وتغير أنماط الاحتياجات البشرية، ووفقاً للبنك الدولي للتنمية فإن البنية التحتية هي ما يشتمل على المرافق الثلاث التالية (الوصال ، 2018):

- المرافق العامة: وتشمل الطاقة الكهربائية وشبكات نقل الغاز وتوزيعه وشبكات نقل المياه وشبكات الصرف الصحي والاتصالات وجمع النفايات الصلبة والتخلص منها.
 - مشروعات الأشغال العامة: وتتضمن الطرق والسدود ومشروعات الري وقنوات الصرف الصحي.
 - مرافق النقل: تتضمن المطارات والموانئ وسكك الحديد ومنظومة النقل العام.
- والبنية التحتية هي مجموعة من العناصر والمرافق المترابطة التي توفر الدعم الهيكلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين: بنية تحتية اقتصادية وتشمل خدمات المرافق المختلفة كالشبكات الصحية والمياه والنقل، والبنية التحتية الاجتماعية كتشديد المنشآت التعليمية والصحية والأمنية والترفيهية (رشيد وكريمة، 2018).

وتعرف وزارة الحكم المحلي الفلسطينية التخطيط للبنية التحتية بأنه "معرفة ما هو متاح من موارد واستخدامه بالشكل الأمثل لتحسين أوضاع البنية التحتية في المنطقة المعينة، وهو ما يندرج في إطار التخطيط المحلي، ويقع ضمن صلاحيات الهيئات المحلية" (التميمي والرابي، 2016).

وتأخذ البنية التحتية عدة أشكال وتصنيفات في الحيز المكاني ومن هذه التصنيفات (Proag, 2020):

- الزراعية: والتي تساهم في زراعة المحاصيل المختلفة وتوفير الطعام للمجتمع.
- المباني: الخاصة والعمومية كالمستشفيات والمدارس ومحطات الإطفاء، البنوك، المصانع، المخازن، الخ.
- الاتصالات: شبكات الاتصالات الهاتفية، كوابل التلفزة والشبكات اللاسلكية الموانئ والمطارات شبكات الحاسوب وغيره.
- التعليمية: الجامعات، المعاهد، المدارس.. الخ.

- الطاقة: حقول الطاقة، خطوط الغاز، محطات الوقود.. الخ.
- الصحية: المستشفيات، معاهد البحث والتطوير الصحي، المختبرات.. الخ.
- السكنية: المنازل، الشقق.. الخ.
- الصناعية: المصانع، التجهيزات الصناعية، والدعم اللوجستي الصناعي.. الخ.
- الترفيهية: المسابح، مناطق التنزه، البحيرات المطاعم.. الخ.
- السياحية: الفنادق، النقل والترفيه.. الخ.
- النقل والمواصلات: السيارات، الطرق، الجسور، الطرق الواصلة، محطات التوقف، محطات النقل العام، كالباصات والترام.. الخ.
- إدارة المخلفات: إدارة التخلص من النفايات الصلبة، النفايات السامة، النفايات المشعة.. الخ.
- المياه والصرف الصحي: شبكات تزويد المياه، الحواجز، طرق نقل المياه، قنوات تصريف مياه الأمطار.. الخ.

2.6.1 أهمية البنية التحتية:

تبرز أهمية البنية التحتية في المجتمعات بتقديمها للعديد من الفوائد والتي من أهمها (علوان والحنكاوي، 2017):

- الفوائد الاقتصادية: نمو الإنتاج، دعم التنمية الاقتصادية، توفير فرص عمل، تسهيل تبادل السلع والخدمات.
- الفوائد الاجتماعية والثقافية: استيعاب احتياجات السكان، تعزيز التجمعات المحلية، دعم سلامة وأمن المجتمع.
- الفوائد البيئية: المحافظة على المياه ومنع التدهور في الموارد المائية، الحد من الاختناقات المرورية، الحد من الانبعاثات والتلوث في الهواء.
- الفوائد الصحية والوقائية: منع انتشار الأمراض المعدية، تحسين صحة المجتمع، انقاذ الأرواح، تسهيلات مباشرة مرتبطة بصحة سكان المجتمع.

2.6.2 خصائص البنية التحتية:

تتمثل خصائص البنية التحتية في عدة أمور من أهمها (رشيد وكريمة، 2018):

1. منافع وخدمات البنية التحتية لا تعود على فرد أو جماعة أو جهة معينة بل على كافة أفراد المجتمع سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر.

2. تتصف مشاريع البنية التحتية بالاحتكار الطبيعي، وبالتالي لا بد للحكومة من حماية المستهلكين من أي تجاوزات محتملة في هذا المجال.
3. تخضع هذه الخدمات والمنافع العامة لقوانين ولوائح وإجراءات إضافية، كما أن لديها نظم محاسبية لضمان استمرارية الخدمات التي تقدم للمجتمع.
4. تعطي خدمات البنية التحتية لمن يوفرها ميزة احتكارية بالمناطق التي يقدمون الخدمة لها.
5. يتم تحديد الأسعار الخاصة بهذه المنافع من قبل الحكومة ويجب توفير الخدمة لطالبيها بالسعر المحدد من الحكومة.

2.6.3 مراحل تخطيط البنية التحتية:

يرى الباحثون بأن عملية تخطيط البنية التحتية للمجتمعات لا بد وأن تركز على نهج من مرحلتين هما (Neuman, 2011):

1. **تحليل الطلب والقدرة:** تحليل الطلب على المنطقة الجغرافية المنوي التخطيط لها، لتحديد حجم البنية التحتية المطلوبة في وقت محدد في المستقبل.
2. **تحليل دورة حياة البنية التحتية:** وهو ما يسمح باستدامة الإشراف عليها وعلى حياتها العملية بأكملها.

2.7 التنمية

تفرق الكثير من الأدبيات والدراسات بين مفهومين قريبين هما النمو والتنمية، فالنمو كما يراه البعض هو العملية التي تشير إلى التقدم التلقائي أو العفو دون التدخل من قبل الأفراد والمجتمعات، بعكس التنمية التي يرونها أنها عملية موجهة ومقصودة هدفها إحداث النمو المطلوب في إطار خطط موضوعة لفترات زمنية معينة (كافي، 2017).

وتعرف التنمية بأنها عملية دائمة يشترك في إحداثها جميع أفراد المجتمع من خلال العمل على نقل المجتمع الذي يعيشون به من الحالة السلبية إلى الحالة الإيجابية، من خلال إجراء التغييرات في قطاعات العمل المختلفة والتي تؤدي إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد (أبو النصر ومحمد، 2017).

ويمكن القول إن التنمية تشير إلى التحسين النوعي أو الكمي أو كليهما في استخدام الموارد المتاحة، وبهذا الصدد فإنها لا تشير إلى منظور محدد من التحسين الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي، بل أنها مصطلح مختلط للإشارة إلى استراتيجيات مختلفة ومتعددة للتحويل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من الوضع الحالي للدولة إلى الوضع الأفضل المراد الوصول إليه (Abuiyada, 2018).

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن مفهوم التنمية يتضمن ثلاثة أبعاد هي (جميل، 2017):

1. تكوين القدرات البشرية كتحسين الصحة وتطوير المعرفة والمهارات.
2. استخدام القدرات البشرية في الإنتاج والاستمتاع.
3. مستوى الرفاه البشري المحقق.

2.8 التنمية المستدامة

يرتبط مفهوم التنمية اليوم بالاستدامة، ويرى البعض أن التنمية والاستدامة قد يكون لكل منهما تأثيره العكسي على الآخر، فيما يرى البعض أن لا تنمية بلا استدامة ولا استدامة بلا تنمية، وتعني الاستدامة كمفهوم منفصل عن التنمية، بأنها القدرة على المحافظة على الكيانات أو النتائج أو العمليات بمرور الوقت، والقيام بالأنشطة التي لا تستنزف الطاقة والموارد التي تركز عليها هذه القدرة، وقد ذكر المنظرون والاقتصاديون على مراحل امتدت من القرن التاسع عشر قضايا تتعلق بالتنمية، إلا أن هذه القضايا ارتكزت في مجملها على التنمية الاقتصادية، إلى أن جاءت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة لتؤكد على أهمية عناصر تتعلق بالاستدامة كالهواء النقي والمياه والموارد المتجددة، ولأول مرة تم ذكر مصطلح التنمية المستدامة في إستراتيجية حفظ الطبيعة والموارد الطبيعية التي أصدرها الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة في العام 1980، ورغم أن التنمية المستدامة في ذلك الوقت نظرت للأمر من منظور بيئي، إلا أن ذلك تغير ليمتد إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية (Klarin , 2018).

وترتكز فكرة التنمية المستدامة على أنه لا يجوز للحاضر أن يستهلك المستقبل، وتعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم"، كما يعرفها تقرير بورتلاند الذي أصدرته اللجنة الدولية للبيئة والتنمية UNCED في العام 1987 بأنها "تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجات الأجيال القادمة" (كافي، 2017، 53-54).

والتنمية المستدامة هي "التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة (أبو النصر ومحمد، 2017، 82).

2.8.1 أهداف التنمية المستدامة:

في العام 2015، اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أهدافاً للتنمية المستدامة، عرفت هذه الأهداف أيضاً بالأهداف العالمية، مع دعوة لهذه الدول لتحقيق هذه الأهداف حتى حلول العام 2030، وبعد الاتفاق على هذه الأهداف، نجد أن ذكرها هنا مع ذكر حالة تحققها حتى العام 2019-2020 وفقاً لتقرير الأمم المتحدة أمراً واجباً (الأمم المتحدة، 2019)، (الأمم المتحدة، 2020):

1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان: ووفقاً لبيانات الأمم المتحدة، فإن العالم لا يسير على المسار الصحيح الذي يمكنه من إنهاء الفقر بحلول العام 2030.
2. القضاء التام على الجوع: وتظهر الإحصاءات أن ملايين الناس يعيشون تحت وطأة الجوع اليوم، ففي العام 2017 تم تسجيل ارتفاع بحجم من يعانون من سوء التغذية والذين بلغوا (821) مليوناً مقابل (784) مليون في العام 2015.
3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار: وتشير النتائج إلى انخفاض في معدلات وفيات الأطفال وكذلك انخفاض في معدل الإصابة بالسل والإيدز.
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع: ويبين التقرير وجود (617) مليون طفل ومراهق يفتقرون للحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات، ولا يزال (750) مليون من البالغين أميين ثلثهم من النساء.
5. تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات: وتقيد الإحصاءات أن النساء تشكل (39%) من القوى العاملة منهن (27%) في مناصب إدارية.
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة: وفي العام 2017 يتبين أن (785) مليون شخص يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب الأساسية، ويتوقع التقرير أن ينزح بحلول العام 2030 ما يقارب (700) مليون شخص بسبب شح شديد في المياه.
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة: حيث يجد التقرير أن 9 من أصل كل 10 أشخاص في العالم يحصلون على الكهرباء، وأن 87% من سكان العالم يفتقرون إلى الكهرباء يعيشون في الريف.
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع: حيث يبلغ معدل البطالة العالمي للعام 2018 (5%) وخمس الشباب في العالم ليسوا ملتحقين بأي تعليم أو عمل أو تدريب، فيما ارتفعت انتاجية الايدي العاملة في 2018 بنسبة (2.1%) بالمقارنة مع العام 2017.

9. **إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود**، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار: حيث يبين التقرير أن التصنيع في أقل البلدان نمواً بطيء للغاية ولا يمكنه بلوغ غاية عام 2030.
10. **الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها**: حيث يرى التقرير أن معظم البلدان لديها سياسات لتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الواجب القيام به لحماية حقوق المهاجرين ورفاههم الاجتماعي والاقتصادي.
11. **جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود والاستدامة**: حيث يشير التقرير إلى أن 1 من أصل كل 4 أشخاص من سكان المدن في العالم يعيش في ظروف شبيهة بظروف الأحياء الفقيرة في العام 2018، كما أن نصف سكان المناطق الحضرية حول العالم فقط من يتمتعون بسهولة الوصول إلى وسائل النقل العام، فيما 9 من أصل كل 10 أشخاص من سكان المدن يتنفسون هواءً ملوثاً.
12. **ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة**: حيث يشير التقرير إلى أن البصمة المادية العالمية تنمو بسرعة تفوق النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وأنها وصلت في العام 2017 إلى (92) بليون طن متري، فيما يتوقع أن تبلغ في العام 2060 (190) بليون طن متري.
13. **اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره**: ويجد التقرير أنه بالرغم من زيادة تدفقات التمويل العالمي الموجه للأنشطة المتعلقة بالمناخ بنسبة (17%) للأعوام 2015-2016، مقارنة بالعامين 2013-2014، إلا أن الاستثمار بالوقود الأحفوري أعلى بكثير من الاستثمار في الأنشطة المتعلقة بالمناخ.
14. **الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة**: ويبين التقرير تمكن (104) مناطق فقط من أصل (220) منطقة ساحلية من تحسين جودة مياهها الساحلية في الفترة ما بين (2012-2018) مع توقع بزيادة حموضة المحيطات بنسب تتراوح ما بين 100%-150% بحلول العام 2100.
15. **حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي**: وتشير نتائج التقرير إلى فقدان التنوع البيولوجي بوتيرة متسارعة في العام، مع زيادة خطر انقراض الأنواع بنسبة 10% تقريباً خلال فترة الـ 25 عاماً الماضية.
16. **التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات**: ويفيد التقرير بهذا الشأن وجود (397) جريمة قتل إضافية

تحققت منها الأمم المتحدة في (41) بلداً في العام 2018، كان ضحاياها من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والنقابيين.

17. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: ويرى التقرير بأن المساعدات الإنمائية الرسمية انخفضت بنسبة (2.7%) في العام 2018 عنها في العام 2017، كما انخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية لأقل البلدان نمواً في العام 2018 ما نسبته (3%) مقارنة بالعام 2017.

ومن خلال استعراض الأهداف السابقة، نجد بأن الهدف الحادي عشر هو الهدف الأكثر قرباً لموضوع الدراسة الحالية، رغم أهمية الأهداف الأخرى.

ويتمثل الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة في جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة، وقادرة على الصمود ومستدامة، ولو نظرنا إلى هذا الهدف لوجدنا بكل ما فيه من مصطلحات يتمحور حول الإنسان وحياته، وفيه غايات كثيرة ومتربطة، تسعى الدول إلى تحقيقها بحلول العام 2030، ومن هذه الغايات في مجال الشمولية والأمان والقدرة على الصمود والاستدامة (النصراوي، 2021):

- ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة.
- توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة، وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة.
- تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية.
- تعزيز جهود صون وحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي.
- الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن.
- توفر سبل استعادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع.

وخلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيتو في الفترة من 17 - 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016، جرت النقاشات الدولية في هذا الخصوص لأجل اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، والتي ارتبط بشكل كبير بالهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة، وقد سعت هذه الخطة في رؤيتها للوصول إلى مدن ومستوطنات بشرية تحقق تأذية الوظيفة الاجتماعية والإيكولوجية لها، مع اعتماد نهج تشاركي وتشجيع الإسهام في الحياة المدنية، وتوليد الشعور بالانتماء وامتلاك ناصية الأمور لدى السكان، إضافة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات، وأن تكون هذه المدن والمستوطنات البشرية قادرة على الوفاء بوظائفها الإقليمية عبد الحدود الإدارية، وقادرة على تشجيع التخطيط والاستثمار مع مراعاة الاعتبارات العمرية

والجنسانية من أجل تيسير التنقل الحضري المستدام والمأمون، إضافة إلى اعتماد وتنفيذ تدابير الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (الأمم المتحدة، 2017).

2.8.2 مؤشرات وأبعاد التنمية المستدامة:

في العام 1996 أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كتاباً بعنوان (مؤشرات التنمية المستدامة: الإطار العام والمنهجيات)، وقد اشتمل الكتاب على 130 مؤشراً لقياس التنمية المستدامة، وقد تم خفض هذه المؤشرات إلى 58 مؤشراً لصعوبة توافر بيانات الاستدامة، وتم توزيع هذه المؤشرات في أربع مجموعات هي (البريدي، 2015):

1. المؤشرات البيئية: وتشمل (الغلاف الجوي، الغلاف الأرضي، المحيطات والبحار، المياه العذبة، والتنوع الإحيائي).
2. مؤشرات اقتصادية: وتتمثل ب (الهيكل الاقتصادي، أنماط الاستهلاك والإنتاج).
3. مؤشرات اجتماعية: تتمثل ب (العدالة الاجتماعية، الصحة والتعليم، الإسكان، الأمن والإسكان).
4. مؤشرات مؤسسية: وتتمثل ب (الأطر المؤسسية، القدرة المؤسسية).

وتقوم التنمية المستدامة على التكامل والترابط بين الأبعاد الأساسية لأي مجتمع، وهي البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ولا يمكن للتنمية المستدامة أن تبنى على بعد من هذه الأبعاد دون الآخر، ويمكن توضيح هذه الأبعاد كما يلي (أحمد، 2021):

- **البعد الاقتصادي:** والنظام الاقتصادي المستدام، هو النظام القادر على انتاج السلع والخدمات من خلال الحفاظ على مستوى من التوازن الاقتصادي القابل للإدارة، ويكون هذا التوازن بين الناتج والعام والدين العام، دون أن يؤدي هذا إلى اختلالات اجتماعية نتيجة السياسات الاقتصادية المتبعة، وعند الحديث عن البعد الاقتصادي فالحديث هنا عن كفاءة رأس المال، وقدرة على إشباع الحاجات الأساسية للمجتمعات، وتحقيق العدالة الاقتصادية للمجتمع، ويعتمد البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة على زيادة دخل المجتمع والقضاء على الفرد من خلال الاستغلال الأمثل للموارد بكفاءة، وإعطاء الأهمية والأولوية لتوفير احتياجات الفقراء في المجتمعات، كما ينطوي ذلك على استنباط أساليب جديدة للإنتاج، والعمل على أن يفوق معدل التنمية معدل زيادة السكان (حسنيين، 2020).

وترتكز التنمية الاقتصادية إذا تمت دراستها من مدخل الاستدامة على عدة ركائز لا بد من أخذها بعين الاعتبار من أهمها (الكبيسي وآخرون، 2015):

- تحقيق حالة من التوازن بين التكلفة البيئية والتكلفة الاقتصادية عند إعداد المشاريع والبرامج الاقتصادية.
- الأخذ بعين الاعتبار معدلات الاستهلاك والنضوب التي تتعرض لها الموارد الطبيعية، والبحث عن موارد بديلة ومتجددة خاصة في مجالات الطاقة.
- تفعيل العلاقة بين المخرجات والتغذية الراجعة للمدخلات وذلك من خلال إعادة تدوير بعض الموارد وإعادة استخدامها في العملية الإنتاجية.
- استبدال رأس المال الصناعي برأس المال الطبيعي حتى يظل للأجيال القادمة موروثاً يساوي ما ورثه الجيل الحالي من حيث القيمة والأهمية.

• **البعد البيئي:** تعتمد الاستدامة في البعد البيئي لها على الحافظ على البيئة بمكوناتها، حيث يحافظ النظام المستدام على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، من خلال تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والالتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى، ويشتمل البعد البيئي للاستدامة على النظم الأيكولوجية والطاقة والتنوع البيولوجي والإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف، فالتنمية بفلسفتها تعتمد اليوم على حقيقة مفادها أن الاهتمام بالبيئة أساس التنمية الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية، فالبيئة بمواردها هي أساس كل نشاط زراعي أو صناعي أو حضري (مسعودي وآخرون، 2019).

وتعد التنمية البيئية هي الشغل الشاغل اليوم للكثير من الدول ومثار اهتمام الكثير من الجهات الدولية والمنظمات، وتركز التنمية البيئية وأفكارها على عدة مبادئ أهمها (الكبيسي وآخرون، 2015):

- الإنسان ليس هو العنصر الفريد والوحيد المتفوق في الكون، بل تعتبر كل المخلوقات إلى جانبه والتي تعيش على الأرض هي بمثابة الخيوط التي لا تتجزأ من نسيج الحياة.
- لا بد للإنسان من تحقيق ذاته إيكولوجياً وذلك بالاهتمام ببيئة الحيوانات والنباتية وبقية المكونات التي تضمن وجوده واستدامته.
- يستطيع الإنسان الذي يعيش في بيئة نظيفة وبسيطة وآمنة تحقيق ذاته أفضل من الإنسان الغني الذي يعيش في بيئة ملوثة ومهددة بالانقراض لأحيائها، والنضوب لثرواتها.
- **البعد الاجتماعي:** حيث يكون النظام المستدام اجتماعياً قادراً على تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم إلى من يحتاجها، مع التأكيد على المساواة في النوع الاجتماعي، وضمان الحق في المساءلة والمحاسبة السياسية وتفعيل المشاركة الشعبية، ويظهر هذا البعد جلياً في تحقيق العدالة في التوزيع، وفي المشاركة الشعبية والتنوع الثقافي واستدامة المؤسسات (حسنين، 2020).

وترتكز التنمية الاجتماعية المستدامة على عدة ركائز تم مناقشتها وذكرها في التقرير العشرين للتنمية البشرية العالمية لسنة 2010 وهي (الكبيسي وآخرون، 2015):

- البشر المكافحون هم الثروة الحقيقية، وهم مفتاح النجاح.
- البشر هم المقياس الحقيقي لثروات الدول، وليس الناتج الإجمالي أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو المساعدات الرأسمالية للتنمية، بل هم فقط البشر.
- التنمية الاقتصادية أمر مهم وتشكل ضرورة، لكن الأهم هو إتاحة الفرص العادلة للأفراد كي يعيش كل منهم حياة طويلة وصحية ومنتجة.
- لكي يكون الإنسان في خدمة الاقتصاد، لا بد أن يكون الاقتصاد في خدمة الإنسان.

2.9 توجهات التنمية المستدامة

لا بد من تجسيد أهداف التنمية المستدامة في الخطط من خلال توجهات يمكنها استخدام التخطيط كوسيلة لتحقيق هذه الأهداف، وذلك لتحقيق التمازج الطبيعي والوظيفي بين الإنسان والبيئة وتتضمن هذه التوجهات (إبراهيم، 2012):

- تنمية الموارد الطبيعية والبيئية: من خلال دراسة الطبيعة ومحيطها وأماكن الأشياء وارتباطها كتخطيط المدن والقرى وأماكن العمل والترفيه والسياحة والخدمات وشبكات المواصلات واستصلاح الأراضي وغيرها، ومن خلال دراسة مستوى الاستفادة من الموارد الطبيعية يتم وضع التوجهات التنموية في تحديد معايير الاستعمال.
- التنمية السكانية: وتشمل دراسة جميع النواحي السكانية والبشرية.
- التنمية الاقتصادية: وتتناول تحليل جميع نواحي الاقتصاد (صناعي، سياحي، زراعي، تجاري... الخ) وفق متطلبات كل نوع يتم تحديد الركائز الأساسية لاستراتيجية التنمية الاقتصادية، وبعد ذلك يتم دراسة التدرج الهرمي للمدن وعلاقة الموارد المحلية والمدخرات بعملية التنمية الاقتصادية.
- تنظيم طرق الاستفادة من الموارد الطبيعية: وهو ما يجب أن يتم وفق درجة الطلب الحقيقي عليها، ودراسة جودتها وطبيعتها ومدى توافرها، باستخدام الوسائل المختلفة للحفاظ على هذه الموارد والإشراف على توزيعها بغرض الاستفادة منها لأطول مدة ممكنة.
- التنمية العمرانية: من خلال تقييم مساحة الأرض المطلوبة بتحديد حجم التجمعات العمرانية ومساحة المناطق الاحتياطية والمرافق والشبكات والبنى التحتية والخدمات وتوفير علاقة منطقية بين العناصر الحضرية وتوفير عناصر وصول الخدمات المناسبة.

- الاحتياجات التشريعية: فالتخطيط والتنمية بحاجة إلى قرارات من السلطات السياسية وتشريعات وقوانين للقدرة على الوصول إلى أهداف الخطط التنموية.

2.9.1 التزامات الخطة الحضرية الجديدة للتحويل من أجل التنمية الحضرية المستدامة:

حدد الخطة الحضرية الجديدة عدة التزامات للتحويل من أجل التنمية الحضرية المستدامة للدول، وهذه الالتزامات هي (الأمم المتحدة، 2017):

1. التنمية الحضرية المستدامة من أجل الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر: وهو يؤكد التزاماً بالتنمية حضرية وريفية تتمحور حول الإنسان وتحمي الكوكب، وتمكين جميع الأفراد والمجتمعات المحلية، كما ترى الخطة بأن توفير البنى التحتية وتقديم الخدمات الأساسية إلى جانب السياسات الإنمائية يمكن أن يعزز أو يعيق التماسك الاجتماعي والمساواة والشمولية.
2. تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع: وذلك من خلال تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام مع توفير العمال الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، وهو ما يكمن بأهمية هياكل المدن وشكلها وتصميم مبانيها.
3. التنمية الحضرية المستدامة بيئياً والمرنة: وهو التزام يعتمد على أسلوب تخطيط المدن وتمويلها وتنميتها وبنائها وحوكمتها وإدارتها، لما لذلك من أثر مباشر على الاستدامة والقدرة على التكيف ومواجهة التحديات المرتبطة بتغيرات المناخ، والكوارث الناجمة عن النشاط البشري، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة وفقدان التنوع البيولوجي... الخ.
4. التنفيذ الفعال: إن الالتزامات التحولية وإنجازها في الخطة الحضرية الجديدة يتطلب أطراً سياساتية تمكينية على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، وهو ما يؤكد أهمية التخطيط التشاركي وإدارة التنمية المكانية الحضرية، والوسائل الفعالة للتنفيذ.
5. تخطيط وإدارة التنمية المكانية الحضرية: من خلال تنفيذ تخطيط متكامل يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات قصيرة الأجل والنتائج المرجوة طويلة الأجل للاقتصاد التنافسي، وارتفاع مستوى نوعية الحياة والبيئة المستدامة، مع السعي أيضاً إلى إضفاء طابع المرونة على الخطط من أجل التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة بمرور الزمن.
6. وسائل التنفيذ: إن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة يتطلب بيئة مواتية ومجموعة كبيرة من وسائل التنفيذ، بما في ذلك الحصول على التكنولوجيا والابتكارات وتعزيز تقاسم المعرفة وفق شروط متفق عليها، مع تطوير القدرات وتعبئة الموارد المالية، والالتزام البلدان المتقدمة تجاه البلدان النامية، والاستفادة من جميع المصادر التقليدية والمبتكرة وتعزيز التعاون والشراكات الدولية.

7. المتابعة والاستعراض: حيث من الضرورة إجراء متابعة دورية واستعراضاً دورياً للخطة الحضرية الجديدة، مع ضمان الاتساق على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، لأجل تتبع التقدم المحرز وتقييم الأثر وضمان التنفيذ الفعال والحسن التوقيت للخطة.

2.10 الدراسات السابقة

نتناول بالتحليل هنا عدداً من الدراسات السابقة التي أُجريت حول التخطيط الحضري والعمراني والتنمية المستدامة، حيث سيتم تناولها بالترتيب وفقاً لتسلسلها الزمني من الأحدث إلى الأقدم إضافة إلى تقسيمها إلى دراسات عربية وأخرى أجنبية كما يلي:

2.10.1 الدراسات العربية السابقة:

1. دراسة نصر الله، عبد الفتاح، أبو زيادة، زكي (2019) بعنوان: دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تبيان مفهوم وخصائص البنية التحتية ودورها في الفكر الاقتصادي، إضافة إلى التطرق إلى واقع قطاعات البنية التحتية الرئيسية في فلسطين.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر مباشرة وغير مباشرة جراء تدمير خدمات البنية التحتية خلال الحروب المتكررة على قطاع غزة، وأن تعزيز خدمات البنية التحتية يساعد في الحفاظ على استمرارية معدلات النمو في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة الإنتاج.

2. دراسة الدودة، مشعل (2018) بعنوان: تحليل وتقييم استخدامات الأراضي في محافظة الخليل واستراتيجيات تخطيطها، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تحليل مخططات استعمالات الأراضي في محافظة الخليل في فلسطين خلال الفترات الزمنية (1997، 2006، 2010) وأظهرت التناقضات بين المخططات وأرض الواقع وكذلك الاختلافات في استعمالات الأرض خلال الفترات التي تمت دراستها.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى المنهج التاريخ بالاعتماد على المعلومات المتوفرة حول استخدامات الأراضي في محافظة الخليل من مصادرها المختلفة، كما تم اعتماد أدوات جمع البيانات كتقارير الجهات ذات العلاقة والمقابلات والمسح الميداني والزيارات.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود بعض الجوانب السلبية في محافظة الخليل من أهمها تداخل استعمالات الأراضي وعدم وجود المخططات الهيكلية التي تعمل على تنظيم وتخطيط استعمالات الأراضي في المحافظة.

3. دراسة أبو قرع، دعاء (2018) بعنوان: التحولات الحضرية في التجمعات السكانية لجبال فلسطين الوسطى: نعلين وعين يبرود كدراسة مقارنة

هدفت الدراسة إلى البحث عن أبرز المؤشرات الحضرية التي برزت في التحولات الحضرية في كل من نعلين وعيين بيرود، إضافة إلى رصد المؤشرات الحضرية (العمرائية، الاقتصادية، والاجتماعية) التي طرأت في منطقة الدراسة والأسباب التي ساهمت في بروز التحول الحضري فيها.

وقد اعتمدت الدراسة على المناهج البحثية: الوصفي التحليلي، التاريخي، المقارن، والكمي، وذلك من خلال الاستعانة بالمقابلة الشخصية كوسيلة جمع بيانات من عدد من كبار المسؤولين وغير المسؤولين كرؤساء البلديات والمجالس القروية المحلية وسكان منطقة الدراسة وأصحاب المحلات التجارية إضافة إلى مسؤولين في وزارات ومؤسسات حكومية.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن كل من التجمعين قد تمدد على حساب الأراضي الزراعية مما أدى لحدوث مشكلات بيئية، إضافة إلى أن معظم المباني في التجمعين هي ملك لأصحابها وهو ما يعكس الوضع الاقتصادي الجيد في التجمعين، إضافة إلى أن التجمعين هما تجمعين ريفيين في طريقتهما إلى التحضر.

4. دراسة سنان، أبو القاسم (2017) بعنوان: المخططات الحضرية وواقع استعمالات الأراضي في مدينة الخمس، ضمن المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، السعودية.

هدفت الدراسة إلى تقييم استعمالات الأراضي في منطقة الخمس، ومحاولة تحديد الأسباب الكامنة وراء التغييرات والتدخلات في استعمالات الأراضي الحضرية بالمخطط والآثار المترتبة على ذلك.

وقد تم استخدام مجموعة من المناهج، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والكمي، والمنهج التحليلي المقارن، وقد تم الاعتماد على أدوات جمع البيانات التي تمثلت بالمصادر والمراجع المكتوبة والمعلومات التي تحصل عليها الباحث من أماكن ومؤسسات وهيئات ذات علاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى النشرات والدوريات والإحصاءات والتقارير السنوية التي تصدرها أجهزة الدولة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: أن عدم تطوير المخطط الشامل 2000 أدى إلى زيادة نسبة التعديلات الحاصلة على استعمالات الأراضي، كما أظهرت الدراسة وجود قصور من الجهات المختصة بمتابعة ومراقبة تنفيذ المخطط خلال مراحله المختلفة، إضافة إلى عدم التصدي لظاهرة التجاوزات الحاصلة على المخطط بأشكالها.

5. دراسة عويس، إيفانا (2017) بعنوان: التخطيط المكاني واستدامة الموارد الطبيعية في الضفة الغربية: محافظات نابلس، رام الله والبيرة، طوباس كحالة دراسية، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تقييم القدرة الاستيعابية للأرض لتلبية الطلب المتزايد للسكان على الأراضي للأنشطة الحيوية حتى عام 2027، إضافة إلى تحديد مناطق الملاءمة لكل من الزراعة والمحميات والأنشطة الحضرية ومناطق تعارض هذه الاستخدامات وذلك في محاولة للحفاظ على الموارد الطبيعية.

اعتمدت الدراسة على استخدام منهجية MCE لاتخاذ القرارات بناء على المقارنات الزوجية بين العوامل، حيث جمعت بالاعتماد على منهجي دلفي من خلال مقابلات موجهة لعينة مقصودة.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج تمثلت في ثلاثة سيناريوهات مستقبلية، الأول يفترض عدم وجود أي شكل من أشكال الاحتلال وأن هناك سيادة للشعب الفلسطيني على أرضه وموارده وبالتالي يمكن توجيه الزيادة السكانية المستقبلية والسيطرة عليها بملاءمة بالموارد، أما السيناريو الثاني فيفترض التعامل مع الواقع السياسي كما هو مع وجود الاحتلال وعدم السيادة على الأرض والموارد الطبيعية، وفي هذه الحالة ستشهد مناطق الدراسة زيادة سكانية غير موجهة وعشوائية وستكون على حساب الأرض بغض النظر عن ملاءمتها أو عدمها، أما السيناريو الثالث سيقوم على أساس اقتصادي من خلال نظرية أقطاب النمو وذلك يعتمد على مراكز النمو الحالية لجذب السكان وتحولهم من الريف إلى الحضر، وما يفرضه من زيادة الضغط على الخدمات داخل المدن، وهو ما يتطلب البحث عن مراكز جذب جديدة للسكان لتقليل الضغط على مركز المدينة.

كما خلصت الدراسة إلى نتيجة أن التخطيط للأرض تحت الاحتلال يعتبر تحدياً صعباً، ذلك أن معظم الأراضي الملائمة للأنشطة الحضرية تقع في مناطق A,B، وهو ما يدفع السكان للبناء في هذه المناطق على حساب المناطق الملائمة للزراعة.

6. دراسة زعرب، وحيد (2014) بعنوان: المخططات التفصيلية ومدى ملاءمتها لتطبيق مبادئ الاستدامة في قطاع غزة (حالة دراسية بلدية خان يونس)، فلسطين.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المخططات التفصيلية ومدى ملاءمتها للواقع ومبادئ الاستدامة.

وقد تم استخدام المنهج العلمي والوصفي والتاريخي والتحليلي في هذه الدراسة، مع الاعتماد على الاستبيان واجراء المقابلات لجمع البيانات من مجتمع وعينة الدراسة، والذي يتكون من أحياء مدينة خانيونس.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: أن المخططات التفصيلية في قطاع غزة لا تلائم الواقع ولا تتفق مع مبادئ الاستدامة إلى درجة كبيرة.

7. دراسة كردوش، هبة (2014) بعنوان: استراتيجيات التخطيط المستدام لاستثمارات الأراضي وتوظيف الموارد المتاحة في منطقتي كفر حمرا وحريتان، سوريا.

هدفت الدراسة إلى البحث في المفاهيم النظرية والتعريف بمفهوم الاستدامة والتخطيط المستدام لاستثمارات الأراضي ومن ثم وضع خطة عمل لتنمية التجمعات العمرانية على المستوى الهيكلي والتنظيمي.

وقد اعتمدت الدراسة عدة مناهج تمثلت في المنهج الاستنتاجي والتجريبي والاستدلالي.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: غياب استراتيجية وطنية وإقليمية تحدد حجم وجهات التوسعات، إضافة إلى قصور التوجهات التخطيطية في اعتماد مبدأ أقطاب النمو أو مراكز النمو، وعدم وجود مرونة في حل المشكلات التخطيطية لمواكبة التغيرات والمستجدات لتحسين الأداء وفق متطلبات التطور والنمو.

8. دراسة عمار، هبة (2011) بعنوان: دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية في إطار مراحل التنمية الاقتصادية، جمهورية مصر العربية.

هدفت الدراسة إلى مناقشة الارتباط بين عمليات التنمية الحضرية ومراحل التنمية الاقتصادية التي يمر بها المجتمع، على اعتبار وجود صلة وثيقة بين عمليات النمو التي يفترض أن تعكسها سياسات التنمية الحضرية على العمران حتى يكون محركاً للتنمية الاقتصادية.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التركيز على الخطط والوثائق التنموية الخاصة بمجتمع الدراسة الذي تمثل بمدينة القاهرة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: عدم تناسب بعض سياسات التنمية الحضرية مع مراحل التنمية الاقتصادية، إضافة إلى أن التحضر والتنمية الاقتصادية عمليتان مترابطتان وتمثلان عملية دائرية مستمرة، إضافة إلى أن سياسات المدن الجديدة من المداخل الرئيسية لمواجهة قضايا التنمية الإقليمية.

2.10.2 الدراسات الأجنبية السابقة:

AL-Ghiyadh, Mohammed, Al-Khafaji, Saba (2021): The Role of Urban Planning and Urban Design on Safe Cities.

دراسة (AL-Ghiyadh, Mohammed, Al-Khafaji, Saba (2021) بعنوان: دور التخطيط والتصميم الحضري في المدن الآمنة

هدفت الدراسة إلى تحديد المدن الآمنة وتوضيح دور التخطيط والتصميم الحضري وعناصرها في المدن الآمنة وتحليل دور التخطيط الحضري والتصميم الحضري لزيادة الأمن في المدن الآمنة. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي، وتم استخدام نتائج الدراسات السابقة والحالية لدراسة العلاقة بين التخطيط الحضري والتصميم الحضري للمدن الآمنة.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: ان العادة جرت على إجراء التخطيط الحضري قبل التصميم لأنه أكثر أهمية، ومن خلال الجمع بين التخطيط والتصميم الحضري يمكن بناء المدن الآمنة، ويمكن إجراء العديد من التحسينات على المدن والمناطق الحضرية من خلال تخطيط الشوارع واستخدام الأراضي بشكل فعال وتحسين كثافة البناء، بالإضافة إلى التصميم من أجل الإقليمية وزيادة التحكم في الوصول، ويواجه المخططون والمصممون عدة تحديات في عملية تخطيط المدن الآمنة أهمها سياسية واجتماعية إضافة إلى التحديات الاقتصادية لإصلاح البيئات المبنية.

Bibri, Simon, at el. (2020): Compact City Planning and Development: Emerging Practices and Strategies for Achieving the Goals of Sustainable Development.

دراسة (Bibri, Simon, at el. (2020) بعنوان: تخطيط المدن وتطويرها: الممارسات والاستراتيجيات الناشئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية ممارسة نموذج المدينة المدمجة ومبررها في التخطيط الحضري والتنمية فيما يتعلق بالأبعاد الثلاثة للاستدامة، وما إذا كان قد تم إحراز أي نوع من التقدم العملي في هذا الصدد، لإلقاء الضوء على ظاهرة المدينة المدمجة.

اعتمدت الدراسة المنهجية الوصفية كمنهجية بحثية نوعية حيث يتم تشكيل الأساس التجريبي بشكل رئيسي من خلال الخطط الحضرية في مدينتين سويديتين: غوتنبيرغ وهلسنغبورغ، بالإضافة إلى بيانات المقابلات النوعية والبيانات الثانوية والأدب العلمي. وتبين هذه الدراسة أن الاكتناز والكثافة والتنوع والاستخدام المختلط للأراضي والنقل المستدام والمساحة الخضراء هي مبادئ واستراتيجيات التصميم السائدة لتخطيط المدن الصغيرة وتطويرها، حيث ترتبط الأخيرة من حيث السياق بمفهوم الهيكل الأخضر، وهو إعداد مؤسسي تعمل في إطاره المدينتان السويديتان، وعلاوة على ذلك، في صميم

نموذج المدينة المدمجة هو التآزر الواضح بين المبادئ الأساسية واستراتيجيات من حيث تعاونها لإنتاج آثار مجتمعة أكبر من مجموع آثارها المنفصلة فيما يتعلق بفوائد الاستدامة فيما يتعلق بقيمتها الثلاثية. علاوة على ذلك، توضح هذه الدراسة أن نموذج المدينة المدمجة كما تمارسه المدينتان له ما يبرره من قدرته على المساهمة في الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة. غير أن الأهداف الاقتصادية تهيمن على الأهداف البيئية والاجتماعية، على الرغم من أن الادعاء بأن الأبعاد الثلاثة للاستدامة لا تقل أهمية على المستوى الاستدلالي. ومع ذلك، يجري تنفيذ تدابير تخطيط جديدة لمعالجة القضايا البيئية والاجتماعية ذات الصلة من أجل تحقيق التوازن بين الأهداف الثلاثة للاستدامة، وبالتالي تعزيز تأثيرها على ممارسات التنمية الحضرية.

Talahma, Ismail (2011): Perspectives of Urban Growth Management and Sustainable Development in West Bank, Hebron, Germany.

دراسة (Talahma, Ismail (2011 بعنوان: آفاق إدارة النمو الحضري والتنمية المستدامة في الضفة الغربية، الخليل، جامعة كاسل - ألمانيا.

هدفت الدراسة بشكل رئيسي إلى تقديم منظور حول إدارة النمو الحضري والتنمية المستدامة في فلسطين، وأكثر من ذلك تحديدا في منطقة الخليل كدراسة حالة.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التركيز على الخطط والوثائق التنموية الخاصة بمجتمع الدراسة الذي تمثل بالمناطق المكونة من (16) بلدية و (154) منطقة في المحافظة. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها: أن الخليل تتمتع بعمق تاريخي يعطيها إمكانية لعب أدوار رئيسية في وضع خطة وطنية للاستدامة، إضافة إلى أن نظام التخطيط في فلسطين يحتاج إلى إصلاح وتطوير عاجلين لتحقيق متطلبات الاستدامة، ويجب على البلديات والوزراء العثور على مصدر دائم للمساعدات المالية لأجل التخطيط والتنمية الحضرية لمواجهة التحديات المستقبلية.

2.10.3. التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة العربية والأجنبية، لأجل التعرف على الجوانب البحثية فيها والمتعلقة بموضوع الدراسة الحالية، لا بد من التطرق لبعض الجوانب التي تختلف أو تتقارب فيها الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ومن أهم هذه الجوانب:

1. اهتمت الدراسات السابقة بدراسة متغيرات لها علاقة بالتخطيط الحضري وتخطيط المدن، وهو ما يتشابه والدراسة الحالية التي اهتمت بدراسة واقع تخطيط المدن وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة في المدن الفلسطينية، وهو ما يتشابه ودراسة نصر الله وأبو زيادة (2019) والتي ناقشت دور البنية التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين، ودراسة عويس (2017)

والتي اهتمت في دراسة التخطيط المكاني وعلاقته باستدامة الموارد الطبيعية في الضفة الغربية، وكذلك دراسة زعرب (2014) التي ناقشت المخططات التفصيلية ومدى ملاءمتها لتطبيق مبادئ الاستدامة في قطاع غزة، ودراسة كردوش (2014) التي سلطت الضوء على استراتيجيات التخطيط المستدام لاستعمالات الأراضي، ودراسة عمار (2011) التي ناقشت دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية في إطار التنمية الاقتصادية، وكذلك دراسة Bibra & et al. (2020) والتي سلطت الضوء على دور تخطيط المدن وتطويرها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ودراسة Talahma (2011) التي درست آفاق إدارة النمو الحضري والتنمية المستدامة في الضفة الغربية.

2. بعض الدراسات السابقة ارتكزت على متغير واحد من متغيرات الدراسة الحالية دون التطرق للمتغير الآخر، ومن ذلك دراسة الدودة (2018) والتي هدفت إلى تحليل وتقييم استخدامات الأراضي في محافظة الخليل واستراتيجيات تخطيطها دون الإشارة إلى التنمية، كذلك دراسة أبو قرع (2018) التي تناولت التحولات الحضرية في التجمعات السكانية لجبال فلسطين، ودراسة سنان (2017) التي تناولت المخططات الحضرية وواقع استخدامات الأراضي في المملكة العربية السعودية، ودراسة Al- Ghiyadh & Al-Khafaji (2021) التي تناولت دور التخطيط والتصميم في المدن الآمنة.

3. معظم الدراسات السابقة طبقت على مجتمعات محلية قريبة من مجتمع الدراسة، باستثناء بعض الدراسات كدراسة سنان (2017) والتي أجريت في المملكة العربية السعودية، ودراسة كردوش (2014) التي طبقت في الجمهورية العربية السورية، فيما الدراسات الأجنبية عالجت مجتمعات أوروبية وأجنبية، باستثناء دراسة Talahma (2011) التي طبقت على محافظة الخليل في الضفة الغربية.

4. من حيث المنهجية البحثية، فقد توافقت الدراسة الحالية مع عدة دراسات سابقة في استخدامها للمنهج الوصفي التحليلي، منها دراسة نصر الله وأبو زيادة (2019)، ودراسة الدودة (2018) ودراسة أبو قرع (2018) التي استخدمت أكثر من منهجية بحثية منها الوصفي التحليلي، ودراسة سنان (2017) كذلك والتي استخدمت أكثر من منهجية بحثية منها الوصفي التحليلي، وذات الأمر في دراسة زعرب (2014) ودراسة عمار (2011)، ودراسة Bibra & et al. (2020)، ودراسة Talahma (2011)، فيما اختلفت من حيث المنهجية مع دراسات مثل دراسة عويس (2017) التي استخدمت منهجية MCE لاتخاذ القرارات بناء على المقارنات الزوجية.

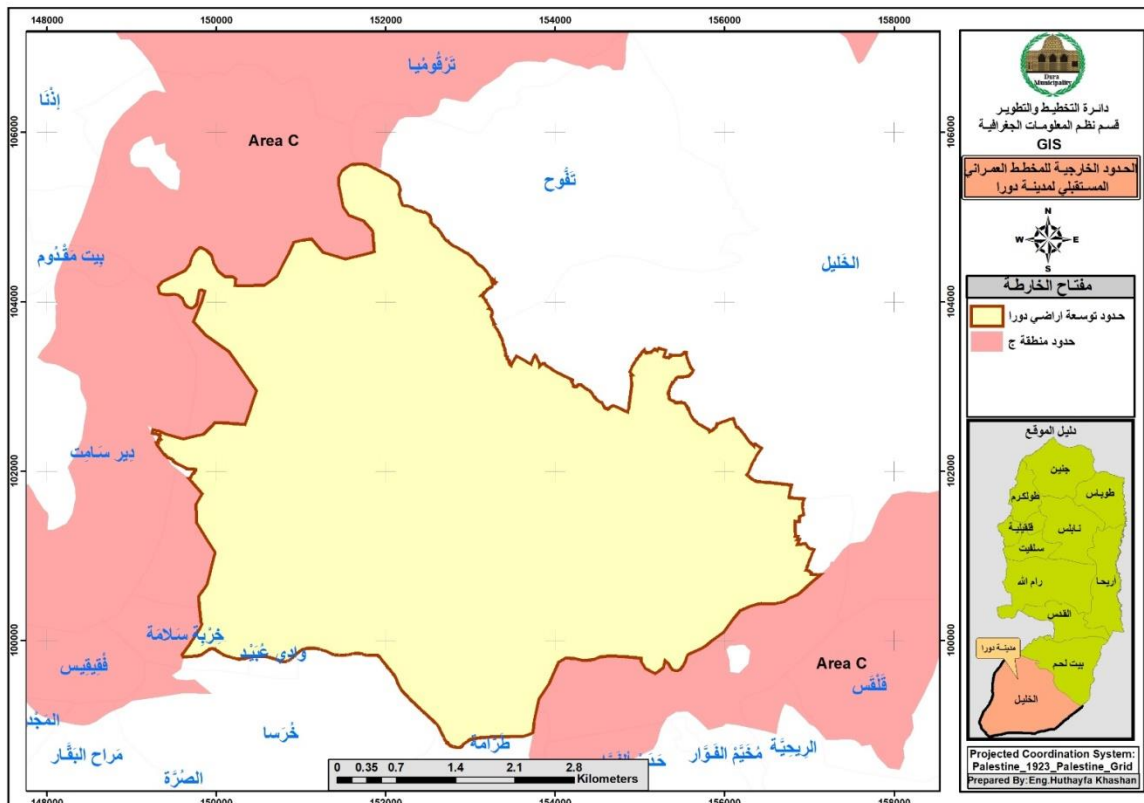
2.10.4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال التعقيب على الدراسات السابقة، يمكن القول بأن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في أنها:

1. تناقش الدراسة الحالية التخطيط العمراني وواقعه في الضفة الغربية من خلال عدة أبعاد مهمة في هذا المجال وهي تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والتشريعات، وتخطيط البنية التحتية، وهو ما لم تتطرق له كثير من الدراسات المحلية والعربية على حد علم الباحثة.
2. ناقشت الدراسة الحالية علاقة التخطيط العمراني وأبعاده في مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدن الضفة الغربية وذلك تطبيقاً على مدينة دورا التي تم أخذها كحالة دراسية.

3 الفصل الثالث

واقع وتوجهات التخطيط والتنمية العمرانية في مدينة دورا



خارطة 3.1: الحدود الخارجية للمخطط العمراني المستقبلي لمدينة دورا

3.1 الجغرافيا الطبيعية لمدينة دورا:

يمكن التعرف على الخصائص الطبيعية للمدينة من خلال التعرف على موقعها وعلاقتها مع محيطها ودراسة مظاهر السطح والمناخ والتربة ونسبة الامطار وغيرها من العناصر وهو ما تم الاستناد ببياناته على الخطط الاستراتيجية المتعاقبة للمدينة اضافة الى مسودة دراسة المخطط الهيكلي (2020-2036) وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

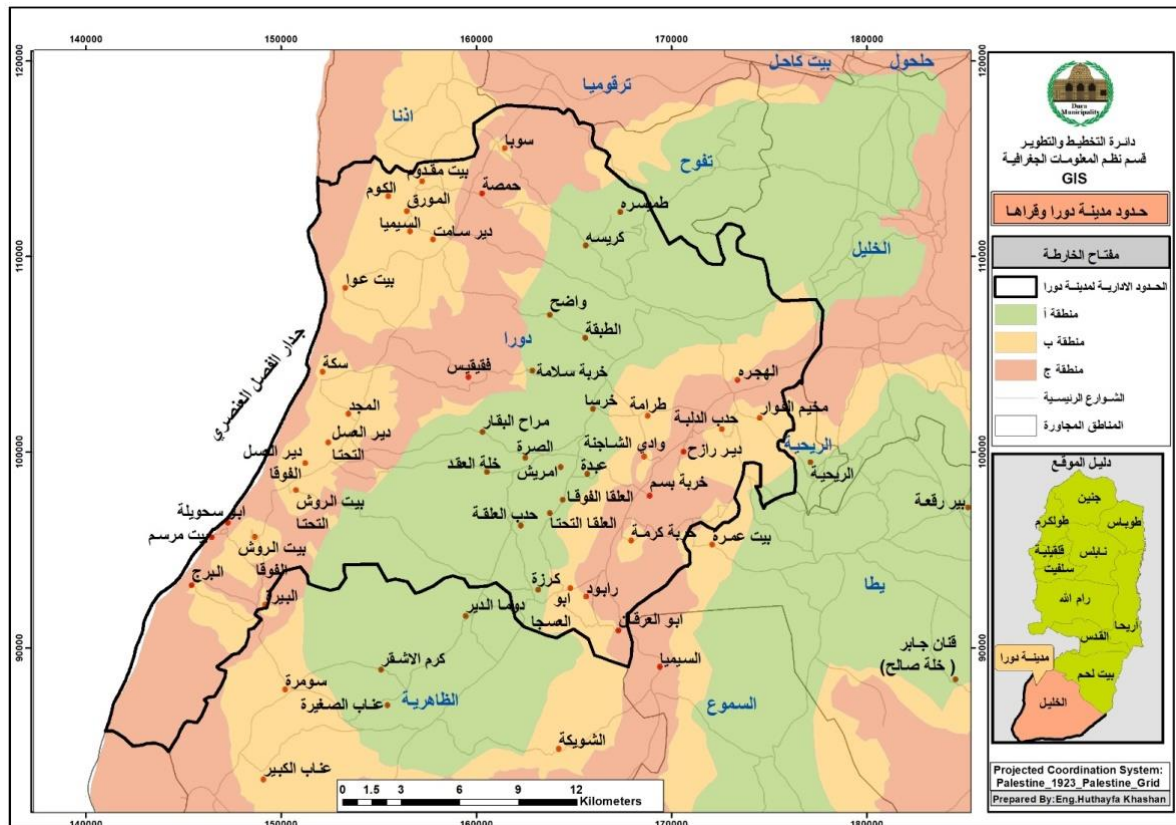
3.1.1 التسمية والموقع:

اسم دورا مأخوذ من "دور" وهو اسم كنعاني بمعنى مسكن والاسم القديم لها هو "أدورايم" (Adoraim) بمعنى التلين أو المرتفعين، وفي العهد الروماني ذكرت باسم (Adora) وقد اشتهرت منذ القدم بكرومها وعنبها الذي عرف بـ(الدوري).

جذور مدينة دورا عميقة في التاريخ حيث أقام فيها الكنعانيون قبل حوالي (5000) عام؛ فدلّت الحفريات في تل بيت مرسم على الحضارة والديانة الكنعانية حيث وجدت لوحات فخارية تدل على ذلك، وفي عام 586 ق.م دمر "نبوخذ نصر الكلداني" بيت مرسم بعد أن قام بتدمير مدينة القدس، احتلّ الفرس دورا وأجزاء من فلسطين عام (332 ق.م)، أما في العهد الروماني 63 ق.م - 636 فقد تم تقسيم البلاد إلى خمس مقاطعات وجعلت دورا عاصمة منطقة أدوميا.

ودورا كغيرها من المدن الفلسطينية خضعت للانتداب البريطاني (1918 - 1948) وعانت الكثير منه كما تأثرت مدينة دورا بالاحتلال الإسرائيلي من حيث توافد السكان من داخل الخط الأخضر بعد احتلال مناطق الـ 48 وهجرة سكانها إلى الداخل والشتات، وقد حاولت الحكومة الأردنية إجراء مسوحات للأراضي على مستوى الضفة الفلسطينية إلا أن حرب عام 1967م، جاءت قبل إتمام ذلك، وقد استكمل العمل بمسوحات الاراضي بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وجاري حتى حينه العمل بها.

كما وبلغت مساحة أراضي مدينة دورا وقراها 240 ألف دونم اغتصب منها 95 ألف دونماً عام 48 وتبلغ المساحة المتبقية لمدينة دورا وقراها حوالي 145000 دونم، خاضعة للتصنيفات السياسية حسب اتفاقية اوسلو وتبلغ نسبة مساحة الاراضي المصنفة ج الى 36% من مساحة اراضي المدينة (مسودة دراسة المخطط الهيكلي لمدينة دورا (2020-2036) ودائرة التخطيط والتطوير بلدية دورا).



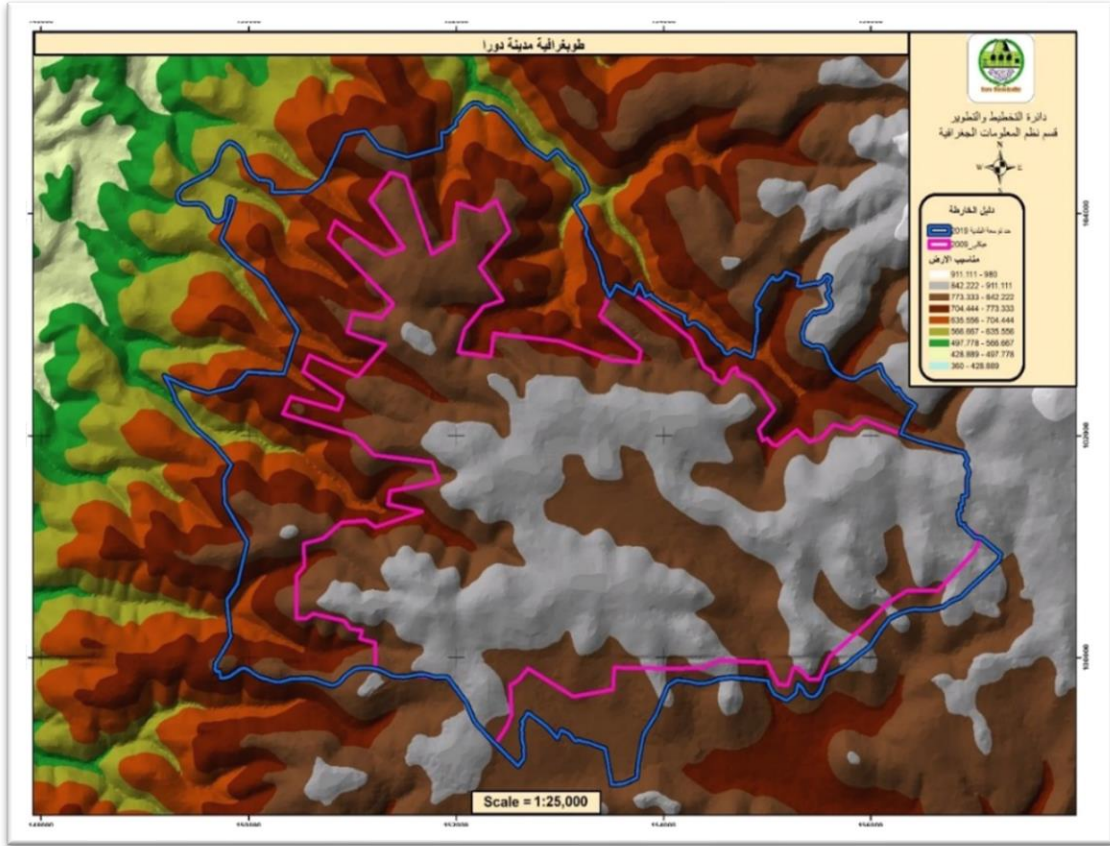
خريطة 3.2: خارطة مدينة دورا من خلال خدمة GIS الخاصة ببلدية دورا

3.1.2 الموقع والخصائص الجغرافية:

تقع مدينة دورا إلى الجنوب الغربي من مدينة الخليل وتبتعد مراكز المدينتين عن بعضها حوالي (ست كيلومترات) في حين أن الأحياء الغربية من مدينة الخليل تتداخل مع الأحياء الشرقية لمدينة دورا عمرانياً وسكانياً وخدماتياً بحيث لم يعد هناك حدود فاصلة على الطبيعة تفصل بين سكان المدينتين وبالرجوع إلى المخطط الهيكلي المصادق عليه في العام 2003م، "فإن دورا تقع بين خطي عرض (15.00°) و(15.70°) شمالاً وخطي طول (9.90°) و(10.50°) شرقاً". وترتفع مدينة دورا عن سطح البحر بمعدل (850 - 914 م) وأعلى نقطة موجودة في منطقة (سنجر) وترتفع (914 م) (الخطة الاستراتيجية بلدية دورا (2018-2021)).

3.1.2.1 مظاهر السطح:

يتراوح ارتفاع المدينة فوق سطح البحر بين (400-914) م حيث تمتاز المنطقة الغربية من قرى دورا بالارتفاع القليل عن سطح البحر والمناطق الشمالية والشرقية من المدينة تمتاز بالارتفاعات الأعلى حيث تبلغ أعلى نقطة في جبل سنجر والذي يبلغ ارتفاعه عن سطح البحر 914م.



خارطة 3.3: طبوغرافية مدينة دورا (المصدر: دائرة GIS في بلدية دورا)

تمتاز المدينة بتغير تضاريسها مما يضفي على مشهدها المعماري طبيعة جمالية مميزة ويحدث تباين في مناخها كما ان التميز بتضاريسها لم يكن هناك جبال شاهقة وادوية سحيقة مما يتيح لمواطن مدينة دورا من استغلال جميع مساحة اراضيها أي لا يوجد عائق او مانع طبيعي من استخدام ارضه. (الخطة الاستراتيجية لبلدية دورا 2018 -2021)

3.1.2.2 المناخ:

مناخ دورا يتأثر بمناخ فلسطين الذي يتميز بأنه جاف وحار صيفاً ومعتدل وماطر شتاءً، ومناخ دورا رغم صغرهما يتباين تبعاً للتضاريس، الرياح التي تهب على دورا هي الرياح الجنوبية الغربية التي تجلب المطر إضافة إلى الرياح الشرقية التي تكون باردة وجافة شتاءً،

إن معدلات التساقط متفاوتة تبعاً لتضاريس المنطقة الجغرافية والتي تعتبر جزء من محافظة الخليل حيث أن أمطار ظهر الهضبة في دورا تتراوح ما بين (400-600 ملم) سنوياً، أما منحدرات الجنوب فتتراوح ما بين 300-400 ملم سنوياً والشمال أمطاره بين 300-400 ملم، والمنطقة الجنوبية من التلال 250-300 ملم سنوياً، أما المنطقة المحاذية لشمالي النقب فتتراوح بين 150-250 ملم سنوياً. (الخطة الاستراتيجية لبلدية دورا 2018 -2021)

3.1.3 التحليل الديمغرافي:

تشير نتائج مسح جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني للعام 2017 إلى أن المجتمع الفلسطيني المقيم في مدينة دورا ما زال مجتمعاً فتيماً، وتبلغ نسبة الذكور فيه حوالي (51.1 %) من مجمل السكان، كما وتبلغ نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين (0-14) في المدينة حوالي (38.7%) من مجمل سكان المدينة في حين بلغت نسبة الذين تتراوح أعمارهم بين (15-64) من سكان المدينة حوالي (58.5 %) من مجمل السكان، وتبلغ نسبة الذين أعمارهم (65) فأكثر حوالي (2.8 %) من مجمل السكان.

بلغ عدد سكان مدينة دورا حوالي (38995) نسمة للعام 2017 وبمعدل نمو 2.6 % وقد وصل عدد سكان مناطق التوسعة بنفس معدل النمو العام لمدينة دورا وهو 2.6 %.

ووفقاً لبيانات المسح الميداني من قبل طاقم بلدية دورا فان متوسط حجم الاسرة هو 5.6.

جدول 3.1: عدد سكان مدينة دورا بدون قراها المتوقع حتى عام 2035

اسم التجمع	عدد السكان في السنوات المذكورة والمتوقع حتى عام 2036					
	2017	2018	2019	2020	2021	2036
دورا	38995	40040	41100	42174	43263	61970

3.1.4 المجالات التنموية الرئيسية في المدينة:

3.1.4.1 مجال البيئة والبنية التحتية:

من خلال دراسة تقرير تشخيص الواقع القائم للمجالات التنموية للمدينة في الخطة الاستراتيجية 2018-2021 على ان البنية التحتية هي العمود الفقري لاي تجمع حضري ليست فقط كخدمات يستفيد منها الجميع عبر التجهيزات والمرافق التي يتم تشييدها لتلبي الاحتياجات الحضرية والرفاهية للمواطنين، بل من حقيقة كونها أحد دعائم الاقتصاد الوطني وتعززه وتلعب دور الرابط بين مكونات المجتمع وتزيد من التماسك الاجتماعي. كما وتم اعتبار قطاع البنية التحتية من اهم القطاعات الداعمة بالتنمية الاقتصادية من حيث تنمية الاستثمارات القائمة او جذب واقامة مشاريع تنموية جديدة وتم التأكيد بالتقرير بان البنية التحتية القائمة تلبي الحد الأدنى من الاحتياج للسكان.

3.1.4.1.1 قطاع الطرق والمواصلات:

ورد في التقرير التشخيصي لبلدية دورا وهي المؤسسة الام في المدينة بان الطرق المخططة على المخطط الهيكلي ليست جميعها مشقوقة منها 320 كم مشقوقة وان عمليات شق الطرق لا تتم بخطة مدروسة وتظهر حسب الاحتياجات الفردية للسكان وكانت المؤثرات الايجابية والسلبية لهذا القطاع كما يلي:

- المؤثرات الايجابية وهي وجود خطوط مواصلات ومجمع سيارات يدار من قبل البلدية اضافة الى وجود عدد من الشوارع الرئيسية المقترحة مشقوقة وهناك تجاوب من المجتمع المحلي بتأهيل الشوارع الخاصة بهم وجود وتشير سجلات البلدية لوجود 320 كم مشقوق منها 150 كم معبد والمتبقي ترابي وغير مشقوق بكامل عرضه التنظيمي.
- اما المؤثرات السلبية فكانت وجود العديد من الشوارع الرئيسية المقترحة غير مشقوقة وان عروض الشوارع غير كافية للحركة المرورية للسكان مع عدم وجود ارصفة للمشاة ووسائل حماية اضافة الى عدم وجود شبكات تصريف مياه امطار كما الازدحام المروري في مركز المدينة



صورة 1: تأهيل شوارع مركز المدينة

3.1.4.1.2 قطاع المياه

عرض لنا في التقرير التشخيصي تشخيص لواقع شبكات المياه في المدينة حيث أول شبكة مياه كانت عام 1964م اضافة الى معدل استهلاك الفرد 37لتر وذلك من شبكات المياه والمتبقي اما من مياه الجمع او الابار الجوفية لتصبح كمية استهلاك المياه لكل فرد في المدينة 80 لتر.

كما بينت لنا مصادر المياه الرئيسية في المدينة وهي:

- سلطة المياه الفلسطينية من خلال ابارها وحصتها من الاحتلال حيث يوجد خط ناقل طوله حوالي 110 كم.
- اعتماد السكان على ابار جمع المياه.
- وجود العديد من العيون الرئيسية في المدينة والتي تعود لملاكيات خاصة ولا تستطيع الجهات المعنية من توزيع المياه على المواطنين لدعمهم باستخدامها سواء للزراعة او غيره حيث يوجد داخل المدينة 5 عيون مياه.

واهم المؤثرات الايجابية والسلبية كانت كما يلي:

- المؤثرات الايجابية كانت تقتصر على وجود شبكات مياه ووجود عدادات مسبقة للدفع تقدر ب 1300 عداد اضافة للعدادات العادية وعددها 3000 عداد تقريبا والتي اوقفت البلدية العمل بها لتحسين الجباية ووجود خزانات للمياه في المدينة.

- اما المؤثرات السلبية فكانت عدم كفاية كميات المياه ومنع حفر ابار جوفية من قبل الاحتلال. وجود تلوث بالمياه الجوفية من تسرب مياه الصرف الصحي بسبب عدم وجود شبكة صرف صحي.

3.1.4.1.3 قطاع الكهرباء

من دراسة تقرير تشخيص الواقع القائم في قطاع الحكم المحلي اقتصر فقط على عرض الشبكات والمشاكل الفنية

وان المصدر الوحيد للكهرباء هو الشركة القطرية التابعة للاحتلال ولم يتم الاشارة الى وجود طاقة بديلة او نسبة انتشارها في المدينة وبعد الرجوع لشركة كهرباء الجنوب (سلكو) افاد مدير الشركة م. شادي الرجوب بان التحديات بالاستثمار بالطاقة البديلة تتمثل بالقوانين التي تمنع شركات التوزيع من الاستثمار بالطاقة البديلة اضافة الى ارتفاع تكلفة البنية التحتية بالنسبة للقطاع الخاص والذي يعود الى ارتفاع اسعار الاراضي في المدينة وعزوف مالكي القطع الكبيرة بالاراضي عن التأجير لسنوات طويلة ناهيك عن ارتفاع المخاطرة بالاستثمار في الاراضي الواقعة ضمن التصنيف السياسي المدعو (ج).

يبلغ معدل سعر الكيلو واط (58) اغورة ويبلغ معدل الاستهلاك للأسرة 200 شيكل تقريبا كما يبلغ طول شبكة الضغط العالي (65كم) والضغط المنخفض 180 كم منها 60 كم بحاجة لتأهيل. ونشير الى ان التوسع الحضري غير المدروس للمواطنين يرهق البلدية وشركة الكهرباء بمحاولتها تلبية احتياجات المواطنين.

وبناءً على فان أهم المؤثرات الإيجابية والسلبية المحيطة بخدمة الكهرباء كما يلي:

• أهم المؤثرات الإيجابية:

- (1) إمكانية الوصول إلى وضع استقرار في التيار وتقليل الانقطاعات في حال تشغيل محطة بيت اولاً.
- (2) وجود شبكة كهرباء الى حد ما حديثة تغطي معظم المناطق.
- (3) وجود مخططات ودراسات جاهزة للتوسع وإضافة شبكات جديدة ومحطات تقوية.

• أهم المؤثرات السلبية:

- (1) وجود نقطة ربط واحدة في منطقة الفوار.
- (2) وجود إعاقات لتشغيل محطة كهرباء بيت اولاً في المدى المنظور.
- (3) وجود مصدر وحيد لتزويد الطاقة (الشركة القطرية الإسرائيلية).
- (4) ندرة المبادرات لاستخدام او الاستثمار بالطاقة المتجددة سواء المنزلي ام المؤسساتي.

3.1.4.1.4 قطاع الصرف الصحي

واقع قطاع الصرف الصحي في المدينة سيء جدا حيث لا يوجد صرف صحي بالمدينة ولا زالت المدينة تعتمد على الحفر الامتصاصية دون وجود أي صوت سامع ومدرك لمدى المشاكل البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن ذلك و

وبناءً عليه يمكن تلخيص أهم المؤثرات الإيجابية والسلبية المحيطة بخدمة الصرف الصحي كما يلي:

- أهم المؤثرات الإيجابية: الاحتياج الملح والاثـر السلبي على احداث التنمية بأبعادها الثلاثة.
- أهم المؤثرات السلبية:

1) عدم وجود شبكة فاعلة ومشغلة للصرف الصحي في المدينة، أدى إلى تلوث جميع الآبار والينابيع. بسبب الحفر الامتصاصية للتخلص من المياه العادمة وللتقليل من تكاليف نضحها.

2) ارتفاع تكلفة نضح المياه العادمة بواسطة الصهاريج لضخ المياه العادمة باتجاه الخط الناقل لمحطة التنقية وذلك نتيجة طبوغرافية وانحدار الأرض في كثير من المواقع في المدينة.

3) ارتفاع تكلفة الإنشاء للشبكة ومحطة التنقية، بالإضافة لصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات ذات العلاقة وخاصة السلطات الإسرائيلية.



صورة 2: صورة توضح الوضع البيئي الناتج عن عدم وجود صرف صحي في المدينة

3.1.4.1.5 قطاع النفايات الصلبة والبيئة:

يعتبر من أهم القطاعات في البلدية، التي تقوم البلدية بها حيث يتم تجميعها وتنقل النفايات إلى موقع المكب المخصص لبلديات الجنوب في منطقة المنيا والتي تبعد ما يزيد عن (35 كم) عن مركز المدينة.

كما عرضت البلدية ارتفاع سعر تكلفة الخدمة والتي ترهق البلدية بسبب ارتفاع مصاريفها التشغيلية الناتج عن الأيدي العاملة حيث يعمل بقسم النفايات الصلبة 35 موظف وصيانة وتوفير المحروقات لسيارات الجمع ويبلغ عددها 5 سيارات وحاولات التجميع وعددها 2000 حاوية.

علماً بأن البلدية تحاول وضمن إمكانياتها تخفيض التكلفة الإجمالية لعملية الجمع. مما سبق، يمكن تلخيص أهم المؤثرات الإيجابية والسلبية المحيطة بخدمة النفايات الصلبة كما يلي:

• أهم المؤثرات الإيجابية:

(1) توفر الكفاءات الفنية.

(2) توفر الأيدي العاملة في عملية الجمع للنفايات

• أهم المؤثرات السلبية:

(1) بعد المكب يؤثر سلباً على انتظام العملية ويزيد التكلفة على البلدية.

(2) ارتفاع المصاريف التشغيلية

(3) عدم استخدام التقنيات الحديثة في عملية الجمع والنقل.

(4) بعد المكب يؤثر سلباً في بعض الأحيان على انتظام العملية.

بالرجوع إلى تحليل وتشخيص مجال البيئة والبنية التحتية لمدينة دورا وما ييثق عنها من القضايا، وكذلك الآثار المترتبة عليها يتضح أن عدم التعامل مع قضايا البيئة والبنية التحتية سيؤثر سلباً على كافة مناحي الحياة ومواطني المدينة وزوارها، حيث سيشكل ذلك لمزيد من الاختناق المروري، وزيادة نسبة التلوث الناجم عن المركبات، وبالتأكيد فإن من بين المتأثرين بالنتائج السلبية هم الأطفال والشيوخ وأصحاب الإعاقات بالإضافة للنساء. كما وأن تأخر أو عدم التعامل الفوري مع القضايا الخدمية لقطاع إدارة النفايات الصلبة والصحة البيئية سيعمق من حدة التلوث البيئي وما يترتب عليه، لا فقط من حيث ازدياد المكاره البيئية والصحية التي تؤثر بشكل أعمق على المرضى والشيوخ من أبناء المدينة، بل وعلى الأطفال وأصحاب الإعاقات فيها، بل وعلى فرص الجذب لفرص الاستثمار والشراكات بمختلف مجالاتها في المدينة وما حولها. وبالتالي فإن ضعف واقع البنية التحتية في مدينة دورا يشكل عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة كما انه يهدد المدينة غير قادرة على مواجهة الازمات والكوارث بأن جعلها مدينة غير آمنة.

3.1.4.2 مجال تنمية الاقتصاد المحلي

3.1.4.2.1 قطاع الصناعة والتجارة والخدمات المساندة

بعد دراسة واقع قطاع الصناعة في المدينة فانه وعلى المدى المنظور لن يكون هناك صناعات كبيرة وضخمة في المدينة بالرغم من وجود تصنيف لمنطقة صناعية على المخطط الهيكلي للمدينة الا انها غير فاعلة بسبب عدم دراسة الموقع وربطه من خلال التخطيط المشترك مع محيطه، وبالتالي فان المطلوب حسب الواقع هو تقوية المنشآت الصناعية القائمة حاليا والتي في معظمها مشروعات صغيرة جدا وصغيرة والتي تتنوع بين:

- مصانع الأحذية.
- مناشير الحجر
- مصانع الباطون والطوب
- الصناعات المعدنية
- صناعة الأثاث الخشبي.

كما ان هناك انتشار لقطاع الأعمال غير المنظم في المدينة والتجمعات التابعة لها والتي ينعكس نشاطها على السوق المحلي للمدينة، حيث ان هناك الكثير من الصناعات البيئية والنسوية والتقليدية خاصة التصنيع الغذائي، ومن الملاحظ أن المنشآت الصناعية في مدينة دورا مبعثرة في أنحاء المدينة وغير منظمة مما يخلق عبء على قطاع الخدمات بشتى أصنافه من نقل ومياه وكهرباء وصرف صحي.

أما بخصوص التجارة، فيعتبر هذا القطاع الأكبر من حيث عدد المنشآت وتعتبر مدينة دورا من أكبر المدن في المحافظة بعد مدينة الخليل من حيث حجم التجارة مع التجمعات السكانية المحيطة بها ومن ناحية تجارية واستثمارية يعتبر الموقع الجغرافي لمدينة دورا من المحفزات لانتقال العديد من رجال الأعمال، للاستثمار فيها، والقيام بافتتاح محلات تجارية أو فروع لشركاتهم وذلك للخروج من أزمة توفر المحالات والأراضي في مدينة الخليل، ولكن هذه العملية غير منظمة وغير موجهة بحسب خطة واضحة.

الا أنه من الملاحظ أيضا عدم وجود أسواق مركزية، والأسواق بغالبيتها عشوائية تتوزع على جميع أرجاء شوارع المدينة، بالإضافة لافتقارها إلى الخدمات اللوجستية

كما ويتوفر عدد من المؤسسات سواءً الحكومي مثل مكتب البريد، مديرية الزراعة، مديرية الصحة، مديرية التربية والتعليم، مديرية التنمية الاجتماعية، مديرية عمل جنوب الخليل، وبعضها الآخر شبه

حكومي مثل غرفة تجارة وصناعة جنوب الخليل الواقعة في مدينة الظاهرية وهي تقدم الخدمات المساندة والداعمة لمنشآت الأعمال

وبالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية فهي تعمل على تقديم الخدمات المالية والمصرفية التقليدية حيث ان دورها التتموي لا زال محدوداً ونسب القروض التتموية لديها متدنية. وبشكل عام فان القروض التي تقدمها البنوك والمؤسسات تمتاز بارتفاع نسب الفائدة عليها مما تشكل خطورة في نجاح الاستثمار.

وفي قطاع الخدمات نلاحظ تميز المدينة في تقديم الخدمات الا ان ذلك لم يحدث أي أثر تتموي ايجابي في المدينة بالرغم من تميز المدينة بموقعها

ونلاحظ بان القطاع الاقتصادي في المدينة ومبعر ولا يوجد مبادرات من القطاع الخاص ولا الهيئات المحلية لقيادته مع العلم بان البلدية استحدثت هام 2017م وحدة تنمية اقتصادية محلية على هيكالها الاداري الا انها لم تنجح بذلك.

مما تقدم. يمكن تلخيص أهم المؤثرات الإيجابية والسلبية المحيطة بقطاع الصناعة والتجارة والخدمات المساندة كما يلي:

أهم المؤثرات الإيجابية:

1. توفر عدد من رؤوس الأموال الكبيرة والمتوسطة في المنطقة

2. توفر البنية التحتية الأساسية

أهم المؤثرات السلبية:

1. عدم توفر منطقة صناعية /حرفية مزودة بالمياه والكهرباء تساعد في الحد من الضوضاء والتعقيدات الفنية والإدارية والمالية المرتبطة بتوفير الخدمات اللازمة لجذب مزيد من الصناعات للبلدة.

2. وجود مصانع عشوائية مبعثرة.

3. عدم وجود سلطة قوية في بعض المناطق بسبب خضوعها للسيطرة الإسرائيلية.

4. عدم وضوح الرؤيا في المدينة.

5. عدم وجود ثقافة الشراكة بالمشاريع بين القطاع الخاص والمؤسسات العامة.

3.1.4.2.2 قطاع الترفيه والسياحة

بالرغم من وجود الموارد المتاحة في المدينة لتنمية القطاع السياحي والترفيه حيث تعتبر دورا من المدن ذات التاريخ العريق ويوجد فيها العديد من المواقع الأثرية والسياحية والدينية وتنتشر في مدينة

دورا عدد من المؤسسات والمرافق السياحية كالمتحف واستاد دورا الدولي والعديد من المتنزهات، إضافة إلى طبيعتها الخلابة والمطلة والمشرفة على المناطق المحيطة بها، الا انه لا يوجد أي اهتمام سابق لدى المؤسسات المختصة والقطاع الخاص في هذا المجال. الا انه حديثا وبعد اعلان مدينة دورا ضمن قائمة عالم التراث الاسلامي (الايسيسكو) اصبحت من اولويات البلدية والمؤسسات المختصة تنمية القطاع السياحي في المدينة والذي اصبحت تبني عليه الآمال بانه القطاع المميز في المدينة لإحداث التنمية الاقتصادية المحلي والقادر على احداث الاثر التنموي الاجتماعي والبيئي الايجابي في المدينة.



صورة 3: مدرسة الرازي في مدينة دورا أنشأت عام 1928م

ويمكن تلخيص أهم المؤثرات الإيجابية والسلبية المحيطة بقطاع الترفيه والسياحة كما يلي:

أهم المؤثرات الإيجابية:

1. اعلان دورا ضمن قائمة تراث العالم الاسلامي.
2. الاهتمام الحديث لدى البلدية بقطاع السياحة وجعل تنشيط قطاع السياحة من اهدافها الرئيسية.
3. توفر مواقع أثرية ودينية هامة في المدينة.
4. وجود المدينة في موقع جغرافي مهم لعب دور أساسي في التواصل بين مختلف المدن والبلدات في جنوب فلسطين.

5. اهتمام السكان بالأماكن الدينية والتاريخية وإدراكهم لأهميتها في احداث التنمية.

أهم المؤثرات السلبية:

1. تشويه صورة الفلسطينيين عبر الإعلام الإسرائيلي وإظهار الفلسطيني بصورة نمطية سلبية.
2. ضعف البنية التحتية والفوقية السياحية.
3. قلة مقومات الجذب السياحي المميزة.
4. محدودية الامكانيات المالية وعدم توفر المنح الكافية لتنشيط قطاع السياحة في المدينة.
5. ضعف عام بوزارة السياحة وعدم قدرتها على حماية المواقع الاثرية والتاريخية.

3.1.4.2.3 العمالة والتوظيف

تعتبر القوى العاملة المحرك الأساسي للمجتمع، وتساهم بياناتها في توفير المعلومات الحديثة والدقيقة والشاملة عن العاملين والمتعطلين والباحثين عن عمل وخصائصهم المتنوعة كالعمر والمؤهل العلمي والمهنة والنشاط الاقتصادي ونسبة المساهمة ونسب الإعالة وغيرها في مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المدينة والتي تساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبحسب البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء فقد بلغت نسبة البطالة في مدينة دورا عام 2016 حوالي 21.1%، وهي من المعدلات المرتفعة، وبلغت نسبة العاملين في القطاع الحكومي 15.4% من مجموع العاملين الكلي، بينما تشكل نسبة العاملين في القطاع الخاص 67.6%، وبالنسبة العاملين داخل الخط الأخضر فقد كانت نسبتهم 17.7%. وقد أظهرت هذه البيانات بأن 69% من الأيدي العاملة التي تعمل داخل التجمع السكاني موزعة وفق المجالات كالتالي: 19% موظف، 17.2% تعمل في مجال الزراعة، 40% في مجال التجارة والخدمات، و24% في مجال الحرف والصناعات، وأن 31% تعمل خارج التجمع السكاني، بينما يعمل 45% منهم في مناطق محيطة بالتجمع السكاني، و55% داخل الخط الأخضر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2021).

ومن الملاحظ في هذا السياق أنه وقبل عام 2000، لم يكن هنالك اهتمام بالوظيفة الحكومية بسبب انخفاض الرواتب، بالإضافة لقلة توجه الشباب للتعليم الجامعي حيث كان التفضيل للعمل داخل إسرائيل إلا أنه ومنذ عام 2002 بدأ عدد العمال في إسرائيل بالانكماش تدريجياً بسبب الجدار وصعوبة الحصول على تصاريح عمل، وتمثل الإناث الناشطات اقتصادياً من مجموع إجمالي قوى العمل النسائية حوالي 13% فقط وذلك نتيجة طبيعة المجتمع المحافظ والذكوري في ان واحد، وطبيعة بيئة العمل التي لا تشجع النساء للخروج إلى العمل بسبب محدودية الفرص وعدم وجود مراكز دعم كالحضانات ورياض الأطفال في أماكن العمل. أما نسبة قوى العمل الذكورية النشطة اقتصادياً (من

عمر 15 فأكثر) إلى إجمالي قوة العمل الذكورية فتنجاوز 52% بحسب جهاز الإحصاء الفلسطيني 2007.

أهم المؤثرات الإيجابية:

1. انخفاض معدلات الأجور في الاقتصاد الفلسطيني مما يشكل فرصة ايجابية للاستثمار.
2. ارتفاع مستويات التعليم.
- أهم المؤثرات السلبية:
1. وجود نسبة عالية من البطالة بين صفوف الخريجين والمتعلمين.
2. عدم وجود فنيين مهرة بسبب توجيههم للعمل في الداخل المحتل.
3. ضعف قدرة القطاع الخاص في المدينة على توليد وظائف جديدة في المدى المنظور ضمن هيكل الاقتصاد الحالي مما يعمل على انخفاض التزامات أصحاب العمل تجاه العاملين لديهم.

3.1.4.2.4 قطاع الزراعة

تعتبر الزراعة في دورا أحد اهم الموارد الاقتصادية بسبب اتساع أراضي المنطقة وخصوبة التربة وكبر المساحات السهلية. ويعتبر القطاع الزراعي المشغل الرئيسي للأيدي العاملة النسوية في المدينة وذلك بسبب توجه الذكور للعمل في قطاعات أخرى من أهمها العمل في سوق العمل الإسرائيلية.

هذا وتتمتع مدينة دورا والتجمعات السكانية المحيطة بها بإمكانات زراعية كبيرة يمكن الاعتماد عليها في عملية التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك بسبب قدرة هذا القطاع على استيعاب الأيدي العاملة وخلق فرص العمل، إضافة إلى ان هناك توجه واضح لدى المرأة للمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال التصنيع الغذائي البيتي ورفد الأسواق بالمنتجات باستخدام وسائل إنتاج ومعدات بسيطة.

وتعتبر المنطقة بطبيعتها الجغرافية والمناخية والريفية ملائمة لنمو وتطوير الثروة الحيوانية، الا ان عدم وجود مناطق مخصصة لذلك يجعل من الصعوبة التوسع في هذا القطاع ضمن التجمعات والأحياء السكنية كما هو حاصل الان، مع غياب التصنيف للمدينة ضمن التصنيفات العنقودية المكملة لهذا القطاع في مدينة دورا وعليه، يمكن تلخيص أهم المؤثرات الإيجابية والسلبية المحيطة بقطاع الزراعة كما يلي:

أهم المؤثرات الإيجابية:

1. توفر الأراضي الخصبة.
2. توفر الكفاءة الفنية لدى المزارعين.

3. مبادرة المرأة للعمل في قطاع الزراعة لسد الاكتفاء الذاتي المنزلي ولزيادة الدخل ويتمثل ذلك في وجود مصانع الاغذية التي تديرها المؤسسات النسوية.
4. توفر العديد من الابار الجوفية (أي يتوفر فيها مورد المياه الجوفية).
5. معدل هطول الأمطار جيد.

أهم المؤثرات السلبية:

1. نقص التصنيع الزراعي لتشجيع المزارعين بزيادة الاهتمام بالأرض والزراعة.
2. تذبذب أسعار.
3. ارتفاع أسعار المدخلات.
4. وإهمها عدم رعاية الحكومة للمشاريع الزراعية.

وبناءً على تحليل وتشخيص مجال تنمية الاقتصاد المحلي لمدينة دورا وما يبتق عنها من القضايا، وكذلك الآثار الناجمة منها وخصيصاً على الشباب والمرأة وذوي الإعاقة وجد أن من أساسيات وركائز إحداث أي تنمية هو توفر البنية التحتية القوية والمتطورة، وإن غياب هذه البنية أو حتى ضعف توفرها سيؤثر بالسلب على إحداث التنمية، وسيكون غيابها سبب في بقاء تأثيراتها السلبية على مختلف شرائح المجتمع من استمرار بل وفي زيادة لنسب البطالة في المجتمع وبالأخص لفئات الشباب والمرأة وأصحاب الإعاقات في المدينة، وكذلك سيحافظ على ديمومة ورسوخ الآثار السلبية الأخرى في مختلف النواحي الصحية والاجتماعية على الأسر بالمجمل والأفراد بالتفصيل. القطاع الاقتصادي قادر على احداث تنمية ورغد ودعم القطاعات الاخرى حيث تتوفر في مدينة دورا موارد يمكن استغلالها لتدوير الجنوب بالكامل الا انه يلزمها توجيه التنمية من قبل اصحاب القرار والدعم المالي من الحكومة.

3.1.4.3 مجال التنمية الاجتماعية

يعد مجال التنمية الاجتماعية أحد أهم المجالات التنموية لأي مجتمع محلي وبذلك سيتم التطرق لكل قطاع منها بالنظر لأهميته.

3.1.4.3.1 قطاع المرأة والطفل

يؤمن مجتمع دورا عموماً بدور المرأة الريادي والفعال في بناء هويته الوطنية الفلسطينية وهويته التاريخية المستقلة. وتبلغ نسبة الإناث في مدينة دورا هي 49 % من إجمالي عدد السكان.

تتوفر دورا على العديد من الجمعيات والمؤسسات الأهلية والتي تقدم خدماتها بشكل خاص للمرأة والطفل، ووفقاً لوزارة العمل، يبلغ عدد النساء العاملات في دورا 545، 50% منهن يعملن في

الوظائف الحكومية و24% يعملون في قطاع الصناعة. وعليه يمكن تلخيص أهم المؤثرات الإيجابية والسلبية المحيطة قطاع المرأة والطفل في المدينة كما يلي:

أهم المؤثرات الإيجابية:

- (1) مشاركة المرأة مع مؤسسات القطاع الخاص.
- (2) اهتمام المؤسسات بإحداث تنمية اجتماعية في المدينة.
- (3) بناء المزيد من المرافق المجتمعية لزيادة مشاركة المرأة وتطوير المرافق المجتمعية.

أهم المؤثرات السلبية:

- (1) عدم وجود خطة مشتركة خاصة بالأنشطة الاجتماعية.
- (2) قلة الوعي وتطوير القدرات والمهارات للعاملين بالمؤسسات بأهمية البعد الاجتماعي لإحداث التنمية المستدامة في المدينة.
- (3) عدم وجود خطة اجتماعية مشتركة للمؤسسات العاملة في مجال التنمية المجتمعية.

3.1.4.3.2 قطاع التمكين والحماية الاجتماعية

يضم قطاع الحماية الاجتماعية مجموعة كبيرة ومشتتة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية على حدٍ سواء. وكانت هذه المحاولة الأولى من نوعها والتي توجت بإنجاز استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية بمسؤولية وزارة التنمية الاجتماعية وبالشراكة الفاعلة مع المؤسسات العاملة في قطاع الحماية الاجتماعية، التي عالجت قضايا مماثلة بمعناها الواسع بما يشمل الخدمات المقدمة للفقراء والمهمشين والضعفاء، وامتدت لتشمل قضايا التأمينات الاجتماعية.

تعتبر الحماية الاجتماعية لفقراء وفئات مجتمع دوراً عنصراً رئيسياً من عناصر بقائه واستمراره وصموده، وعليه يمكن تلخيص أهم المؤثرات الإيجابية والسلبية المحيطة بالتمكين والحماية الاجتماعية كما يلي:

أهم المؤثرات الإيجابية: وجود العديد من المؤسسات التي تعمل على توفير الحماية الاجتماعية.

أهم المؤثرات السلبية:

- (1) تواضع القدرات والإمكانيات للجهات المقدمة لخدمات التمكين الاجتماعي في ظل محدودية الموارد من جهة وازدياد الحاجة من جهة أخرى.
- (2) تزايد معدلات الفقر والبطالة، فقد بلغت نسبة البطالة في منطقة دورا (21.1%).

3.1.4.3.3 قطاع الإعاقة

تعتبر قضية الأشخاص ذوي الإعاقة بكل أنواعها وتأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع من القضايا الأساسية المتفاعلة مع قضايا التنمية للمجتمع، وذلك لتعزيز دمجهم في مجتمعهم وتمكينهم من الوصول لكافة الخدمات المتاحة حيث تعمل البلدية على دعم وتطوير هذا القطاع الا انه لا زال هناك الكثير من التحديات لتوفير الاحتياجات المناسبة لذوي الاحتياجات اهمها قلة وعي المجتمع المحلي باحتياجات ذوي الإعاقة، ومحاولة إخفائهم عن المجتمع اضافة الى قلة المؤسسات المجتمعية التي تهتم بهذا القطاع وقلة الموارد المالية المتاحة.

3.1.4.3.4 قطاع التعليم

يعتبر قطاع التعليم من أبرز القطاعات نجاحا وتطورا في مدينة دورا حيث نسبة التعليم في المدينة مرتفعة، الا انه بحاجة الى المزيد من الاهتمام والتي يظهر عدم وجود خطط واضحة تدرس احتياجات التعليم وتربطها بتخطيط المدينة والزيادة السكانية وربطها بأهداف التنمية المستدامة حيث المدارس غير مؤهلة وبالتالي بيئة تعليمية غير عادلة..

3.1.4.3.5 قطاع الصحة

تقدم المرافق الصحية المتوفرة في المدينة لما مجموعه 100000 نسمة وتصنف مدينة دورا بضعف الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين بالرغم من تعدد الجهات التي تعمل في قطاع الصحة.

وكان للمجتمع المحلي والبلدية بصمتهم في توفير مستشفى في المدينة حيث ساند المجتمع المحلي البلدية بالتبرع بالأرض والمخصصات المالية والاجهزة الطبية.

3.1.4.3.6 قطاع الرياضة

قال الحكماء منذ القدم "العقل السليم في الجسم السليم" وذلك لما للنشاطات الرياضية من تأثير مباشر على عقل الإنسان ونموه وتطورها اهتمت دورا بالرياضة منذ القدم حيث توفر فيها ملعب في بداية السبعينات.

تحتضن مدينة دورا استاد دورا الدولي لكرة القدم (هواي بو مدين) الا ان هناك غياب لبقية أنواع الرياضة الأخرى وحتى ابسطها كرياضة المشي حيث لا يوجد مساحات خضراء مخصصة لرياضة المشي وكذلك لا يوجد أي مرافق لأنواع أخرى من الرياضة كالجيمباز وسباق الحواجز والفروسية وغيرها كما يوجد حرمان كامل للمرأة من المشاركة في أي نشاطات رياضية.

3.1.4.3.7 قطاع الشباب

وفقاً لجهاز الإحصاء المركزي فإن نسبة الشباب في دورا (15-29) سنة بلغت حوالي 40% من إجمالي السكان، إلا أن ثلث الشباب في الأراضي الفلسطينية يعانون من البطالة.

إن مجتمع المدينة مجتمعاً فتيماً يتطلب الإعداد والتخطيط الذي يأخذ بعين الاعتبار هذه الحقيقة واحتياجات هذه الشريحة. ولا بد ل خطة المدينة من السعي والعمل لتوفير المتطلبات اللازمة حيث سترتفع نسبة السكان في سن الزواج، وبالتالي ارتفاع معدل تكوين الأسر الجديدة ومعدلات الإنجاب. وسيزداد الطلب على الخدمات التعليمية والصحية وعدم التحضير والاستعداد لمثل هذه الطفرة سيزيد نسبة البطالة والإعالة مما سيكون له تأثير واضح على مستوى معيشة السكان. لذلك لا بد من التفكير والتحضير لتوفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من الشباب، فالواقع اليوم يشهد قلة اهتمام من الحكومات والمؤسسات بأعظم ثروة لديها وهي الشباب فهم يملكون طاقات هائلة لا يمكن وصفها، وبالسهر عنها يكون البناء هشاً، والصناعة بائدة، والتطلع المنشود هو اكتشاف الطاقات للشباب، ومن ثم توجيهها إلى من يهتم بها ويفعلها التفعيل المدروس، حتى يتم استثمارها، واعتبار بأن هذا المشروع الاستثماري له أرباح مضمونة إذا وجد اهتماماً من الحكومة والبلدية والمؤسسات، والتطلع المنشود من خلال هذا المحور هو عملية تعديل إيجابي تتناول طاقة الشاب وتنميتها، حتى يكتسب المهارة والإتقان وينبغي أن يكون تنفيذ التدريب من خال الوسيلة العلاجية - وتهدف إلى تصحيح الأخطاء، ثم الوسيلة الفعالة، وتهدف إلى إعانة مباشرة للممارسة والتطبيق، ثم الوسيلة الإبداعية - وتهدف إلى زيادة الدافعية نحو التجديد والإبداع فالشباب في المدينة يعانون من الفراغ والإحباط. إضافة إلى عدم وجود الدعم المالي الذي يشكل عائقاً لتقدمهم وتحقيق أحلامهم وطموحاتهم.

وبالتحليل الشمولي لمجال التنمية الاجتماعية وما يترتب عليها من قضايا وجد أن قضايا المجال الاجتماعي لهي من القضايا الجد حساسة على كافة أفراد المجتمع، وأن التعامل معها ضروري وهام حيث أنه يمس كل أفراد المجتمع وبالأخص قطاع المرأة وأصحاب الإعاقة والشباب. وإن عدم التعامل الفوري مع ما برز من قضايا في المجال الاجتماعي من ضعف التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والشباب وذوي الإعاقة في دورا سيؤدي حتما لاستمرار بل ولتوطين هذا الضعف وزيادة تأثيره على الشرائح المختلفة للمجتمع وتحديد الأكثر تهميشاً فيه مثل أصحاب الإعاقات والمرأة والشباب وما نلاحظه عدم الاهتمام من الحكومة بتقديم أي حلول لمحاولة السير بركب الدول المتقدمة والعمل على تحقيق ولو نسبة بسيطة من أهداف التنمية المستدامة.

كما وأن عدم التفاعل والتعامل الإيجابي مع قضية ارتفاع نسبة الفقر والبطالة سيؤثر سلباً وبشكل متسارع على مختلف مناحي الحياة فيها وسيؤدي لزيادة حدة المعاناة بشكل شمولي وللفئات المهمشة على وجه الخصوص.

3.1.4.4 مجال الإدارة والحكم الرشيد

3.1.4.4.1 واقع مجال الإدارة والحكم الرشيد في مدينة دورا

يهدف هذا الجزء إبراز النتائج الأساسية لعملية تشخيص وتحليل واقع مجال الإدارة والحكم الرشيد في مدينة دورا، وإلى تسليط الضوء على أهم الفجوات في مجالات التخطيط والتنظيم والأمن وإدارة الكوارث والحوكمة وإدارة المؤسسات في المدينة، ومن الواجب التفكير جدياً في معالجتها في إطار الخطة الاستراتيجية، وخصوصاً الجوانب المتعلقة بتطوير التخطيط وتطوير إدارة الكوارث وتبني ثقافة الحوكمة.

أخذين بالاعتبار سياسات وزارة الحكم المحلي وخطة عملها لسنوات (2017 - 2022)، وكذلك أجندة السياسات الوطنية (2017 - 2022) وخطة المجلس البلدي المنتخب، فإن مجال الإدارة والحكم الرشيد والتطور في خطط التنمية الوطنية المتلاحقة ليصبح مكون أساسي في التخطيط على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي (بلدية دورا، الخطة الاستراتيجية 2018-2021، 2017) كما أن البلدية سجلت خلال عام 2021 ضمن ضمن قائمة المدن المنيعة .

3.1.4.4.2 واقع قطاع التخطيط والتنظيم

سيتم تسليط الضوء هنا على أهم الفجوات في خدمات التخطيط والتنظيم والواجب التفكير جدياً في معالجتها في إطار الخطة التنموية للمدينة، وخاصة الجانب المتعلق باستدامة وتكامل المخطط الهيكلي لمدينة دورا مع المخططات الإقليمية والوطنية (بلدية دورا، الخطة الاستراتيجية 2018-2021).

3.1.4.4.2.1 تشخيص واقع التخطيط والتنظيم العمراني:

3.1.4.4.2.1.1 خلفية عامة عن وضع التخطيط والتنظيم العمراني:

مدينة دورا كباقي مدن الوطن تولت البلديات عملية التخطيط فيها وكان التخطيط يتبع الاهداف المرجوة منه في كل مرحلة، اهتمت بلدية دورا منذ تأسيسها بالتخطيط الهيكلي للمدينة، حيث أنجز أول مخطط هيكلي عام 1974 وتتابع عملية توسعته حسب اهداف الاحتلال في حينه.

بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية وفي عام 1998 م باشرت البلدية بعمل مخطط هيكلي جديد حيث ضمت مساحات ومناطق أخرى لحدودها وكان ذلك أول مخطط هيكلي بعد قدوم السلطة الوطنية

الفلسطينية، وبلغت حصة الفرد في مدينة دورا (400 م²/فرد) وهي مساحة واسعة قياساً مع القيمة المعيارية العالمية والتي تعادل (230 م²/للفرد)، وبذلك فإن المخطط الهيكلي يخدم المدينة لعدة سنوات قادمة.

واستمر التوسيع على المخطط الهيكلي من خلال الموافقة من وزير الحكم المحلي او مجلس الوزراء بضم مساحات اضافية لحدود مخطط هيكلي دورا وكان منها جزء يقع ضمن ما يسمى بمنطقة (ج) التابعة للسيطرة الأمنية والتنظيمية الإسرائيلية، وتشكل هذه المناطق الجديدة عبئاً على البلدية من حيث توفير خدمات المياه والكهرباء والطرق والترخيص لان البلدية لا تملك أية صلاحيات فيها كونها تقع في المنطقة (C)

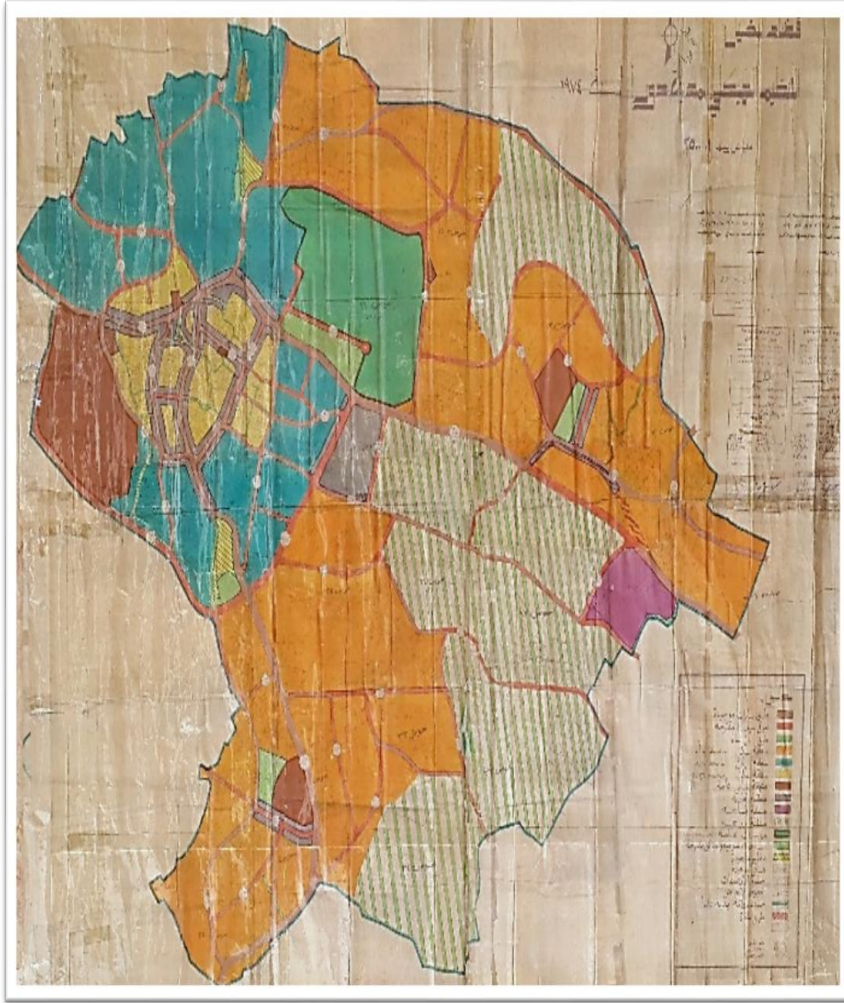


صورة 4: مركز مدينة دورا

3.1.4.4.2.2 ميزات المخططات في فترة الاحتلال الإسرائيلي:

لقد تميزت مخططات فترة الاحتلال بمميزات صنعت الواقع التنظيمي البنيوي الحالي حيث تميزت بكونها لم تخطط على أسس التخطيط والتنظيم العلمي التنموي، وإنما وافق عليها عسكريون لغرض سياسي، حيث تم التركيز على العامل الأمني كهدف أول والاستيلاء على الأراضي كهدف ثاني، إذ تم إنشاء عدة مستوطنات ضمن أراضي مدينة دورا، ولهذا فقد رفضت طلبات البلدية لتوسيع المخطط الهيكلي ضمن الرؤية الخاصة بالبلدية (بلدية دورا، 2011)

ولذلك فإن تخطيط المدينة لم يكن يهدف إلى عصرنة المخطط وإضفاء طابع تنموي جديد على المدينة مبني على احتياجاتها، ويلاحظ ذلك في التوسعة في مخططات المدينة قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية أن حقيقة كون المخططات الهيكلية كانت توسعة وامتداد لمخططات قائمة تخطط لخدمة أهداف الاحتلال وهي الاستيلاء على الأرض وتوفير الأمن والحماية لهم.

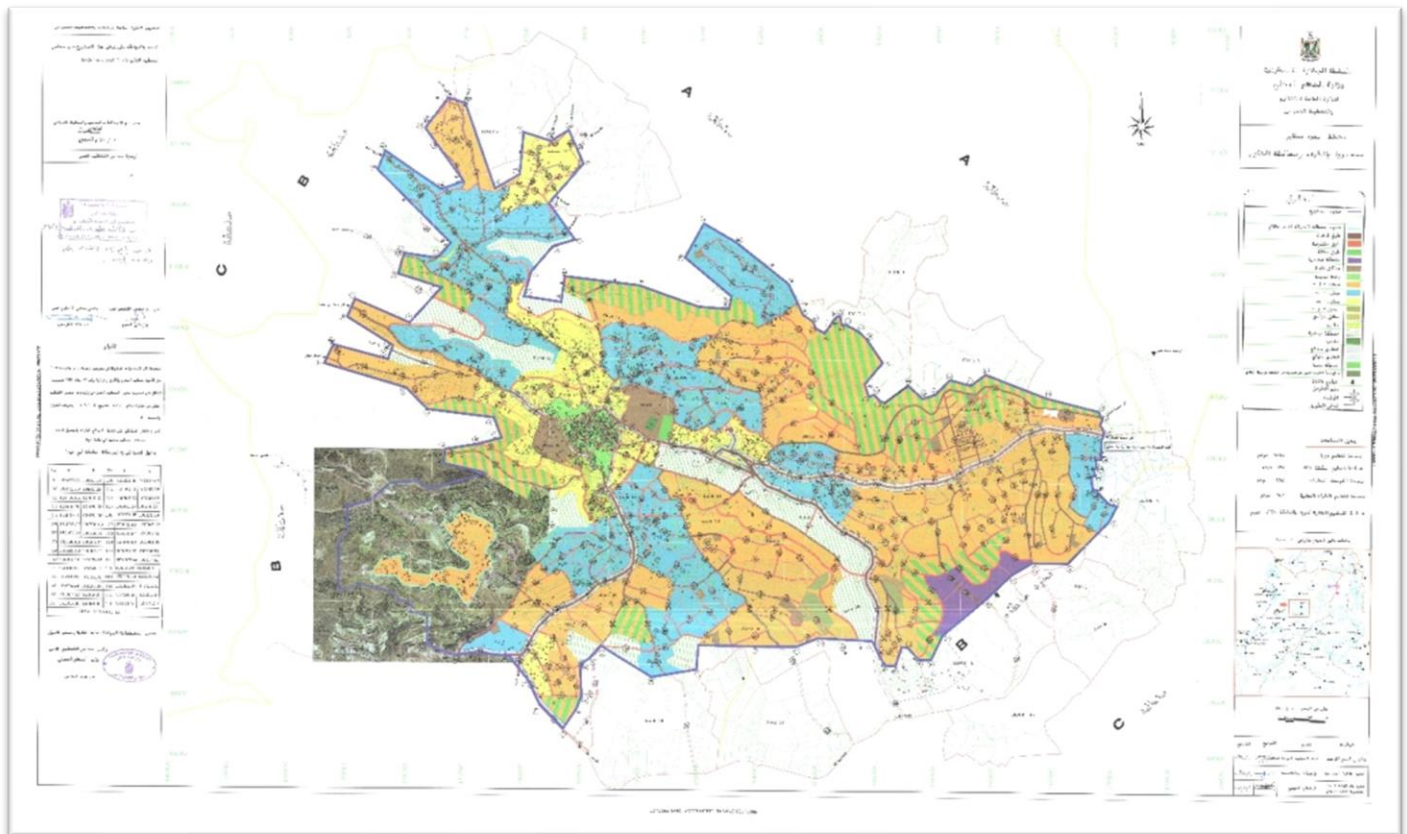


صورة 5: مخطط هيكلي مدينة دورا عام 1974

3.1.4.4.2.3 ميزات المخططات في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية:

في العام 2003م تم انجاز المخطط الهيكلي الحالي بكفاءات فنية محلية من داخل البلدية ، حيث كان من أوائل المخططات التي حصلت على كتب شكر وتقدير من الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة ، حيث زادت مساحة المخطط الهيكلي الحالي المصدق عن 15000دونم ، وأصبح يلبي مواصفات التخطيط والتنظيم الهيكلي آنذاك من حيث مساحة الشوارع وطرق التفريغ الخارجي والمداخل الرئيسية للمدينة ونسبة التقسيمات للأراضي السكنية والزراعية والتجارية مع وجود بعض الملاحظات .ويلاحظ هناك نوع من الرضا عن المخطط الهيكلي في دورا حيث أن التوسعة باتجاه مدينة الخليل أدخلت عددا من أبناء المدينة داخل المخطط الهيكلي لأول مرة ، مع أن نسبة كبيرة من المواطنين في المدينة تحتفظ بنمط الحياة الاجتماعية الفردية والسكنى في المناطق التي يسكن فيها الأقارب وأبناء المدينة.

والملاحظ في مخطط عام 2003 سعي البلدية لضم اكبر مساحة تسمح بها السلطات الإسرائيلية، ومن ثم المصادقة على المخطط وهذا الامر لا يخفى انسجامه مع المخططات السابقة و التي لم يخططها خبراء تخطيط ، حيث لا زال هذا المخطط الهيكلي يظهر وكأنه توسيع لحدود البلدية ورسم للشوارع المستحدثة على المخطط، كما نلاحظ أنه وبالرغم من التوسع في المخطط الهيكلي فان مساحة الأرض ثابتة بالمقارنة مع الزيادة في عدد السكان ، ونتج عن ذلك تركيز الخدمات وفرص العمل في مركز المدينة مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار الأراضي كما اوجد ظاهرة المخالفات سواء في الارتداد أو ارتفاع المباني وانعدام مواقف السيارات مما يعيق عملية التخطيط في المستقبل.



خارطة 3.4: مخطط توسعة عام 2009

عملية التخطيط الاستراتيجي كانت لأول مرة في عام 2011 عند المباشرة بإعداد خطة استراتيجية للمدينة من وزارة الحكم المحلي وتمويل من صندوق تطوير واقراض البلديات وكانت اول خطة استراتيجية في المدينة ثم عملت البلدية على تحديثها حتى عام 2018 من خلال تمويل من الـ USAID ضمن مشروع مدن مزدهرة تم اعداد خطة تنموية للمدينة تمتد من (2018-2021) وتم تحديثها ليتم العمل على خطة استراتيجية مع قدوم المرحلة الحالية من انتخابات البلديات وذلك حسب تعليمات الحكم المحلي.

وكان لمشروع تسوية الاراضي تأثيره الواضح في عملية التخطيط في مدينة دورا والتي راهنت عليه البلدية بإحداث الاثر الايجابي الا انه ركز بشكل رئيسي على تسوية الخلافات والنزاعات المتعلقة بالأرض والتي تقود إلى إثبات ملكية الفرد لأرضه وتنظيم علاقته بمجتمعه، وإفساح الفرصة أمامه للاستثمار بأرضه بالطريقة التي يراها مناسبة ويؤدي مشروع التسوية إلى تثبيت الملكيات للأراضي وحمايتها من إجراءات الاحتلال من استيطان واعتداءات واستيلاء ويسهم في حفظ الحق العام وحقوق المواطنين دعماً للعدالة وتغادياً لوقوع نزاعات بين المواطنين.

ضمن برامج تحسين التخطيط من وزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقراض البلديات كانت مدينة دورا ضمن مشروع المدن المتكاملة الممول من البنك الدولي ضمن تجمع الخليل الحضري والذي بهدف الى تعزيز قدرة التجمعات الحضرية المستهدفة على التخطيط للنمو الحضري المستدام كما يهدف الى تطوير عمليات التخطيط في البلديات للاستجابة الى احتياجات السكان والقطاع الخاص من اجل توفير فراغات وبنية حضرية مخططة بشكل أكثر استدامة (الأمم المتحدة، الخطة الحضرية الجديدة: اللغة العربية، 2017)

واعتقاداً من البلدية بان تسوية الاراضي نقطة قوة لها في عملية تخطيط المدينة قامت بلدية دورا بالعمل على مخطط توسعة وهيكلية بمساحة تبلغ تقريباً 29000 دونم وكانت نسبة التوسعة عن مخطط التوسعة 2009 تبلغ 74% الا ان البلدية اصطدمت بحدود قطع الاراضي وصغرها مما يزيد من مساحات الاقتراع والتي تلحق الضرر بمدى الاستفادة منها في ظل وجود مخطط حضري متكامل يخدم المدينة ويحقق اهداف التنمية المستدامة.

كما تعمل البلدية حالياً على اعداد توسعة وتحديث مخطط هيكلية دون أي ادراك او استفادة لأهمية مشروع المدن المتكاملة ولا زالت تعمل بطريقة تقليدية وبتكرار للمخطط الهيكلية عام 2003 بالرغم من ضعفه وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات السكانية وتطوير البنية التحتية الحضرية والتنمية المستدامة بأبعادها وبعيدا عن الربط بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.

3.1.4.4.3 قطاع الأمن وإدارة الكوارث:

تقسم منطقة الخدمة إلى ثلاث مستويات، المستوى الأول وهو المدينة ومحيطها القريب إضافة إلى الريف وبذلك فإن الخدمة تقدم في هذا المجال لجميع سكان المدينة بمساحة إجمالية (150 ألف دونم) وعدد سكان 100000 نسمة وتقدم خدمات الدفاع المدني والشرطة لمدينة دورا من خلال مركز دفاع مدني واحد ومركز شرطه واحد مع عدم وجود مركز طوارئ صحي أو أي مراكز فرعية في القرى التابعة للمدينة.

ما يلاحظ في قطاع الامن وادارة الكوارث هو عدم وجود إطار واضح في ادارة الازمات والكوارث وتجلى ذلك واضحا في ازمة كورونا واليات تعامل المؤسسات المختصة مع هذه الازمة.

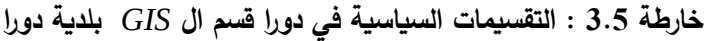
وهذا لم يكن غير متوقع في ظل وجود مدن هشة غير محصنة ومنيعة لمواجهة الازمات والكوارث وتعاني من ضعف البنية التحتية لقطاع الأمن وإدارة الكوارث، بالإضافة لنقص تجهيزات سيارات الإسعاف والشرطة والإطفاء والإنقاذ، وعدم وجود مراكز شرطية ومؤسسات مختصة كافية في المدينة.

3.1.5 تحديات وامكانيات التنمية في مدينة دورا:

3.1.5.1 محددات وقيود التنمية في مدينة دورا:

3.1.5.1.1 معوقات التنمية الطبيعية:

- الملكيات الخاصة وصغر مساحات الاراضي.
- مناطق ذات اهمية خاصة مثل الاماكن التاريخية ومواقع الموروث الثقافي والمحميات الطبيعية وتصنيفات المخطط الوطني المكاني.
- سيطرة الاحتلال على الموارد الاساسية.
- القيود الجيوسياسية والحواجز العسكرية.



- وجود العديد من الهيئات المحلية في مساحات صغيرة ومتقاربة.
- ضعف الامكانيات المالية للبلدية.
- عدم قدرة القوانين والانظمة على التغيير لمواكبة احتياجات السكان ومتطلبات عملية التنمية
- غياب مفهوم التخطيط العمراني والتنمية المستدامة لدى القائمين على عملية التخطيط.
- الجدار الفاصل والمستعمرات:



صورة 6: جدار الفصل العنصري في الجهة الغربية من المدينة

اتى جدار الفصل العنصري مقتطعا ما يقارب (40%) من اراضي دورا خلفه وليخفق قراها الغربية على امتداد ما يعرف (بالخط الاخضر)، كما ان نصيب المدينة كان وافيا بما يحيط بها من حواجز وابراج عسكريه ومستوطنات شكلت حلقه خانقة على امتداداتها الطبيعية في كافة الاتجاهات، فمستوطنة (نحوهوت) تتوسط بين المدينة وريفها الغربي، ومستوطنة (حاجاي) في الشرق وليس بعيدا عنها معسكر المجنونة برج (دبور) العسكري ومستوطنة (عثنائيل) في الجنوب.

3.1.5.2 المخاطر والتهديدات:

المخاطر والمشاكل التي لها ارتباط مكاني يؤثر بشكل سلبي على الامتداد والتوسع الحضري وتتلخص هذه المخاطر والمشاكل، بمخاطر التنمية الطبيعية والتهديدات البيئية، ومشكلات توزيع البنية التحتية الفنية والخدمات، من حيث سهولة الوصول ونوعية الخدمات والمرافق المجتمعية والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

3.1.5.2.1 مخاطر التنمية الطبيعية:

- ارتفاع اسعار الاراضي والمساكن.
- توجه الايدي العاملة للعمل في الداخل المحتل.
- وجود نسبة بطالة مرتفعة.
- الخوف من شراكات اقتصادية بين القطاعات المختلفة.
- عدم وجود منطقة صناعية فاعلة.
- ضعف الخدمات والمرافق المجتمعية
- عدم وجود ملكيات للدولة والبلدية

3.1.5.2.2 مشاكل ومخاطر الخدمات والبنية التحتية والتي تتمثل في:

- الصرف الصحي وتصريف مياه الامطار
- النفايات الصلبة
- شح كميات المياه
- ضعف امدادات الطاقة
- شبكة الطرق والمشكلات المرورية



صورة 7: تحديات القطاع البيئي الناتجة عن عدم وجود صرف صحي في المدينة

3.1.5.2.3 ضعف القوانين وضعف انفاذها للحد من الكوارث والمخاطر:

3.1.5.2.4 ضعف واقع التخطيط والتنظيم في المدينة:

- الانتشار العشوائي للامتداد العمراني
- عدم الالتزام بتصنيف استعمالات الاراضي حسب المخططات الهيكلية المصادقة
- عدم وجود اراضي مملوكة للدولة
- عدم وجود ساحات

3.1.5.3 الإمكانيات والفرص للتنمية:

من خلال التحليل على المستويين (الاقليمي والمحلي) يتم تحديد الإمكانيات والفرص التنموية المستقبلية للمدينة، والتي لها انعكاسات او ارتباط مكاني يجب اخذها بعين الاعتبار في عملية التخطيط التنموي للمدينة.

وتتلخص الامكانيات والفرص بما يلي:

- موقع المدينة وخصائصها الجغرافية.
- التحليل الديموغرافي.
- التنمية السكنية:
- ملائمة المناطق السكنية لاستيعاب وحدات سكنية.
- توفر مساحات واسعة للامتداد العمراني.
- البنية التحتية والخدمات والموارد الطبيعية للتنمية وهي:
 1. الاودية والجبال وجمال الطبيعة.
 2. اراضي زراعية عالية القيمة.
 3. العديد من عيون المياه.
 4. المحميات الطبيعية ومناطق التنوع البيئي
 5. مناطق الموروث الثقافي اضافة الى غنى المدينة بالمواقع التاريخية والاثرية (صنفت ضمن قائمة عالم التراث الاسلامي) قرى الكراسي في فلسطين. (الموقع الرسمي لبلدية دورا)
 6. مدينة متنوعة اقتصاديا (خليط من القطاعات الاقتصادية) الا ان القطاعات الاقتصادية بحاجة الى توجيه.

(بتصرف الباحثة وبالاغتماد على الخطط الاستراتيجية المتعاقبة لمدينة دورا ومسودة دراسة المخطط الهيكلي (2036-2020) اضافة الى سجلات بلدية دورا ودوائر واقسام البلدية)

4 الفصل الرابع

منهجية الدراسة وإجراءاتها

4.1 مقدمة

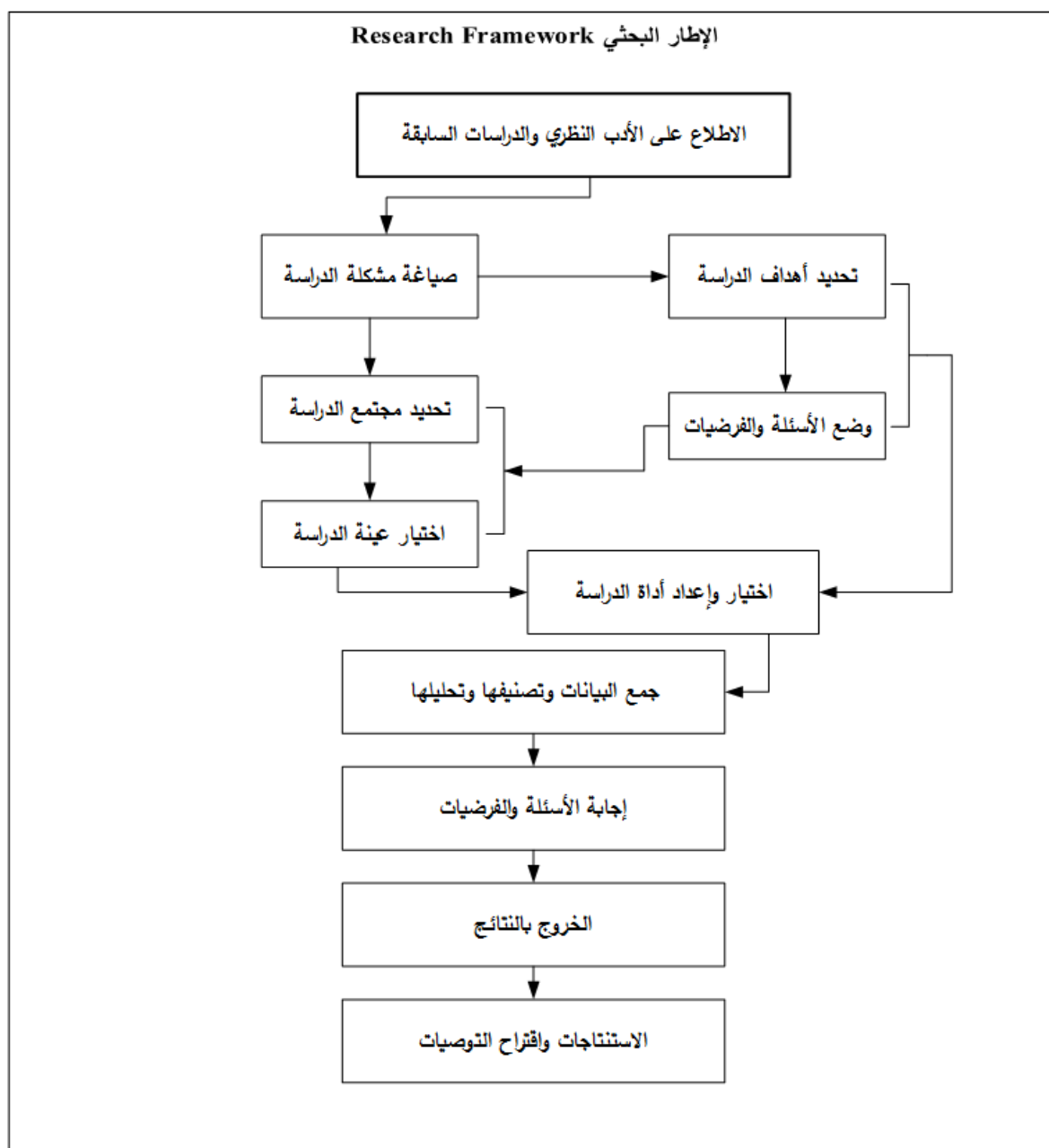
يتطرق هذا الفصل إلى وصف منهجية الدراسة وإجراءاتها، من حيث تصميم الدراسة وأداتها وإجراءاتها، إضافة إلى حدود الدراسة ومحدداتها ومعوقاتها، ومتغيرات الدراسة ومجتمع الدراسة وعينتها، كذلك المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

4.2 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي التي احتاجت إلى جمع البيانات من مجتمع الدراسة وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص الدلالات والوصول إلى نتائجها، والتعرف على.

4.3 الإطار البحثي

لإجراء هذه الدراسة تم الاعتماد على الإطار البحثي كما يوضحه الشكل (3) التالي:



رسم توضيحي 1: الإطار البحثي للدراسة

4.4 أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على الاستبانة كأداة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، من خلال مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المرتبطة ببعضها البعض بما يحقق أهداف الدراسة، وقد تم اختيارها كأداة للدراسة كونها تهدف إلى استثارة المبحوثين بطريقة منهجية ومقننة لتقديم الحقائق أو الآراء أو الأفكار المعينة في إطار البيانات المرتبطة بموضوع الدراسة وأهدافها دون تدخل من الباحث (أبو سمرة والطيطي، 2020).

كما اعتمدت الدراسة على المقابلة كأداة لجمع البيانات، حيث تعتبر المقابلات من الأدوات المهمة في جمع البيانات، حيث قامت الباحثة بإجراء مقابلات مع ذوي العلاقة بموضوعات الدراسة، من السادة المختصين في مجالات التخطيط الحضري والعمراني والتنمية المستدامة في المدينة، وقد تم طرح أسئلة الدراسة الحالية عليهم كأسئلة للمقابلة، وتم تحليل محتوى الإجابات من قبل الباحثة وربطها مع نتائج تحليل أسئلة وفرضيات الدراسة.

إضافة إلى ما سبق، تم الاعتماد على مراجعة عميقة للدراسات ذات العلاقة والكتب والمراجع العلمية والأطروحات التي تناولت في مواضيعها متغيرات الدراسة التابعة والمتغيرة.

وقد تم تطوير استبانة الدراسة كما هو موضح في الملحق رقم (3)، حيث تم تقسيمها إلى عدة أقسام كما يلي:

- **البيانات الديمغرافية:** وهي بيانات عامة عن المبحوثين تشمل فقرات: الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الصفة، مكان السكن.
- **محاور الدراسة وكانت كما يلي:**
- **المحور الأول للدراسة: التخطيط العمراني:** والذي تم قياسه من خلال عدة أبعاد تمثلت في (تخطيط المدن، استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، البنية التحتية).
- **المحور الثاني للدراسة: التنمية المستدامة،** والذي تم قياسه من خلال قياس مدى تحقق أبعاد التنمية المستدامة المتمثلة بالبعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي.

وجاءت الاستبانة موزعة على محاور الدراسة كما يوضح الجدول (4.1) التالي:

جدول 4.1: توزيع فقرات الاستبانة وفقاً للمحاور

الرقم	عدد الفقرات
الجزء الأول	
1. بيانات ديمغرافية	6
الجزء الثاني	
المحور الأول: التخطيط العمراني	
1. تخطيط المدن	11
2. استخدامات الأراضي	10
3. القوانين والأنظمة	6

الرقم	عدد الفقرات
4.	البنية التحتية
	10
المحور الثاني: التنمية المستدامة	
	28
1.	البعد الاقتصادي
	8
2.	البعد الاجتماعي
	12
3.	البعد البيئي
	8
المجموع الكلي لفقرات الاستبانة	
	71

4.4.1 صدق الأداة:

تم التحقق من الصدق المنطقي للأداة وذلك بعرض الاستبانة على (6) محكمين من الأساتذة ذوي الكفاءة والاختصاص والمرفقة أسماؤهم في الملحق (1)، بهدف التأكد من مناسبة الاستبانة لما أعدت من أجله، وسلامة صياغة الفقرات وانتماء كل منها للمجال الذي وضعت فيه، وقد تم الأخذ بالكثير من التعديلات التي تم التوصية بها من قبل المحكمين.

كما تم التحقق من الصدق الإحصائي لأداة الدراسة من خلال توزيعها على عينة استطلاعية اختبارية بلغ عددها (30) مفردة بحثية من مجتمع الدراسة، تم استبعادها فيما بعد من عينة الدراسة، وذلك لقياس صدق الأداة إحصائياً، كما تم قياس الصدق البنائي للأداة والذي يقيس العلاقة أو الارتباط بين أبعاد الدراسة والمحور المنتمي إليه، حيث تم إجراء اختبار التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الأداة، وذلك كما هو واضح في الجدول (4.2) التالي:

جدول 4.2: نتائج اختبار التحليل العاملي لفقرات أداة الدراسة

رقم الفقرة	درجة التشبع	رقم الفقرة	درجة التشبع	رقم الفقرة	درجة التشبع	رقم الفقرة	درجة التشبع
1	.819	18	.908	35	.888	52	.902
2	.717	19	.800	36	.791	53	.809
3	.863	20	.848	37	.820	54	.698
4	.878	21	.869	38	.771	55	.910
5	.870	22	.835	39	.767	56	.935
6	.893	23	.893	40	.776	57	.799
7	.768	24	.765	41	.779	58	.834
8	.850	25	.777	42	.776	59	.686
9	.792	26	.858	43	.935	60	.876
10	.927	27	.867	44	.785	61	.802
11	.867	28	.851	45	.923	62	.917
12	.920	29	.866	46	.741	63	.819
13	.739	30	.766	47	.840	64	.781

رقم الفقرة	درجة التشبع	رقم الفقرة	درجة التشبع	رقم الفقرة	درجة التشبع	رقم الفقرة	درجة التشبع
14	.838	31	.802	48	.835	65	.863
15	.859	32	.918	49	.770		
16	.844	33	.877	50	.750		
17	.852	34	.689	51	.754		

ومن النتائج في الجدول (4.2)، يتضح بأن جميع نتائج التحليل العاملي لفقرات أداة الدراسة المتعلقة بمحاور الدراسة وابعادها دالة إحصائياً، وهي تتمتع بدرجة عالية من التشبع، حيث كانت جميعها أعلى من (60%)، وبالتالي ووفقاً للنتائج السابقة، فإن جميع فقرات أداة الدراسة (الاستبانة) تشترك معاً في قياس ما وضعت لقياسه من محاور وأبعاد.

4.5 ثبات الأداة

لغرض التحقق من ثبات أداة الدراسة، تم احتساب الثبات من خلال طريقة التجزئة النصفية Split Half Reliability والجدول (3.3) يبين نتائج ذلك:

جدول 4.3: معامل ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة التجزئة النصفية

البيان	العينة الاستطلاعية	عدد الفقرات	قيمة الارتباط بين الأجزاء	التجزئة النصفية
ثبات محور التخطيط العمراني	30	37	0.801	0.890
ثبات محور التنمية المستدامة		28	0.772	0.871
الثبات الكلي لأداة الدراسة	30	65	0.853	0.921

وحسب الجدول (3.3)، فإن قيمة الثبات الكلية لأداة الدراسة بكافة محاورها كانت (0.921)، وبالتالي فإن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات وهذا يعني الثقة بنتائجها بمقدار قيمة الثبات لها أي بنسبة (92.1%).

وحسب النتائج السابقة، فقد كان ثبات أداة الدراسة فيما يخص محاورها دالاً إحصائياً وكانت أعلى قيم الثبات لمحور التخطيط العمراني والذي بلغت قيمة الثبات الخاصة به (0.890)، فيما كانت قيمة الثبات لمحور التنمية المستدامة (0.871)، أي أن جميع المحاور كانت دالة إحصائياً.

كما يبين الجدول السابق بأن الارتباط بين أجزاء الأداة خلال الاختبار كان عالياً، حيث يتبين أن الارتباط بين فقرات الاستبانة لدى حساب الثبات الكلي بلغ (85.3%) وهي نسبة مرتفعة.

4.6 مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في العاملين والعاملات في مجالات التخطيط والتنمية في بلديات وهيئات محلية في مدينة دورا وسلطة جودة البيئة والحكم المحلي والعاملين في الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بموضوع التخطيط الحضري وتنمية المدن في مدينة دورا، إضافة إلى المواطنين القاطنين في منطقة الدراسة ممن يعملون في المجالات الزراعية والصناعية والخدمية والتجارية وغيرها من المجالات، حيث قدر عدد سكان مدينة دورا وفقاً للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حتى منتصف العام 2021 بـ (43,263) نسمة.

4.7 عينة الدراسة

أجريت الدراسة من خلال أخذ عينة موجهة للعاملين في الهيئات المحلية والجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة في التخطيط الحضري وفي التنمية المستدامة، حيث تم اختيار عضوين من كل من هذه المؤسسات والموضحة في الملحق رقم (5)، كما تم اختيار عينة عشوائية بسيطة للعاملين في الهيئات المحلية والحكومية وكذلك القاطنين في مدينة دورا والذين يعملون في قطاعات زراعية وخدمية وصناعية وتجارية وأخرى في المدينة، من مجتمع الدراسة المكون من القاطنين في مدينة دورا والمقدر عددهم حتى منتصف العام 2021 بـ (43,263) نسمة، وكان الحجم الإجمالي للعينة الكلية اعتماداً على معادلة ستيفن ثامبسون (380) مفردة بحثية (Thompson, 2012).

ونظراً لحالة الطوارئ التي تمر بها الأراضي الفلسطينية للحد من انتشار جائحة كورونا حتى تاريخ إنجاز هذه الدراسة، فقد تم تحويل أداة الدراسة إلى استبانة الكترونية تم توزيعها بشكل موجه ومقصود على عينة الدراسة باستخدام الهاتف والإيميل ووسائل التواصل الاجتماعي، وقد بدأ توزيع الاستبانة الكترونياً من تاريخ 2021/07/27 وأغلقت بتاريخ 2021/08/28، وتم استرجاع (231) استبانة صالحة للدراسة والتحليل، وذلك بنسبة استرجاع بلغت (60.7%).

وتم استخدام برنامج (SPSS V.26) في تحليل أداة الدراسة من خلال استخدام عدة اختبارات يقدمها هذا البرنامج وهي:

- اختبار التحليل العاملي Factor Analysis: والذي يستخدم لقياس العلاقة بين مجموعة من العوامل، حيث يتم حسابه من خلال تطبيق مجموعة من الاختبارات على عدد من المفحوصين، ومن خلال معامل الارتباط بين الاختبارات تتحدد نتيجة صدق الأداة، فكلما كان معامل الارتباط عالياً فإن ذلك يعني وجود سمات مشتركة بين الاختبارين (دوريدي، 2000).

- اختبار كرونباخ ألفا Cronbach Alpha: والذي يعد مقياساً لدرجة الثبات أو الاتساق الداخلي للبنود أو المتغيرات في مؤشر مركب تم وضعه على مقياس الجمع، ويتم استخدامه بصفة عامة لقياس درجة ثبات مقاييس البنود المتعددة، وتكون أداة البنود مقسمة داخلياً، حيث تقوم ألفا بقياس هذا الاتساق الداخلي (باهي و الأزهرى، 2010).
 - اختبار معامل الانحدار المعياري Standardized Regression: وهو "اختبار يقوم على أسلوب رياضي لتقدير العلاقة بين متغيرين أو أكثر، بدلالة وحدات قياس المتغيرات المعتمدة (التابعة) في العلاقة، وتسمى هذه العلاقات بنماذج الانحدار" (طعمة وحنوش، 2009، 213).
 - اختبار تحليل التباين الأحادي One Way Analysis of Variance: ويعتمد على حساب التباين بين العينات والتباين داخل كل العينات مجتمعة، وهو يستخدم لإيجاد الفروق بين أكثر من مجموعتين، شريطة توافر الخصائص البارامترية الإحصائية، وتقاس دلالة الفروق في هذا المقياس من خلال قيمة (F) (الضامن، 2006).
 - اختبار T للعينات المستقلة Independent Sample T-test: وهو "عبارة عن تقنية إحصائية استدلالية تستخدم لفحص فيما إذا كان هناك فرض إحصائي (حقيقي) بين متوسطي مجموعتين من مجموعات العينة العشوائية" (أبو سمرة والطيطي، 2019، 218).
 - اختبار مصادر الفروق والمقارنات الزوجية. Scheffe
- أما خصائص عينة الدراسة فقد كانت كما يلي:
- خصائص عينة الدراسة وفقاً لعامل الجنس:
- تبين نتائج خصائص العينة من حيث الجنس بأن النسبة الأعلى كانت من الذكور والذين بلغت نسبتهم من عينة الدراسة (64.1%)، فيما كانت نسبة الإناث (35.1%)، والجدول (4.4) يبين النسب المئوية:

جدول 4.4: خصائص عينة الدراسة وفقاً للجنس

العوامل	القيم	العدد	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	150	64.9 %
	أنثى	81	35.1 %
المجموع		231	100.0 %

- خصائص عينة الدراسة وفقاً لعامل الفئة العمرية:

من الجدول رقم (3.5) يتبين بأن النسبة الأعلى كانت لمن هم في الفئة العمرية من (41 - 50 عام) حيث بلغت نسبتهم من عينة الدراسة (35.1%) فيما كانت النسبة الأقل لمن هم في الفئة العمرية (51

فأكثر) حيث بلغت نسبتهم من عينة الدراسة (16.9%) فيما توزعت النسبة المتبقية بين من هم في الفئة العمرية (20-30 عام) بنسبة (20.8%) وبين من هم في الفئة (31-40 عام) بنسبة (27.3%)، والجدول (4.5) يبين ذلك:

جدول 4.5: خصائص عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

العوامل	القيم	العدد	النسبة المئوية
الفئة العمرية	20 - 30 عام	48	20.8 %
	31 - 40 عام	63	27.3 %
	41 - 50 عام	81	35.1 %
	51 عام فأعلى	39	16.9 %
المجموع		231	100.0 %

• خصائص عينة الدراسة من حيث الدرجة العلمية:

من حيث الدرجة العلمية، نجد أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة، كانت لمن يحملون مؤهل البكالوريوس، حيث بلغت نسبتهم (63.2%)، فيما كانت نسبة من يحملون مؤهل دراسات عليا (29.0%)، فيما كانت النسبة الأقل لمن يحملون مؤهل دبلوم فأقل بواقع (7.8%)، وهو ما يعكس درجة من التعليم لدى مجتمع الدراسة، والجدول (4.6) يبين ذلك:

جدول 4.6: خصائص عينة الدراسة وفقاً للدرجة العلمية

العوامل	القيم	العدد	النسبة المئوية
الدرجة العلمية	دبلوم فأقل	18	7.8 %
	بكالوريوس	146	63.2 %
	دراسات عليا	67	29.0 %
المجموع		231	100 %

• خصائص عينة الدراسة وفقاً لعامل التخصص العلمي:

تبين نتائج خصائص العينة من حيث التخصص العلمي بأن النسبة الأعلى كانت لمن يحملون تخصصات أخرى غير هندسية، بواقع (53.2%)، فيما كانت نسبة من يحملون تخصصات هندسية هي الأقل بواقع (46.8%)، والجدول (4.7) يبين النسب المئوية:

جدول 4.7: خصائص عينة الدراسة وفقاً للتخصص

العوامل	القيم	العدد	النسبة المئوية
التخصص	هندسي	108	46.8 %
	تخصصات أخرى	123	53.2 %

المجموع	231	% 100.0
---------	-----	---------

• خصائص عينة الدراسة من حيث الصفة:

من حيث الصفة، نجد أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة، كانت للأشخاص الذين يحملون صفة موظف في مؤسسة حكومية شريكة في التخطيط العمراني لمدينة دورا، حيث بلغت نسبتهم (43.3%)، فيما كانت النسبة الأقل لمن يحملون صفة موظف هيئة محلية (بلديات، مجالس محلية) بواقع (14.7%)، والجدول (4.8) يبين ذلك:

جدول 4.8: خصائص عينة الدراسة وفقاً للصفة

العوامل	القيم	العدد	النسبة المئوية
الصفة	بلا صفة وظيفية (مواطن عادي يسكن أو يعمل في مدينة دورا)	97	% 42.0
	موظف هيئة محلية (بلديات، مجالس محلية)	34	% 14.7
	موظف في مؤسسة حكومية شريكة في التخطيط العمراني لمدينة دورا	100	% 43.3
المجموع		231	%100

• خصائص عينة الدراسة من حيث مكان السكن:

من حيث مكان السكن، نجد أن النسبة الأعلى من عينة الدراسة، كانت للأشخاص الذين يسكنون داخل مدينة دورا (حدود المدينة)، حيث بلغت نسبتهم (60.6%)، فيما كانت النسبة الأقل لمن يسكنون في مناطق في مدينة دورا وقراها ولا تتبع تنظيم بلدياتها، بواقع (14.7%)، والجدول (4.9) يبين ذلك:

جدول 4.9: خصائص عينة الدراسة وفقاً لمكان السكن

العوامل	القيم	العدد	النسبة المئوية
مكان السكن	داخل مدينة دورا	140	% 60.6
	قرى وبلدات مدينة دورا التي تتبع تنظيم بلدياتها	57	% 24.7
	مناطق في مدينة دورا وقراها لا تتبع تنظيم بلدياتها	34	% 14.7
المجموع		231	%100

5 الفصل الخامس

نتائج الدراسة ومناقشتها

5.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي ترمي إلى التعرف على واقع التخطيط العمراني لمدينة دورا وعلاقتها بالانتمية المستدامة وأبعادها، وللوصول إلى ذلك والإجابة على أسئلة الدراسة والتحقق من الفرضيات الموضوعة فيها، استخدمت الدراسة التحليل الإحصائي اعتماداً على حزمة التحليل الإحصائي (SPSS V26)، كما تم اعتماد مفتاح تفسير النتائج التالي لمقياس (ليكرت) الخماسي المستخدم في الدراسة، كما في الجدول (5.1) (أبو صالح، 2001):

جدول 5.1: مفتاح تفسير النتائج (الأهمية النسبية)

المتوسط الحسابي	مقياس ليكرت	تفسير الدرجة
1.00-1.49	غير موافق بشدة	منخفضة جداً
1.50-2.49	غير موافق	منخفضة
2.50-3.49	محايد	متوسطة
3.50-4.49	موافق	مرتفعة
4.50-5.00	موافق بشدة	مرتفعة جداً

5.2 نتائج أسئلة الدراسة

5.2.1 نتائج الإجابة على السؤال الأول للدراسة:

ما هو واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا من حيث (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، تخطيط البنية التحتية)؟

وللإجابة عن السؤال الرئيس الأول للدراسة، قامت الباحثة بالإجابة عن الأسئلة المتفرعة عنه كما يلي:

1. ما هو واقع تخطيط المدن كأحد أبعاد التخطيط العمراني في مدينة دورا؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع تخطيط المدن كأحد أبعاد التخطيط العمراني في مدينة دورا، كما تم استخراج الدرجة الكلية التي تقيس هذا الواقع، وكانت النتائج كما في الجدول (5.2) التالي:

جدول 5.2: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات واقع تخطيط المدن

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
1.	تخطيط المدن الفلسطينية والمخططات الهيكلية القائمة تأثرت بسياسات الاحتلال الاسرائيلي بعملية التخطيط.	4.19	.684	83.8 %	مرتفعة
2.	تخطيط مدينة دورا يلبي الاحتياجات الاجتماعية للسكان.	3.28	.984	65.6 %	متوسطة
3.	تخطيط مدينة دورا يلبي الاحتياجات الاقتصادية للسكان	3.05	.972	61.0 %	متوسطة
4.	تخطيط مدينة دورا يلبي الاحتياجات البيئية.	3.23	.890	64.6 %	متوسطة
5.	تخطيط مدينة دورا يراعي علاقتها التكاملية مع محيطها من القرى والبلدات والمدن الاخرى.	3.42	.987	68.4 %	متوسطة
6.	يعتمد تخطيط مدينة دورا على تحديد المشاكل القائمة وإيجاد الحلول لها.	3.36	.917	67.2 %	متوسطة
7.	تساعد الخصائص الطبيعية والموقع الجغرافي لمدينة دورا على تسهيل إجراءات تخطيطها.	3.71	.780	74.2 %	مرتفعة
8.	يراعي في عمليات تخطيط مدينة دورا الواقع الاجتماعي لسكانها من حيث العادات والتقاليد.	3.56	.810	71.2 %	مرتفعة
9.	تتبع الهيئات المحلية في المدينة والقرى المحيطة اجراءات الاعلان لإعلام المواطنين عن المخططات الهيكلية والخطط الاستراتيجية.	3.34	.941	66.8 %	متوسطة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
10.	يتم الاعتماد على دراسات قطاعية علمية حديثة (اجتماعية، اقتصادية، مالية، سياسية..) عند وضع الخطط الخاصة ب مدينة دورا	3.21	.885	64.2 %	متوسطة
11.	يراعى في تخطيط مدينة دورا متطلبات المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة.	2.76	.947	55.2 %	متوسطة
الدرجة الكلية لواقع تخطيط المدن في مدينة دورا					
		3.37	.534	67.4 %	متوسطة

ومن خلال نتائج الجدول (5.2)، نلاحظ بأن الدرجة الكلية التي تقيس الدرجة الكلية لواقع تخطيط المدن كأحد أبعاد التخطيط العمراني في مدينة دورا جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الذي يقيس هذه الدرجة (3.37) وبانحراف معياري بلغ (0.534)، حيث بلغت النسبة المئوية لهذه الدرجة (67.4%)، وهي نسبة متوسطة تعكس الحاجة إلى رفع مستوى تخطيط المدن.

وهو ما يؤكد مدير دائرة التنظيم والتخطيط في (مديرية الحكم المحلي) خلال المقابلة التي أجريت، والذي أكد على أنه تم عمل مخطط هيكلي لجزء من المدينة في العام 2003، وقد تم ضم العديد من القرى المجاورة للمدينة إدارياً لحدود البلدية دون عمل مخطط هيكلي لهذه الأجزاء، وهو ما يعني أن المخطط الهيكلي المصادق عليه للمدينة مخطط قديم، إضافة إلى عمل العديد من التعديلات على الشوارع دون إجراء مخططات تعديلية وفق الأصول.

فيما يرى رئيس مجلس الخدمات المشترك في ريف دورا، بأن دورا من المدن المميزة بتخطيطها كمدينة، ومميزة بمواردها، إلا أن ذلك لا ينطبق على القرى المحيطة بها، ويعمل ذلك بالنقص في تعاون وتنسيق الجهود لتطوير المدينة ككل بما يلبي احتياجات وطموحات أبنائها.

وترى الباحثة بأن ذلك يتفق مع التقرير التشخيصي للخطة الاستراتيجية والذي يؤكد بأن تخطيط المدينة امتداد للمخططات الهيكلية في عهد الاحتلال ولم يراعي جميع الاحتياجات التنموية للسكان

ومن خلال استجابة عينة الدراسة على الفقرات في الجدول (5.2)، نجد بأن أعلى الفقرات استجابة هي الفقرة رقم (1) والتي جاءت بنسبة استجابة بلغت (83.8%) لتعكس موافقة كبيرة لدى المبحوثين في أن تخطيط المدن الفلسطينية والمخططات الهيكلية فيها تتأثر بشكل كبير بسياسات الاحتلال الإسرائيلي، الأمر الذي يحتاج إلى معالجة عاجلة من خلال المستوى السياسي، وهي فقرة تعكس ضعفاً في تخطيط المدن ناتج عن الهيمنة الإسرائيلية وسياسة السيطرة على الموارد وهذا ما يؤكد تقرير برنامج المؤهل للعام 2021، حول الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة في فلسطين والذي يؤكد فيه بأن التوسع الاستيطاني الغير قانوني حيث يوجد داخل المدينة العديد من

المستوطنات والاراضي المهددة بالمصادرة اضافة الى جدار الفصل العنصري والذي اقتطع مساحات واسعة من اراضي المدينة (برنامج الموئل، 2021).

كذلك نجد الفقرة رقم (7) جاءت بنسبة استجابة مرتفعة بلغت (74.2%)، والتي تبين أن الخصائص الطبيعية والموقع الجغرافي لمدينة دورا يعد نقطة إيجابية في مجال تخطيط المدينة وتسهيل إجراءات هذا التخطيط، كذلك الفقرة رقم (8) والتي جاءت بنسبة استجابة بلغت (71.2%) والتي تبين موافقة كبيرة لدى المبحوثين في أن عمليات التخطيط في المدينة تراعي الواقع الاجتماعي للقاطنين فيها من حيث العادات والتقاليد، وهو النتيجة المتنبئ بها حيث تمتاز مدينة دورا بأنها مدين تجمع بين الريف والحضر وبالتالي اطلق عليها مدينة ريفية حضرية بنمط الحياة وعاداتها وتقاليدها وطبيعتها.

فيما نجد أن الفقرة رقم (11) جاءت بأدنى مستويات الدرجة المتوسطة، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن الفقرة المذكورة (55.2%) والتي تبين وجود حاجة كبيرة إلى مراعات متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة في المدينة بشكل أكبر في عمليات تخطيط المدينة وهي الفئة التي لم تكن حاضرة سابقا في عملية التخطيط مع العلم بأن وضع هذه الفئة طراً عليه تحسن الا انه يحتاج الكثير من الدعم والمساندة وهذا ما أكدته التقرير التشخيصي لتحليل هذا القطاع في الخطة الاستراتيجية للمدينة، كذلك نجد الفقرة رقم (3) والتي جاءت بنسبة استجابة متوسطة بلغت (61.0%) والتي بينت أن تخطيط المدينة يلبي الاحتياجات الاقتصادية للسكان بشكل متوسط، وكذلك الفقرة رقم (10) والتي جاءت بنسبة استجابة بلغت (64.2%) والتي تبين أن الاعتماد على الدراسات القطاعية العلمية الحديثة عند وضع الخطط الخاصة بالمدينة كان بدرجة متوسطة وهذا يؤكد ضعف الواقع الاقتصادي في المدينة.

2. ما واقع تخطيط استخدامات الأراضي كأحد أبعاد التخطيط العمراني في مدينة دورا؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع تخطيط استخدامات الأراضي كأحد أبعاد التخطيط العمراني في مدينة دورا، كما تم استخراج الدرجة الكلية التي تقيس هذا الواقع، وكانت النتائج كما في الجدول (5.3):

جدول 5.3: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات واقع تخطيط استخدامات الأراضي

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
12.	تخطيط استخدامات الأراضي في مدينة دورا يولي الاهتمام الأكبر للأبنية السكنية.	3.68	.875	73.6 %	مرتفعة
13.	تناسب الارتدادات التنظيمية الحالية مع الاحتياجات المستقبلية للمواطنين في مدينة دورا.	3.03	.963	60.6 %	متوسطة
14.	تخطيط استخدامات الأراضي في مدينة دورا يولي الاهتمام الأكبر للشوارع دون الاهتمام بالنواحي الحضرية الأخرى.	3.44	.906	68.8 %	متوسطة
15.	يلتزم تخطيط استخدامات الأراضي في مدينة دورا بتحصين وحماية الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى.	3.24	.937	64.8 %	متوسطة
16.	تسهم مشاريع تسوية الأراضي في تسهيل تخطيط استخدامات الأراضي في مدينة دورا.	3.66	.937	73.2 %	مرتفعة
17.	يراعى في وضع خطط استخدامات الأراضي في مدينة دورا توزيع طبيعة الاستخدام وفقاً للاحتياجات الحالية والمستقبلية.	3.23	.959	64.6 %	متوسطة
18.	يحيي مخطط استخدامات الأراضي في مدينة دورا محميات طبيعية ومناطق خضراء ومساحات مفتوحة متعددة الاستخدام تتناسب مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية.	2.95	.966	59.0 %	متوسطة
19.	يهتم التخطيط في مدينة دورا بالتوزيع المناسب للأسواق والمراكز التجارية والخدمات الأخرى.	2.80	.994	56.0 %	متوسطة
20.	تتوفر في مدينة دورا متنزهات ترفيهية تغطي احتياجات المواطنين.	3.23	.996	64.6 %	متوسطة
21.	تتوفر مرافق عامة ومناطق خضراء يمكن الوصول إليها بسهولة.	3.10	.881	62.0 %	متوسطة
الدرجة الكلية لواقع تخطيط استخدامات الأراضي في مدينة دورا					
		3.23	.531	64.6 %	متوسطة

ومن خلال الجدول (5.3)، يتبين بأن واقع تخطيط استخدامات الأراضي في مدينة دورا كان متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية التي تقيس هذا الواقع (3.23) وبانحراف معياري بلغ (0.531) وبنسبة استجابة مئوية بلغت (64.6%)، وهي نسبة متوسطة وفقاً لمقياس الدراسة، وهو ما

يعني أن (35.4%) من المبحوثين لا يبدون موافقة على هذا الواقع، الأمر الذي يحتاج إلى تطويره وعمل الإجراءات الكفيلة برفع مستوى تخطيط استخدامات الأراضي وهذا يتفق مع التقرير التشخيصي وراي المختصين بوجود تعديات على استخدامات الأراضي على المخططات الهيكلية المتعاقبة.

ومن خلال الجدول (5.3)، نجد بأن أعلى الفقرات استجابة هي الفقرة رقم (12) والتي جاءت بدرجة استجابة بلغت نسبتها (73.6%) والتي تبين بأن الأولوية في تخطيط استخدامات الأراضي في المدينة هي لصالح الأبنية السكنية، كذلك الفقرة رقم (16) والتي جاءت بنسبة استجابة بلغت (73.2%) والتي بينت موافقة كبيرة لدى المبحوثين في أن مشاريع تسوية الأراضي أسهمت في تسهيل تخطيط استخدامات الأراضي في المدينة واتفقت النتيجة مع التقرير التشخيصي للمدينة ورأي د. عماد تلاحمة من خلال اجابته على اسئلة المقابلة ويؤكد ذلك تقرير الموثل (2021) للهدف الحادي عشر في فلسطين بان .

وقد بين الجدول (5.3) أيضاً أقل الفقرات من حيث استجابة المبحوثين وموافقتهم، وكانت أقل هذه الفقرات (19) والتي جاءت بأدنى مستويات الدرجة المتوسطة والتي بلغت (56.0%) والتي تعكس درجة متوسطة من اهتمام تخطيط استخدام الأراضي بالمدينة بالتوزيع المناسب للأسواق والمراكز التجارية والخدمية الأخرى وهذا انعكس بضعف قطاع التجارة في المدينة، كذلك الفقرة رقم (18) والتي جاءت بنسبة استجابة متوسطة بلغت (59.0%) والتي تعكس درجة متوسطة من اهتمام تخطيط استخدامات الأراضي باحتواء محميات طبيعية ومناطق خضراء ومساحات مفتوحة ومتعددة الاستخدام تتناسب مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمدينة، كذلك الفقرة رقم (13) والتي جاءت بنسبة استجابة متوسطة بلغت (60.6%) والتي تبين درجة متوسطة من الموافقة حول تناسب الارتدادات التنظيمية الحالية مع الاحتياجات المستقبلية للمواطنين في المدينة.

ويتفق السيد رئيس مجلس الخدمات المشترك في ريف دورا مع النتائج السابقة، ويرى أن استخدامات الأراضي قد أفسدها تشتت المدينة وتقسيمها إلى العديد من المخططات الهيكلية، حيث أن المدينة أصبحت منفصلة عن القرى والقرى أصبحت منفصلة عن بعضها البعض، وهذا بحد ذاته سبباً يجعلها تفقد مقومات التنمية المستدامة.

فيما يرى السيد إسماعيل تلاحمة وهو مدير مشاريع (تنمية عمرانية وبنية تحتية) بأن صغر المساحة العمرانية وندرة الأراضي في المدينة يجعل من الصعوبة بمكان إيجاد المخططات العملية لاستخدامات الأراضي فيها، ويرى بأن الغالبية العظمى من أراضي المدينة هي أراضي سكنية باختلاف التصنيف السكاني، وهو واقع متراكم من سنوات طويلة ويصعب تغييره، ولكن المطلوب حالياً هو إدارة هذا الواقع بطريقة فعالة وتقليل المشاكل العمرانية القائمة، كما يرى وجود فرصة لتخطيط استخدامات الأراضي

من خلال الاعتماد على القرى والمناطق المحيطة بالمدينة لإيجاد مخطط عمراني متكامل يراعي تصنيفات واستخدام الأراضي قبل أن يتم نضوبها، كي تكتمل العناصر بوجود استخدامات أراضي مختلفة صناعية وزراعية ومحميات وآثار... الخ.

ويتفق السيد إسماعيل رباع مدير دائرة التنظيم والتخطيط في مديرية الحكم المحلي الخليل، مع وجهة نظر السيد إسماعيل تلاحمة، حيث يجد بأن واقع استخدام الأراضي الحالي في المدينة هو واقع مغاير للمخططات المصادق عليها، ويعطي مثلاً على ذلك وجود المنطقة الصناعية في منطقة سنجر، ولكن الواقع بمعطياته يبين أن المنطقة مليئة بالأبنية السكنية ويوجد فيها القليل من المصانع وكثير من الاستخدامات الأخرى.

3. ما واقع القوانين والأنظمة كأحد أبعاد التخطيط العمراني في مدينة دورا؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع القوانين والأنظمة كأحد أبعاد التخطيط العمراني في مدينة دورا، كما تم استخراج الدرجة الكلية التي تقيس هذا الواقع، وكانت النتائج كما في الجدول (5.4) التالي:

جدول 5.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات واقع القوانين والأنظمة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
22.	القوانين والتشريعات هي ارث تاريخي للقوانين والتشريعات الموروثة من الحكومات السابقة.	3.72	.915	74.4 %	مرتفعة
23.	تحتاج القوانين والأنظمة المتعلقة بالتخطيط للتطوير والتحديث بما يعكس واقع احتياجات المجتمعات الحضرية الفلسطينية ويتوافق مع اهدافها وخططها المكانية والاستراتيجية.	4.09	.814	81.8 %	مرتفعة
24.	قوانين التنظيم والبناء المعمول بها بحاجة إلى تعديلات للحد من حجم التعديلات على المخططات في مدينة دورا	4.21	.808	84.2 %	مرتفعة
25.	تقوم الهيئات المحلية في مدينة دورا بربط تقديم الخدمات المقدمة للمواطنين بمدى التزامهم بقوانين التنظيم والبناء المعمول بها وذلك كوسيلة للحد من المخالفات.	3.47	.950	69.4 %	متوسطة
26.	تخضع اراضي مدينة دورا لعدة قوانين لعملية التخطيط ولسلطات مختلفة وذلك بناء على التقسيم الجيوسياسي لأراضي مدينة دورا (أ، ب، ج)	3.97	.734	79.4 %	مرتفعة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
27.	قوانين تسوية الاراضي المعمول بها تتسجم ومخططات التنظيم والبناء المعمول بها.	2.58	.937	51.6 %	متوسطة
	الدرجة الكلية لواقع القوانين والأنظمة	3.81	.487	76.2 %	مرتفعة

ومن الجدول (5.4)، يتبين بأن الدرجة الكلية لواقع القوانين والأنظمة جاءت بدرجة مرتفعة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الدرجة (3.81) وبانحراف معياري قدره (0.487) وبنسبة استجابة مئوية بلغت (76.2%)، وقد تم عكس الفقرة رقم (27) ومقياس الإجابة الخاص بها وتحويلها إلى فقرة إيجابية لتصبح (قوانين تسوية الأراضي المعمول بها تتسجم ومخططات التنظيم والبناء المعمول بها)، ومن خلال هذه النتائج فإن الباحثة ترى بأن التخطيط العمراني يحتكم إلى القوانين والأنظمة، ولا يتم بشكل عشوائي، ولكن لا بد من التساؤل عن فعالية وكفاءة هذه القوانين والأنظمة وقدرتها على تحقيق الضبط المناسب لعمليات التخطيط العمراني.

كما يتبين من الجدول السابق، بأن أعلى الفقرات استجابة والتي تقيس هذا البعد من أبعاد التخطيط العمراني كانت الفقرة رقم (24) والتي جاءت بنسبة استجابة مرتفعة بلغت (84.2%) لتعكس موافقة كبيرة لدى المبحوثين في حاجة قوانين تنظيم البناء المعمول بها إلى تعديلات وتحديثات للحد من حجم التعديلات على المخططات في المدينة، كذلك نجد الفقرة رقم (23) والتي تبين نسبة استجابة كبيرة بلغت (81.8%) وتبين موافقة كبيرة لدى المبحوثين في أن القوانين والأنظمة المتعلقة بالتخطيط تحتاج للتحديث بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع الحضري ويتوافق مع الخطط المكانية الاستراتيجية.

فيما نجد بأن الفقرة رقم (27) كانت أدنى الفقرات استجابة والتي تم عكسها وعكس مقياسها لتحويلها إلى فقرة إيجابية كما تم الإشارة سابقاً، حيث بلغت نسبة الاستجابة على هذه الفقرة درجة هي الأدنى في مقياس الدرجة المتوسطة بلغت (51.6%) والتي تعكس موافقة متوسطة في انسجام قوانين تسوية الأراضي المعمول بها مع مخططات البناء والتنظيم الحالية، كذلك الفقرة رقم (25) والتي جاءت بنسبة استجابة متوسطة بلغت (69.4%) لتعكس درجة متوسطة من الموافقة على أن الهيئات المحلية تربط تقديم الخدمات للمواطنين بمدى التزامهم بقوانين تنظيم وبناء المدينة.

ومن النتائج السابقة، تجد الباحثة بأن الواقع المذكور لا يقيس قوة القوانين والأنظمة وإنما يقيس حاجة ملحة إلى تطوير وتحديث البيئة القانونية والنظمية لقطاع التخطيط والتنظيم في مدينة دورا والذي ينعكس على واقع جميع المدن الفلسطينية، ويرى السيد محمد عمرو بأن القوانين والأنظمة الخاصة بمجال التخطيط العمراني في المدينة هي قوانين وأنظمة تعيق عملية التخطيط في المدينة، حيث أشار

إلى أن هذه القوانين والأنظمة تعتمد على ما خلفه الاحتلال الإسرائيلي من تشريعات وقوانين في هذا المجال أو مما خلفته الأنظمة العربية التي حكمت فلسطين سابقاً.

ويرى د. إسماعيل تلاحمة، بأنه بعد إنشاء السلطة الفلسطينية فقد تم تبني القوانين الأردنية للتطبيق ومن ضمنها قوانين التنظيم والبناء والقوانين الأخرى التي تتعلق بالبيئة والتخطيط العمراني، إضافة إلى ما تواجهه عملية التخطيط العمراني من صدام دائم مع مخططات الاحتلال وسيطرته الكاملة على المناطق المصنفة (ب، ج) حسب اتفاقية أوسلو، وهو ما جعل المنظومة الحاكمة للتخطيط العمراني أمام تحدٍ كبير وأمام قيود كثيرة لأية تطلعات مستقبلية، كما أكد على أن هذه القوانين والتشريعات المطبقة فلسطينياً تحتاج للتطوير والتحسين بما يتناسب والحاجات الحالية وبما يتلاءم والواقع الحالي في الأراضي الفلسطينية، كما يرى بأن دور الحكم المحلي لا زال ضعيفاً في تطبيق ومتابعة إيجاد مخططات عمرانية فعالة.

فيما يجد السيد رباع بأن القوانين النازمة للتخطيط الحضري في مدينة دورا هي ذاتها المطبقة في كافة المدن الفلسطينية، ويرى أنه لا بد من وجود تشريعات وأنظمة منفصلة وخاصة لكل مدينة أو منطقة فلسطينية تبعاً لخصوصيتها ووفقاً لاحتياجاتها المستقبلية.

4. ما واقع تخطيط البنية التحتية كأحد أبعاد التخطيط العمراني في مدينة دورا؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس واقع البنية التحتية كأحد أبعاد التخطيط العمراني في مدينة دورا، كما تم استخراج الدرجة الكلية التي تقيس هذا الواقع، وكانت النتائج كما في الجدول (5.5):

جدول 5.5: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على فقرات واقع تخطيط البنية التحتية

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
28.	يراعي تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا الزيادة الطبيعية لعدد السكان في المدينة.	2.97	.980	59.4 %	متوسطة
29.	يؤخذ بعين الاعتبار لدى تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا قدرتها على مواجهة الكوارث بأنواعها.	2.45	.990	49.0 %	منخفضة
30.	تقوم الجهات المسؤولة عن تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا بتحليل الطلب على البنية التحتية وحجمه في المستقبل.	2.76	.942	55.2 %	متوسطة
31.	تلبّي شبكة الصرف الصحي الموجودة في مدينة	1.75	.873	35.0 %	منخفضة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
	دورا احتياجات السكان.				
32.	يوجد في مدينة دورا شبكة تصريف لمياه الامطار .	2.27	.990	45.4 %	منخفضة
33.	يوجد في مدينة دورا محطات ترحيل للنفايات.	2.99	1.002	59.8 %	متوسطة
34.	تسمح شبكة الاتصالات الحالية في مدينة دورا بمواكبة أي تطورات حديثة.	3.06	.899	61.2 %	متوسطة
35.	شبكة الشوارع في مدينة دورا منسجمة مع طبوغرافية المدينة وتخدم الاحتياجات الحالية والمستقبلية.	3.15	.977	63.0 %	متوسطة
36.	وفر الشوارع في مدينة دورا الممرات الامنة للمشاة والارصفة كما تعمل على توفير الممرات الخضراء وذلك وفق متطلبات السلامة العامة	2.81	.995	56.2 %	متوسطة
37.	يتحقق التوازن في مدينة دورا بين توزيع البنية التحتية للتعليم والصحة ومواقع الخدمات العامة والمرافق الثقافية والرياضية والاماكن الخضراء .	2.92	.954	58.4 %	متوسطة
	الدرجة الكلية لواقع تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا	2.71	.579	54.2 %	متوسطة

ومن الجدول (5.5)، يتبين بأن الدرجة الكلية لواقع تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا كانت متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الذي يقيس هذه الدرجة (2.71) وبانحراف معياري قدره (0.579)، وكانت نسبة استجابة المبحوثين حول هذا الواقع (54.2%) وهي نسبة متوسطة وفقاً لمقياس الدراسة.

كما يتضح من الجدول (5.5) السابق، بأن أعلى الفقرات من حيث استجابة المبحوثين عليها والتي تقيس واقع تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا كانت الفقرة رقم (35) والتي بلغت نسبة الاستجابة عليها (63.0%) وهي نسبة متوسطة، ولكنها تعكس انسجاماً بدرجة متوسطة بين شبكة الشوارع في المدينة وبين الطبوغرافية الخاصة بها وقدرة هذه الشبكة على خدمة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمدينة، كذلك الفقرة رقم (34) والتي جاءت بنسبة استجابة متوسطة بلغت (61.2%) والتي جاءت لتعكس موافقة متوسطة لدى المبحوثين في أن شبكة الاتصالات الحالية في المدينة قادرة على مواكبة التطورات الحديثة، كذلك نجد الفقرة رقم (33) والتي جاءت بنسبة استجابة متوسطة بلغت (59.8%) والتي تبين موافقة متوسطة لدى المبحوثين حول وجود محطات ترحيل نفايات في المدينة.

فيما نجد بأن الجدول (5.5) السابق، يوضح عدة فقرات في هذا البعد جاءت بأدنى مستويات الاستجابة، كالفقرة رقم (31) والتي جاءت بمتوسط حسابي هو الأقل بين كافة الفقرات بلغ (1.75)

وبنسبة استجابة منخفضة بلغت (35.0%)، وهي الفقرة التي تبين درجة منخفضة من قدرة شبكة الصرف الصحي الموجودة في المدينة على تلبية احتياجات السكان، وترى الباحثة منطوقية هذه النتيجة كون المدينة غير مرتبطة أساساً في شبكة الصرف الصحي، ويتم التخلص من النفايات الصحية للمنازل والمصانع من خلال طرق بدائية كحفر الامتصاص وصهاريج النضح وغيرها من الوسائل.

كما نجد أن الفقرة رقم (32) تبين وجود درجة منخفضة من استجابة المبحوثين حول امتلاك المدينة لشبكة تصريف لمياه الأمطار، حيث بلغت نسبة الاستجابة عن هذه الفقرة (45.4%) وهي نسبة منخفضة وفقاً لمقياس الدراسة.

كما نجد بأن الفقرة رقم (29) جاءت كذلك بنسبة منخفضة بلغت (49.0%) لتعكس درجة متوسطة في الأخذ بعين الاعتبار الكوارث بأنواعها وقدرة البنية التحتية على مواجهة الكوارث في عملية التخطيط للبنية التحتية في المدينة، وهو أمر تتشارك به مدينة دورا مع كافة المدن الفلسطينية باعتقاد الباحثة وهذا كان جليا في تجربة جائحة كورونا وخلال المنخفضات الجوية الشديدة.

والنتائج السابقة تتفق ورأي السيد إسماعيل تلاحمة والذي أكد بأن مدينة دورا لا زالت بعيدة عن التخطيط للبنية التحتية المتكامل، وأكد السيد تلاحمة بأن المدينة لا زالت حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة تقتقر إلى وجود شبكة طرق فعالة ومتكاملة سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ بالرغم من جهود سنوات طويلة بذلت في شق وتعبيد العديد من الطرق التي أسهمت في تعزيز منظومة النقل في المدينة، لكن هذه الجهود لا زالت بحاجة إلى الاستكمال، كما أشار السيد تلاحمة إلى أن مصادر المياه والكهرباء لا زالت تأتي من خارج المدينة ومن خلال الاحتلال وهو الأمر الذي يجعل المدينة من حيث هذه الموارد تحت تحكم السلطات الإسرائيلية وهو ما يعني ضعفاً شديداً في البنية التحتية في هذين المجالين، وبالتالي لا بد من الاهتمام بذلك والبحث عن مصادر بديلة وتطوير الشبكات القائمة.

كما بين د. تلاحمة بأن من أهم عناصر البنية التحتية وهو ما لا يتوفر في مدينة دورا هو شبكات تصريف المياه (صرف صحي، وأمطار)، وهو ما يشكل بحد ذاته مخاطر بيئية تمس صحة المواطنين في المدينة وحياتهم ومزارعهم، وهو ما يلزم إجراء تخطيط وتنفيذ عاجل وفوري لمشاريع شبكات صرف صحي بما في ذلك محطات معالجة.

ويرى م. إسماعيل رباح بأن واقع تخطيط البنية التحتية في المدينة لا يختلف عن واقعها في جميع أنحاء فلسطين، ويرى بأن الموجود من هذه البنية التحتية يفتقر إلى الأصول العلمية والمعايير الفنية الخاصة بالبنية التحتية، فالكثير من الطرق ترابية وكثير منها مفتوح في غير المسار المخطط له ويخلو من استعمالات البنية التحتية كالمياه والصرف الصحي.

بينما يرى السيد محمد عمرو بأن الواقع الحالي للبنية التحتية في المدينة مقبول، غير أنه بحاجة إلى التطوير والتحديث لتمكين المدينة من إحداث التنمية المطلوبة.

ومما سبق؛ ومن خلال إجابة الأسئلة الفرعية المنبثقة عن السؤال الرئيس الأول للدراسة، يمكن الوصول إلى إجابة للسؤال الرئيس، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المتعلقة بالدرجة الكلية لكل بعد من أبعاد التخطيط العمراني في مدينة دورا كما يبين الجدول (5.6) التالي:

جدول 5.6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على أبعاد التخطيط العمراني

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
2	الدرجة الكلية لواقع تخطيط المدن في مدينة دورا	3.37	.534	67.4 %	متوسطة
3	الدرجة الكلية لواقع تخطيط استخدامات الأراضي في مدينة دورا	3.23	.531	64.6 %	متوسطة
1	الدرجة الكلية لواقع القوانين والأنظمة	3.81	.487	76.2 %	مرتفعة
4	الدرجة الكلية لواقع تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا	2.71	.579	54.2 %	متوسطة
واقع التخطيط الحضري في مدينة دورا		3.28	.391	65.6 %	متوسطة

ومن الجدول (5.6)، يتبين بأن واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا يأتي بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لهذا الواقع (3.28) وبانحراف معياري بلغ (0.391) وبنسبة استجابة متوسطة بلغت (65.6%)،

كما يبين الجدول السابق بأن واقع القوانين والأنظمة هو الأعلى في أبعاد التخطيط العمراني في المدينة، ذلك أن عملية التخطيط العمراني وإجراءاته تجري في المدينة وفقاً للقوانين الفلسطينية المعمول بها في هذا المجال ووفقاً للأنظمة المعتمدة، وقد جاءت نسبة الاستجابة على هذا البعد (76.2%) وهي درجة مرتفعة، وترى الباحثة بأن المشكلة ليست في القوانين بقدر ما هي في التزام المواطنين بهذه القوانين وقدرة الجهات التنفيذية على تنفيذ مخرجات هذه القوانين والأنظمة وترى الباحثة بأن النسبة الأعلى من المبحوثين اتفقت مع الاستبانة بأن القوانين والتشريعات هي ارث تاريخي للحقب السياسية التي حكمت فلسطين ابتداء من العهد العثماني حتى الاحتلال اضافة الا انها لا تلبي الاحتياجات الحالية ولا المستقبلية للسكان كما ان قوانين تسوية الاراضي وهو قانون اردني لا زال معمول به حتى حينه لا يتفق مع قوانين التنظيم والابنية التي عدلت من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما بين الجدول (5.6) السابق بأن أقل الأبعاد من حيث واقعها في المدينة هو تخطيط البنية التحتية والذي جاء بدرجة متوسطة بلغت (54.2%) وهو ما يعكس حاجة لدى المدينة إلى التخطيط لتحديث وتنمية البنية التحتية فيها بشكل كبير.

وانسجماً مع النتائج السابقة في الجدول (5.6)، يرى السيد تلاحمة بأن واقع المدينة من حيث التخطيط العمراني يحتاج إلى جهود كبيرة، حيث أن هناك الكثير من المظاهر السلبية التي تعمل ضد التنمية في المدينة، وضرب عدة أمثلها أهمها التغول على الأراضي الزراعية، وعشوائية البناء والكتل الخرسانية في المدينة، وتلوث البيئة وتدهورها... الخ.

ويرى السيد محمد عمرو بأن واقع التخطيط الحضري في المدينة اليوم كغيرها من المدن الفلسطينية، إلا أن مدينة دورا تتميز بعراقة تاريخها وكبر مساحة أراضيها، وبين بأن المناطق المصنفة (ج) في المدينة تعاني من التشتت في تخطيطها ومواردها وعدم مراعاة خصوصية المدينة في الدمج بين الريف والحضر.

5.2.2 نتائج الإجابة على السؤال الثاني للدراسة:

ما مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها: (البعد الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي) في مدينة دورا؟

وللإجابة عن السؤال الرئيس الأول للدراسة، قامت الباحثة بالإجابة عن الأسئلة المتفرعة عنه كما يلي:

1. ما مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي في مدينة دورا؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي في مدينة دورا، كما تم استخراج الدرجة الكلية التي تقيس هذا المستوى، وكانت النتائج كما في الجدول (5.7) التالي:

جدول 5.7: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
38.	يتم الأخذ بعين الاعتبار في مدينة دورا عدم التعدي على الأراضي ذات القيمة العالية بالموارد.	2.87	.960	57.4 %	متوسطة
39.	تسعى مدينة دورا من خلال خططها إلى تحفيز البيئة الجاذبة للاستثمار على المستوى المحلي	3.16	.982	63.2 %	متوسطة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
	والوطني.				
40.	تهدف مدينة دورا من خلال أنشطتها التخطيطية إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في النشاط الاقتصادي داخل المدينة.	3.21	.960	64.2 %	متوسطة
41.	يتوفر في مدينة دورا بنية تحتية داعمة للتنمية الاقتصادية.	2.68	.957	53.6 %	متوسطة
42.	تحتوي مدينة دورا على إرث سياحي وتاريخي وديني يتم ترميمه والاهتمام به من قبل الهيئات المحلية. والجهات المختصة.	3.26	.983	65.2 %	متوسطة
43.	بدأت في مدينة دورا عدة مبادرات للاستغلال الموارد المتاحة في تنمية الاقتصاد.	2.95	.981	59.0 %	متوسطة
44.	قوانين وانظمة البناء والتخطيط المطبقة في مدينة دورا تدعم وتعزز البعد الاقتصادي.	2.94	.916	58.8 %	متوسطة
45.	تخطيط المدينة يولي الاهتمام بتحقيق البعد التنموي الاقتصادي.	3.03	.980	60.6 %	متوسطة
	الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي في مدينة دورا	3.01	.670	60.2 %	متوسطة

ومن الجدول (5.7)، يتبين بأن الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي في مدينة دورا جاءت بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الذي يقيس هذه الدرجة (3.01) وانحراف معياري بلغ (0.670) ونسبة استجابة متوسطة بلغت (60.2%).

ويبين الجدول (5.7) السابق، بأن أعلى الفقرات كانت الفقرة رقم (42) والتي جاءت بنسبة استجابة متوسطة بلغت (65.2%) والتي تعكس درجة متوسطة من اهتمام الهيئات المحلية والجهات المختصة بالإرث السياحي التاريخي والديني المتوفر في المدينة، والذي تزخر به مدينة دورا بشكل كبير، كذلك الفقرة رقم (40) والتي جاءت بنسبة استجابة متوسطة بلغت (64.2%) والتي تعكس درجة متوسطة من استهداف الجهات المسؤولة عن تخطيط المدينة لزيادة نسبة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي في المدينة، كذلك نجد الفقرة رقم (39) والتي جاءت بنسبة استجابة بلغت (63.2%) والتي تبين درجة متوسطة من سعي المدينة من خلال الخطط على تحفيز البيئة الجاذبة للاستثمار على المستويين المحلي والوطني.

كما يبين الجدول (5.7) عدة فقرات كانت درجة الاستجابة عليها هي الأقل، كالفقرة رقم (41) والتي كانت أقل الفقرات استجابة من بين الفقرات الأخرى التي تقيس البعد الاقتصادي، حيث بلغت نسبة الاستجابة لهذه الفقرة (53.6%) وهي درجة متوسطة لتعكس حالة توافر البنية التحتية الداعمة للتنمية الاقتصادية في المدينة بأنها متوسطة، كذلك نجد الفقر رقم (38) والتي جاءت بنسبة استجابة متوسطة بلغت (57.4%) التي تبين حالة متوسطة من الأخذ بعين الاعتبار عدم التعدي على الأراضي ذات القيمة العالية بالموارد، كما تبين الفقرة رقم (44) درجة متوسطة بلغت (58.8%) من أن قوانين وأنظمة البناء المعمول بها في المدينة تدعم وتعزز البعد الاقتصادي في التنمية بمستوى متوسط.

2. ما مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي في مدينة دورا؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي في مدينة دورا، كما تم استخراج الدرجة الكلية التي تقيس هذا المستوى، وكانت النتائج كما في الجدول (5.8):

جدول 5.8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن مستوى تحقق التنمية

المستدامة ببعدها الاجتماعي

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
46.	تتوفر في المدينة الخدمات الصحية التي تلبي احتياج السكان.	3.49	.955	69.8 %	متوسطة
47.	تتوفر مؤسسات تعليمية قادرة على تقديم خدماتها لجميع الشرائح القاطنة في مدينة دورا.	3.50	.927	70.0 %	مرتفعة
48.	تقوم الهيئات المحلية في مدينة دورا وبالتشارك مع القطاع العام والخاص بدعم الشباب من خلال عمل الأندية والنشاطات المناسبة لهم.	3.15	.962	63.0 %	متوسطة
49.	المدارس الابتدائية تسد احتياج المواطنين في مدينة دورا وسهلة الوصول لها.	3.47	.959	69.4 %	متوسطة
50.	مجمع مدينة دورا يشجع المرأة على التعليم في كافة مراحلها.	3.76	.798	75.2 %	مرتفعة
51.	يتم عمل لقاءات دورية مع المجتمع المحلي للمشاور في مشاكل المدينة وآليات حلها.	2.87	.980	57.4 %	متوسطة
52.	تتسم العلاقة بين مدينة دورا والمدن المجاورة لها بالتعاون والتكامل.	3.10	.986	62.0 %	متوسطة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
53.	يتوفر في مدينة دورا بنية تحتية داعمة للتنمية المجتمعية.	2.76	.995	55.2 %	متوسطة
54.	يوجد شوارع في مدينة دورا تحقق للمواطن امكانية المشي للتسوق والتنزه ولتحقيق اغراض اخرى بمرونة.	3.11	.971	62.2 %	متوسطة
55.	قوانين وانظمة البناء والتخطيط المطبقة في مدينة دورا تدعم وتعزز البعد الاجتماعي.	2.93	.964	58.6 %	متوسطة
56.	يولي التخطيط في مدينة دورا اهتماما بالبعد الاجتماعي التنموي.	3.02	.982	60.4 %	متوسطة
57.	يفضل سكان مدينة دورا الحفاظ على الطبيعة الحضرية الريفية التي تمتاز بها المدينة.	3.30	.947	66.0 %	متوسطة
الدرجة الكلية لواقع مستوى تحقق التنمية ببعدها الاجتماعي		3.20	.562	64.0 %	متوسطة

ومن الجدول (5.8) يتبين بأن الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية ببعدها الاجتماعي جاءت بدرجة متوسطة في مدينة دورا، حيث بلغ المتوسط الحسابي الذي يقيس هذه الدرجة (3.20) وبانحراف معياري بلغ (0.562) وبنسبة استجابة بلغت (64.0%).

ومن خلال ما سبق، يمكننا ملاحظة أن أعلى الفقرات من حيث الاستجابة هي الفقرة رقم (50) والتي جاءت بنسبة استجابة مرتفعة بلغت (75.2%) والتي جاءت لتعكس حالة المجتمع الفلسطيني في مدينة دورا والذي يشجع المرأة على التعليم في كافة المراحل، وهو الأمر الذي يحسب لأهالي مدينة دورا، كذلك نجد الفقرة رقم (47) التي جاءت بنسبة استجابة مرتفعة بلغت (70.0%) والتي تبين موافقة كبيرة لدى المبحوثين في أن المؤسسات التعليمية في المدينة قادرة على تقديم خدماتها لجميع الشرائح القاطنة في المدينة، وأنه لا يوجد تمييز في تقديم خدمات التعليم للمواطنين في المدينة.

كما يتبين من الجدول (5.8) السابق، بأن أقل الفقرات من حيث الاستجابة هي الفقرة رقم (53) والتي جاءت بنسبة استجابة متوسطة بلغت (55.2%) والتي جاءت لتعكس موافقة متوسطة لدى المبحوثين في أن البنية التحتية للمدينة تدعم التنمية المجتمعية فيها، وهو ما ينعكس بالاتفاق مع نتائج الإجابة عن السؤال الأول للدراسة والمتعلق ببعد البنية التحتية.

كذلك نجد أن الفقرة رقم (51) جاءت بدرجة استجابة متوسطة حيث بلغت قيمتها (57.4%) والتي جاءت لتعكس موافقة متوسطة لدى المبحوثين حول عمل وعقد لقاءات دورية مع المجتمع المحلي في

المدينة للتشاور في مشاكل المدينة وآليات حلها، كذلك الفقرة رقم (55) والتي جاءت بنسبة استجابة بلغت (58.6%) والتي تبين درجة متوسطة من قدرة القوانين والأنظمة المتعلقة بالبناء في المدينة على دعم وتعزيز البعد الاجتماعي المتعلق بالتنمية في المدينة ونلاحظ بان الفقرات الأكثر ارتباطا بعلاقة البنية التحتية الخدماتية اسوأ من البنية التحتية الاجتماعية وبالتالي فان مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي ليست افضل بكثير من مستوى تحقق التنمية بالبعد الاقتصادي.

3. ما مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها البيئي في مدينة دورا؟

للإجابة على هذا السؤال، تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن كل فقرة من الفقرات التي تقيس مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها البيئي في مدينة دورا، كما تم استخراج الدرجة الكلية التي تقيس هذا المستوى، وكانت النتائج كما في الجدول (5.9):

جدول 5.9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة عن مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها البيئي

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
58.	يتوفر في مدينة دورا مكبات نفايات خاصة بالمواد القابلة للتدوير.	2.13	.911	42.6 %	منخفضة
59.	تعتمد الكثير من المناطق السكنية في مدينة دورا على حفر الامتصاص. (تم عكس المقياس، سلبية)	2.00	.987	40.0 %	منخفضة
60.	تصريف المياه والصرف الصحي في مدينة دورا يتم بطرق تهدد السلامة العامة. (تم عكس المقياس، سلبية)	2.09	.972	41.8 %	منخفضة
61.	تعاني الأراضي الزراعية في مدينة دورا من انهيار التربة في فصل الشتاء لعدم وجود آليات وجدران استنادية لحمايتها. (تم عكس المقياس، سلبية)	2.47	.954	49.4 %	منخفضة
62.	يهتم السكان والمؤسسات بتخضير المدينة من خلال زراعة الاشجار.	3.15	.980	63.0 %	متوسطة
63.	قوانين وانظمة البناء والتخطيط المطبقة في مدينة دورا تدعم وتعزز البعد البيئي.	2.82	.956	56.4 %	متوسطة
64.	غياب تطبيق القوانين والانظمة عن بعض المناطق غير الخاضعة تنظيمياً وإدارياً للهيئات المحلية في مدينة دورا يؤدي لاستنزاف الموارد الطبيعية (عكس المقياس، سلبية)	1.96	.910	39.2 %	منخفضة

الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
65.	يولي تخطيط مدينة دورا الاهتمام بالبعد البيئي.	2.91	.974	58.2 %	متوسطة
	الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية ببعدها البيئي في المدينة	2.44	.481	48.8 %	منخفضة

لغرض التوصل إلى نتائج دقيقة، قامت الباحثة بعكس مقياس الإجابة الفقرات التالية والتي كانت عبارة عن فقرات سلبية، وذلك لتوخي الدقة في قياس مستوى تحقق التنمية ببعدها البيئة والفقرات هي:

- فقرة رقم (59) لتصبح: تعتمد الكثير من المناطق في مدينة دورا على شبكات الصرف الصحي.
- فقرة رقم (60) لتصبح: تصريف المياه والصرف الصحي في مدينة دورا يتم بطرق آمنة.
- فقرة رقم (61) لتصبح: الأراضي الزراعية في مدينة دورا ثابتة في فصل الشتاء لوجود آليات وجدران استنادية لحمايتها.
- فقرة رقم (64) لتصبح: تطبيق القوانين والأنظمة في بعض المناطق غير الخاضعة لتنظيمية وإدارية للهيئات المحلية في مدينة دورا يحافظ على الموارد الطبيعية.

ومن خلال ما سبق؛ وبعد عكس الإجابات الخاصة بالفقرات السابقة المذكورة، نجد بأن الجدول (5.9) يبين لنا أن الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية ببعدها البيئي في مدينة دورا جاءت بدرجة منخفضة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الذي يقيس هذه الدرجة (2.44) وانحراف معياري بلغ (0.481) ونسبة استجابة مئوية بلغت (48.8%)، وهو ما يعكس الحالة العامة بالمدينة والنتيجة الطبيعية لعدم وجود صرف صحي وتصريف مياه امطار في المدينة اضافة عدم وجود اي مصانع للتدوير ولا يوجد تشجيع على الاستثمار بالطاقة المتجددة والذي يوصف التنمية البيئية بالضعيفة في المدينة وأنها تحتاج إلى وقفة واهتمام من قبل الجميع.

ومن الجدول السابق، يمكننا ملاحظة أن أعلى الفقرات من حيث الاستجابة كانت الفقرة رقم (62) والتي جاءت بدرجة متوسطة بلغت (63.0%) والتي تبين اهتمام السكان والمؤسسات في المدينة بتخضيرها من خلال زراعة الأشجار، كذلك الفقرة رقم (65) والتي جاءت بدرجة متوسطة بلغت (58.2%) والتي تعكس درجة متوسطة لاهتمام التخطيط في المدينة بالبعد البيئي حيث يوجد العديد من التوجهات والتي لم يتم عكسها بإجراءات تطبق لتحقيق الهدف.

ويبين الجدول (5.9) بأن أقل الفقرات من حيث الاستجابة هي الفقرة رقم (64) والتي جاءت بنسبة استجابة منخفضة بلغت نسبتها (39.2%) والتي تبين أن تطبيق القوانين والأنظمة في بعض المناطق غير الخاضعة تنظيمياً وإدارياً للهيئات المحلية في المدينة يؤدي للحفاظ على الموارد الطبيعية، وهو ما يعني ان حالة تطبيق هذه القوانين ضعيفة جداً أو أنها لا تطبق في مناطق كثيرة في المدينة والتي لا

تخضع تنظيمياً وإدارياً للهيئات المحلية، وفي ظل غياب تطبيق هذه القوانين فإن ذلك يعني وجود حالات استنزاف للموارد الطبيعية في تلك المناطق حيث تنتشر فوضى البناء دون الاهتمام بالأراضي الزراعية والموارد الطبيعية (عيون المياه والاطلالات والمشاهد الطبيعية) وتعدد الاستخدامات الغير منظم.

كذلك نجد الفقرة رقم (59) جاءت بنسبة استجابة منخفضة حيث بلغت نسبتها (40.0%) والتي جاءت لتعكس عدم الاعتماد على شبكات الصرف الصحي في المدينة نتيجة لعدم وجود مثل هذه الشبكات في المدينة، الأمر الذي يجعل سكان المدينة يعتمدون بشكل كبير على الحفر الامتصاصية التي تشكل تهديداً بيئياً إضافة إلى خطورتها على حياة المواطنين وعلى تلوث التربة الذي يؤدي الى تلوث المزروعات وبالتالي تحدث الاثر السلبي على القطاع البيئي والاقتصادي من خلال ضرب الزراعة بالمدينة، ولا تنسى المدينة ما حدث مع ستة من شبابها والذين خسروا حياتهم في العام 2020 نتيجة سقوطهم في إحدى الحفر الامتصاصية أثناء عملهم بها وهذا يعكس حقيقة ان المدينة هشة وغير امنة وتحتاج للمزيد من التخطيط في مجال ادارة الكوارث.

كذلك نجد الفقرة رقم (60) جاءت بنسبة استجابة منخفضة بلغت (41.8%) والتي جاءت لتعكس أن عملية تصريف المياه في المدينة لا تتم بطرق آمنة وإنما تتم بطرق تهدد السلامة العامة في المدينة. ومن خلال النتائج السابقة، نجد أن هناك أولوية كبيرة في مدينة دورا للاهتمام بالبعد البيئي في المدينة، وتأكيد الممارسات والإجراءات التي من شأنها رفع مستوى تحقق البعد البيئي في المدينة، ذلك أن هذا البعد يرتبط بكثير من الأمور في المدينة والتي أهمها الحياة البشرية.

ومن خلال نتائج الإجابة عن الأسئلة الفرعية المنبثقة عن السؤال الرئيس الثاني للدراسة، يمكننا الوصول إلى إجابة هذا السؤال بشكل شمولي من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للدرجات الكلية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة في مدينة دورا، والدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية بكافة أبعادها في المدينة كما في الجدول (5.10) التالي:

جدول 5.10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة على الدرجة الكلية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
2	الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي في مدينة دورا	3.01	.670	60.2 %	متوسطة
1	الدرجة الكلية لواقع مستوى تحقق التنمية ببعدها الاجتماعي	3.20	.562	64.0 %	متوسطة

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	تقدير الاستجابة
3	الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية ببعدها البيئي في المدينة	2.44	.481	48.8 %	منخفضة
	الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا	2.88	.478	57.6 %	متوسطة

ومن الجدول (5.10) السابق، نجد أن مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا جاء بدرجة متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي الذي يقيس هذه الدرجة (2.88) وبانحراف معياري بلغ (0.478) ونسبة استجابة بلغت (57.6%) الأمر الذي يعكس حالة من التدني والضعف في تحقق التنمية المستدامة في المدينة.

ويلاحظ من الجدول السابق (5.10)، بأن أعلى أبعاد التنمية المستدامة تحققاً في المدينة هو التنمية ببعدها الاجتماعي والذي جاء بنسبة استجابة (64.0%) وهي نسبة متوسطة، فيما كان البعد البيئي هو أقل الأبعاد تحققاً في المدينة والذي جاء بنسبة استجابة منخفضة بلغت (48.8%)، فيما كانت نسبة تحقق البعد الاقتصادي متوسطة بنسبة (60.2%).

وبالتالي، فإن مستويات تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في المدينة ما بين منخفضة إلى متوسطة، وهو ما يتطلب الكثير من العمل من الهيئات المحلية والجهات الرسمية وأبناء المدينة أنفسهم لرفع مستويات تحقق أبعاد التنمية فيها، وذلك للحفاظ على مقدرات المدينة ومواردها للاستفادة منها في الواقع الحالي والحفاظ على المدينة ومواردها للأجيال المستقبلية، وهو ما يشكل أمانة تقع على عاتق الهيئات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية وكذلك على عاتق المجتمع المحلي للمدينة، من خلال فرض إجراءات ووضع خطط قابلة للتحقيق وفقاً لأهداف واقعية تخدم التنمية المستدامة للمدينة وممارسة المجتمع المحلي لدوره في تعزيز وتدعيم هذه الإجراءات وإنجاح هذه الخطط لما فيه الصالح العام.

5.3 نتائج فرضيات الدراسة

5.3.1 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين التخطيط العمراني بأبعاده المتمثلة في (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، تخطيط البنية التحتية) وبين مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا.

للتحقق من صحة الفرضية السابقة، تم إجراء اختبار معامل الانحدار المعياري (Standardized Regression) وذلك لمعرفة العلاقة بين التخطيط العمراني بأبعاده في مدينة دورا وبين مستوى تحقق التنمية المستدامة في المدينة، وكانت النتائج كما في الجدول (5.11) التالي:

جدول 5.11: نتائج اختبار الانحدار المعياري للعلاقة بين الدرجة الكلية للتخطيط العمراني بأبعاده في مدينة دورا وبين مستوى تحقق التنمية المستدامة في المدينة

المتغير التابع	المتغير المستقل	قيمة R	الدالة الإحصائية
مستوى تحقق التنمية المستدامة	واقع التخطيط العمراني بأبعاده (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، وتخطيط البنية التحتية)	0.689	0.000
R Square = 0.474			

ووفقاً للنتائج السابقة، يتبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الع بأبعاده وبين مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا، حيث كانت الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار المعياري (0.000) وهي أقل من (0.05)، ووفقاً لقيمة R Square والتي كانت (0.474)، يمكن القول أن المتغير المستقل المتمثل في التخطيط العمراني بأبعاده في مدينة دورا يفسر ما نسبته (47.4%) من التباين في المتغير التابع المتمثل بمستوى التنمية المستدامة في المدينة، ما يعني درجة تأثير طردية متوسطة وفقاً للمقياس المعتمد لقيمة R والمرفق في الملحق رقم (3) في هذه الدراسة، للتخطيط العمراني على مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا.

ولتوضيح هذه العلاقة ومعرفة أكثر أبعاد التخطيط العمراني تأثيراً فيها، تم استخدام الانحدار المتعدد لتبيان هذه العلاقة كما في (5.12) التالي:

جدول 5.12: نتائج اختبار الانحدار المعياري المتعدد للعلاقة بين التخطيط العمراني بأبعاده وبين مستوى تحقق التنمية المستدامة.

المتغير التابع	المتغير المستقل	قيمة R	قيمة F	دلالة F	قيمة Beta	قيمة t	دلالة t
تحقق التنمية المستدامة	تخطيط المدن				0.212	3.654	.000
	تخطيط استخدامات الأراضي	0.689	70.149	0.000	0.102	1.683	.094
	القوانين والأنظمة				0.039	.858	.392
	تخطيط البنية التحتية				0.409	8.569	.000
R Square = 0.474							

ومن خلال الجدول (5.12) السابق، نجد بأن علاقة الانحدار بين أبعاد التخطيط العمراني في مدينة دورا والمتمثلة في (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، وتخطيط البنية التحتية) مجتمعة كانت علاقة طردية متوسطة القوة ولها دلالة معنوية، فمن خلال قيمة F التي بلغت (70.149) ودالاتها الإحصائية التي بلغت (0.000) والتي كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، فإن هذه الأبعاد مجتمعة في التخطيط العمراني تفسر التباين في مستوى تحقق التنمية في مدينة دورا.

ومن خلال قيمة t ودالاتها نجد بأن الأبعاد التي لها تأثير في تفسير هذا التباين هي تخطيط المدن والذي وفقاً لقيمة Beta المعيارية الخاصة به، يمكن القول بأنه كلما تحسن مستوى تخطيط المدن بمستوى وحدة واحدة في مدينة دورا، فإن ذلك سينعكس إيجاباً على مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها بنسبة (21.2%)، وكذلك ووفقاً لقيمة Beta المعيارية الخاصة ببعد البنية التحتية، فإنه يمكننا القول بأنه كلما تحسن واقع البنية التحتية في المدينة بمستوى وحدة واحدة كلما انعكس ذلك إيجاباً على مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في المدينة بنسبة (40.9%).

كما يتضح من النتائج السابقة، بأن بعدي استخدامات الأراضي والقوانين والأنظمة ليس لهما أي تأثير في التباين الحاصل في العلاقة بشكل منفرد، حيث أن قيمة t لكل منهما كانت قليلة ودالاتها الإحصائية لكل منهما كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05).

ومما سبق يمكننا كتابة معادلة الانحدار الخاصة بهذه العلاقة كما يلي:

$$\text{مستوى التنمية المستدامة (المتوقع)} = \text{Beta المعيارية الثابتة (0.581)} + 0.212 \times \text{تخطيط المدن} + 0.409 \times \text{البنية التحتية} + \text{خطأ التنبؤ.}$$

وبالتالي تكون الفرضية السابقة قد رفضت، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة للفرضية الصفرية والتي تنص على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين واقع التخطيط العمراني بأبعاده المتمثلة بـ (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، وتخطيط البنية التحتية) وبين مستوى تحقق التنمية المستدامة (اقتصادياً، اجتماعياً، وبيئياً) في مدينة دورا.

5.3.2 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا، تعزى للعوامل التالية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الصفة، مكان السكن).

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثانية، تم تقسيمها إلى عدة فرضيات فرعية كما يلي:

1. الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا، تعزى لعامل الجنس.

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم إجراء عدة اختبارات، حيث تم إجراء اختبار T للعينات المستقلة Independent Sample T-test، لرصد الفروق في واقع التخطيط الحضري في مدينة دورا والتي تعزى لمتغير الجنس، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.13) التالي:

جدول 5.13: نتائج اختبار T للعينات المستقلة للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني تعزى لمتغير الجنس

الأبعاد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية
واقع تخطيط المدن	ذكر	150	3.34	.574	229	-1.276	.203
	أنثى	81	3.42	.449			
واقع واستخدامات الأراضي	ذكر	150	3.23	.556	229	.166	.868
	أنثى	81	3.22	.484			
واقع القوانين والأنظمة	ذكر	150	3.81	.496	229	.262	.794
	أنثى	81	3.80	.471			
واقع البنية التحتية	ذكر	150	2.71	.568	229	.090	.928
	أنثى	81	2.70	.604			
الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني	ذكر	150	3.27	.406	229	-.241	.810
	أنثى	81	3.29	.365			

ووفقاً لنتائج اختبار T للعينات المستقلة، يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني بأبعاده المتمثلة في (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، وتخطيط البنية التحتية) في مدينة دورا، تعزى لعامل الجنس، حيث كانت الدلالة لقيمة (t) المحسوبة للدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا، ولكافة أبعاد التخطيط العمراني التي تمت دراستها، أعلى من (0.05)، وبالتالي تم التحقق من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل الجنس، وبالتالي تكون الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة قد تم التحقق من صحتها وقبولها.

2. الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا، تعزى لعامل العمر.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، للتعرف على الفروق في اتجاهات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني بأبعاده في مدينة دورا تعزى لعامل الفئة العمرية، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.14) التالي:

جدول 5.14: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل العمر

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
واقع تخطيط المدن	بين المجموعات	3	.534	.178	.620	.603
	داخل المجموعات	227	65.181	.287		
	المجموع	230	65.715			
واقع واستخدامات الأراضي	بين المجموعات	3	.414	.138	.485	.693
	داخل المجموعات	227	64.492	.284		
	المجموع	230	64.906			
واقع القوانين والأنظمة	بين المجموعات	3	1.263	.421	1.791	.150
	داخل المجموعات	227	53.351	.235		
	المجموع	230	54.614			
واقع البنية التحتية	بين المجموعات	3	1.023	.341	1.014	.387
	داخل المجموعات	227	76.325	.336		
	المجموع	230	77.348			
الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني	بين المجموعات	3	.106	.035	.229	.876
	داخل المجموعات	227	35.204	.155		
	المجموع	230	35.310			

ومن الجدول (5.14) السابق، يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا بكافة أبعاده تعزى لعامل الفئة العمرية، وذلك وفقاً لقيمة F للدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني والتي بلغت (0.229) ودلالاتها التي كانت أعلى من (0.05)، وبالتالي تم التحقق من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة في اتجاهات المبحوثين نحو واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل الفئة العمرية، وبالتالي

تكون الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة قد تم التحقق من صحتها وقبولها.

3. الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا، تعزى لعامل الدرجة العلمية.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثالثة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، للتعرف على الفروق في اتجاهات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني بأبعاده تعزى لعامل الدرجة العلمية، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.15) التالي:

جدول 5.15: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل الدرجة العلمية

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
واقع تخطيط المدن	بين المجموعات	2	2.985	1.493	5.426	.005
	داخل المجموعات	228	62.729	.275		
المجموع		230	65.715			
واقع واستخدامات الأراضي	بين المجموعات	2	.390	.195	.689	.503
	داخل المجموعات	228	64.516	.283		
المجموع		230	64.906			
واقع القوانين والأنظمة	بين المجموعات	2	.153	.076	.320	.727
	داخل المجموعات	228	54.461	.239		
المجموع		230	54.614			
واقع البنية التحتية	بين المجموعات	2	1.065	.533	1.592	.206
	داخل المجموعات	228	76.283	.335		
المجموع		230	77.348			
الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني	بين المجموعات	2	.809	.405	2.674	.071
	داخل المجموعات	228	34.501	.151		
المجموع		230	35.310			

ومما سبق، نجد بأنه لم يلحظ وجود فروق في الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل الدرجة العلمية، وذلك بالاعتماد على قيمة F المحسوبة لهذه الدرجة والتي كانت قيمتها (2.674) ودلالاتها الإحصائية التي كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، إضافة إلى عدم رصد

فروق في كافة الأبعاد الخاصة بالتخطيط العمراني في مدينة دورا، باستثناء بعد واقع تخطيط المدن والذي وفقاً لقيمة F المحسوبة الخاصة به والتي كانت (5.426) ودلالاتها الإحصائية التي بلغت (0.005) والتي كانت أقل من مستوى الدلالة، فإن ذلك يعني وجود فروق حول إجابات المبحوثين حول هذا البعد تعزى لعامل الدرجة العلمية.

ولمعرفة مصدر هذه الفروق تم استخدام نتائج اختبار Scheffe وكانت النتائج كما في الجدول (5.16) فيما يلي:

جدول 5.16: نتائج اختبار Scheffe للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع تخطيط المدن في مدينة دورا تعزى لعامل الدرجة العلمية

البعد	الدرجة العلمية (I)	الدرجة العلمية (J)	الفرق في الوسط الحسابي (I-J)	الدلالة الإحصائية
واقع تخطيط المدن	دبلوم فأقل	دراسات عليا	*.39303	.020
	بكالوريوس	دراسات عليا	*.20478	.032

حيث يتبين من الجدول السابق (5.16)، أن الفروق في اتجاهات المبحوثين حول واقع تخطيط المدن في مدينة دورا كانت بين من يحملون درجة (دبلوم فأقل) وبين من يحملون درجة (دراسات عليا)، وكانت هذه الفروق لصالح من يحملون دبلوم فأقل، حيث بلغت دلالة هذه الفروق (0.020) وهي دلالة متوسطة القوة، ويمكن تفسير هذه الفروق في كون الذين يحملون درجات الدبلوم فأقل لديهم إطلاع أكبر على واقع تخطيط المدينة الفعلي على أرض الواقع، نظراً لعملهم الميداني والفني في هذا المجال، بعكس من يحملون الدراسات العليا والذين عادة ما تكون مجالات عملهم تخطيطية ومكتبية إضافة إلى أن البلديات لا تقوم بالتقييم والتحديث لخططها بما يتطلبه احتياج السكان من خلال بعد فريق التخطيط عن حصر النتائج والأعمال المنفذة ومقارنتها بالخطط .

كما يبين الجدول (5.16) السابق، فروقاً في إجابات المبحوثين كانت بين من يحملون درجة (البكالوريوس) وبين من يحملون درجة (الدراسات العليا) وبلغت دلالة هذه الفروق (0.032) وهي دلالة أقل قوة من سابقتها، وهو ما تعزوه الباحثة لنفس السبب في الفروق السابقة.

ومما سبق، وبعد تبين وجود فروق في واقع تخطيط المدن في مدينة دورا، يتبين خطأ الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية، وبالتالي تكون الفرضية قد رفضت وتم استبدالها بالفرضية البديلة، والتي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في اتجاهات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني بأبعاده تعزى لمتغير الدرجة العلمية، حيث كانت هناك فروق في إجابات المبحوثين حول واقع تخطيط المدن وكانت هذه الفروق لصالح من يحملون دبلوم فأقل وبكالوريوس،

على حساب من يحملون درجة علمية (دراسات عليا) وكما ذكر اعلاه ويمكن تفسير هذه الفروق في كون الذين يحملون درجات الدبلوم والبيكالوريوس هم النسبة الاعلى للعمل في البلديات ولديهم إطلاع أكبر على واقع تخطيط المدينة الفعلي على أرض الواقع، نظراً لعملهم الميداني والفني في هذا المجال، بعكس من يحملون الدراسات العليا والذين عادة ما تكون مجالات عملهم تخطيطية ومكتبية اضافة إلى ان البلديات لا تقوم بالتقييم والتحديث لخططها بما يتطلبه احتياج السكان من خلال بعد فريق التخطيط عن حصر النتائج والاعمال المنفذة ومقارنتها بالخطط.

4. الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا، تعزى لعامل التخصص.

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم إجراء عدة اختبارات، حيث تم إجراء اختبار T للعينات المستقلة Independent Sample T-test، لرصد الفروق في واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا والتي تعزى لمتغير التخصص العلمي، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.17) التالي:

جدول 5.17: نتائج اختبار T للعينات المستقلة للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني تعزى لمتغير الجنس

الأبعاد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية
واقع تخطيط المدن	هندسي	108	3.36	.535	229	-.341-	.734
	أخرى	123	3.38	.535			
واقع تخطيط واستخدامات الأراضي	هندسي	108	3.28	.506	229	1.472	.143
	أخرى	123	3.18	.549			
واقع القوانين والأنظمة	هندسي	108	3.79	.538	229	-.359-	.720
	أخرى	123	3.82	.439			
واقع تخطيط البنية التحتية	هندسي	108	2.71	.531	229	-.034-	.973
	أخرى	123	2.71	.621			
الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني	هندسي	108	3.29	.367	229	.256	.798
	أخرى	123	3.27	.413			

ومن الجدول (4.17)، نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل التخصص الأكاديمي، وذلك وفقاً لقيم t الخاصة بالدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني والأبعاد الممثلة له، ودلالاتها الإحصائية التي كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05).

وهو ما يعني توافق جميع المبحوثين على اختلاف تخصصاتهم الأكاديمية حول هذا الواقع، وبالتالي تكون الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة قد تم التحقق من صحتها وبالتالي قبولها.

5. الفرضية الفرعية الخامسة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا، تعزى لعامل الصفة.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الخامسة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، للتعرف على الفروق في اتجاهات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني بأبعاده تعزى لعامل الصفة، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.18) التالي:

جدول 5.18: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل الصفة

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
واقع تخطيط المدن	بين المجموعات	2	1.096	.548	1.934	.147
	داخل المجموعات	228	64.618	.283		
	المجموع	230	65.715			
واقع واستخدامات الأراضي	بين المجموعات	2	1.006	.503	1.795	.169
	داخل المجموعات	228	63.900	.280		
	المجموع	230	64.906			
واقع القوانين والأنظمة	بين المجموعات	2	.820	.410	1.738	.178
	داخل المجموعات	228	53.794	.236		
	المجموع	230	54.614			
واقع البنية التحتية	بين المجموعات	2	.456	.228	.675	.510
	داخل المجموعات	228	76.893	.337		
	المجموع	230	77.348			
الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني	بين المجموعات	2	.483	.241	1.579	.208
	داخل المجموعات	228	34.828	.153		
	المجموع	230	35.311			

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المجموع		230	35.310			

ومن الجدول (4.18) السابق، يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا بكافة أبعاده تعزى لعامل الصفة، وذلك وفقاً لقيمة F للدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني والتي بلغت (0.208) ودلالاتها التي كانت أعلى من (0.05)، وبالتالي تم التحقق من عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة في اتجاهات المبحوثين نحو واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل الصفة، وبالتالي تكون الفرضية الفرعية الخامسة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة قد تم التحقق من صحتها وقبولها.

6. الفرضية الفرعية السادسة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا، تعزى لعامل مكان السكن.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية السادسة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، للتعرف على الفروق في اتجاهات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني بأبعاده تعزى لعامل مكان السكن، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.19) التالي:

جدول 5.19: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل مكان السكن

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
واقع تخطيط المدن	بين المجموعات	2	2.341	1.170	4.210	.016
	داخل المجموعات	228	63.374	.278		
	المجموع	230	65.715			
واقع واستخدامات الأراضي	بين المجموعات	2	2.025	1.013	3.671	.027
	داخل المجموعات	228	62.881	.276		
	المجموع	230	64.906			
واقع القوانين والأنظمة	بين المجموعات	2	.072	.036	.150	.861
	داخل المجموعات	228	54.542	.239		

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المجموع		230	54.614			
واقع البنية التحتية	بين المجموعات	2	.609	.304	.904	.406
	داخل المجموعات	228	76.740	.337		
المجموع		230	77.348			
الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني	بين المجموعات	2	.771	.386	2.546	.081
	داخل المجموعات	228	34.539	.151		
المجموع		230	35.310			

ومن الجدول (5.19) السابق، يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى لعامل مكان السكن، وذلك وفقاً لقيمة F للدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني والتي بلغت (0.081) ودلالاتها التي كانت أعلى من (0.05).

إلا أن الجدول (5.19) قد بين وجود فروق في استجابات المبحوثين حول واقع تخطيط المدن والذي بلغت قيمة F الخاصة به (4.210) ودلالاتها الإحصائية التي كانت (0.016)، وكذلك واقع استخدامات الأراضي والذي كانت قيمة F الخاصة به (3.671) وبدلالة إحصائية بلغت (0.027)، وكانت دلالة الفروق في هذين البعدين أقل من مستوى الدلالة (0.05).

ولمعرفة مصدر الفروق في هذين البعدين استخدام نتائج اختبار Scheffe وكانت النتائج كما في الجدول (5.20) فيما يلي:

جدول 5.20: نتائج اختبار Scheffe للفروق في إجابات المبحوثين حول واقع تخطيط المدن في مدينة دورا تعزى لعامل مكان السكن

البعد	مكان السكن (I)	مكان السكن (J)	الفرق في الوسط الحسابي (I-J)	الدلالة الإحصائية
واقع تخطيط المدن	داخل مدينة دورا	قرى وبلدات مدينة دورا التي تتبع تنظيم بلدياتها	.23730*	.018
واقع استخدامات الأراضي	داخل مدينة دورا	قرى وبلدات مدينة دورا التي تتبع تنظيم بلدياتها	.22352*	.027

ومن الجدول (5.20)، نلاحظ بأن الفروق في استجابات المبحوثين حول واقع تخطيط المدن، كانت بين من يسكنون داخل مدينة دورا وبين من يسكنون قرى وبلدات مدينة دورا التي تتبع تنظيم بلدياتها، وكانت هذه الفروق لصالح من يقطنون داخل مدينة دورا، وبدلالة بلغت (0.018) ويمكن تفسير هذه

الفروق في كون القاطنين داخل المدينة يرون بضرورة وأهمية تخطيط المدن ومتغيراته بشكل أكبر ممن يقطنون في القرى والبلدات كما ان المدينة متقدمة عن الريف بالتخطيط وبذلك فان سكان المدينة اعتادوا ان يروا أثر التخطيط وعلاقته بجودة حياة السكان.

كما يبين الجدول السابق وجود فروق في استجابات المبحوثين حول واقع استخدامات الأراضي، وكانت دلالة هذه الفروق متوسطة القوة بلغت (0.027) بين من يقطنون داخل مدينة دورا وبين من يقطنون في القرى والبلدات التي تتبع تنظيم بلديات مدينة دورا، وكانت لصالح من يسكنون مدينة دورا ويعود ذلك لنفس تعليل الباحثة للنتيجة السابقة.

وبناءً على ما سبق؛ تكون الفرضية الفرعية السادسة المنبثقة عن الفرضية الثانية للدراسة، قد تم التحقق من خطأها حيث تبين وجود فروق في استجابات المبحوثين في بعدي تخطيط المدن، واستخدامات الأراضي وبالتالي تم رفض الفرضية وقبول الفرض البديل لها.

ومن خلال التحقق من الفرضيات الفرعية السابقة والتي انبثقت عن الفرض الرئيسي الثاني للدراسة، نخلص إلى النتائج التي يبينها الجدول (5.21) التالي:

جدول 5.21: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة

الفرض الرئيسي	الفرض الفرعي	نتيجة اختبار الفرض الفرعي	النتائج
الفرض الرئيسي الثاني	الفرض الفرعي الأول	صحة الفرضية الفرعية	قبول الفرضية الفرعية
	الفرض الفرعي الثاني	صحة الفرضية الفرعية	قبول الفرضية الفرعية
	الفرض الفرعي الثالث	خطأ الفرضية الفرعية	رفض الفرضية الفرعية
	الفرض الفرعي الرابع	صحة الفرضية الفرعية	قبول الفرضية الفرعية
	الفرض الفرعي الخامس	صحة الفرضية الفرعية	قبول الفرضية الفرعية
	الفرض الفرعي السادس	خطأ الفرضية الفرعية	رفض الفرضية الفرعية

ومن خلال نتائج الجدول (5.21)، فإن الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة تم التحقق من خطأها، وبالتالي رفضها وقبول الفرض البديل والذي يقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لواقع التخطيط العمراني في مدينة دورا، تعزى للعوامل التالية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الصفة، مكان السكن)، حيث كانت هناك فروق في مجالات وأبعاد التخطيط العمراني تعزى لعوامل المؤهل العلمي ومكان السكن.

5.3.3 نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا، تعزى للعوامل التالية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الصفة، مكان السكن).

ولاختبار الفرضية الرئيسية الثالثة، تم تقسيمها إلى عدة فرضيات فرعية كما يلي:

1. الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لتحقيق التنمية المستدامة في مدينة دورا، تعزى لعامل الجنس.

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم إجراء عدة اختبارات، حيث تم إجراء اختبار T للعينات المستقلة Independent Sample T-test، لرصد الفروق في مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا والتي تعزى لمتغير الجنس، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.22) التالي:

جدول 5.22: نتائج اختبار T للعينات المستقلة للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة تعزى لمتغير الجنس

الأبعاد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية
البعد الاقتصادي للتنمية	ذكر	150	2.97	.676	229	-1.036	.301
	أنثى	81	3.07	.658			
البعد الاجتماعي للتنمية	ذكر	150	3.15	.589	229	-1.759	.080
	أنثى	81	3.28	.503			
البعد البيئي للتنمية	ذكر	150	2.39	.490	229	-2.086	.038
	أنثى	81	2.53	.455			
الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة	ذكر	150	2.84	.494	229	-1.843	.067
	أنثى	81	2.96	.439			

ومن الجدول (5.22)، نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة في الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل الجنس، وذلك وفقاً لقيمة t المحسوبة للدرجة الكلية لهذا المستوى والدلالة الإحصائية الخاصة بها والتي كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05).

غير أنه يلاحظ وجود فروق ذات دلالة معنوية عند مستوى الدلالة في إجابات المبحوثين حول واقع تحقق التنمية المستدامة ببعدها البيئي، حيث كانت قيمة t المحسوبة لهذه الفروق في هذا البعد (2.086-) بدلالة إحصائية أقل من مستوى الدلالة بلغت (0.038)، وكانت هذه الفروق لصالح الإناث وهو ما يمكن تفسيره بالاهتمام الأكبر لدى النساء في النواحي البيئية.

وما سبق؛ تكون الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية الثالثة قد تم التحقق من خطأها، وتم قبول الفرض البديل.

2. الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا، تعزى لعامل العمر.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، للتعرف على الفروق في اتجاهات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا تعزى لعامل الفئة العمرية، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.23) التالي:

جدول 5.23: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل العمر

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	3	3.932	1.311	2.993	.052
	داخل المجموعات	227	99.410	.438		
	المجموع	230	103.342			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	3	.745	.248	.782	.505
	داخل المجموعات	227	72.110	.318		
	المجموع	230	72.855			
البعد البيئي	بين المجموعات	3	3.263	1.088	4.928	.002
	داخل المجموعات	227	50.104	.221		
	المجموع	230	53.367			
الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة	بين المجموعات	3	2.264	.755	3.397	.019
	داخل المجموعات	227	50.431	.222		
	المجموع	230	52.695			

ومن نتائج الجدول (5.23)، نجد بأن هناك فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها مجتمعة في مدينة دورا تعزى

للفئة العمرية، حيث كانت قيمة F لهذه الدرجة (3.397) وبدلالة إحصائية بلغت (0.019) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كما لوحظ وجود فروق في البعد البيئي والذي بلغت قيمة F له (4.928) وبدلالة هي الأقوى من بين الأبعاد والدرجة الكلية بلغت (0.002).

ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم استخدام نتائج اختبار Scheffe وكانت النتائج كما في الجدول (5.24) فيما يلي:

جدول 5.24: نتائج اختبار Scheffe للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل الفئة العمرية

البعد	الفئة العمرية (I)	الفئة العمرية (J)	الفرق في الوسط الحسابي (I-J)	الدلالة الإحصائية
البعد البيئي	31 - 40 عام	41 - 50 عام	*.25595	.016
		51 عام فأعلى	*.29869	.023
الدرجة الكلية لتحقيق التنمية المستدامة	31 - 40 عام	41 - 50 عام	*.22406	.048

ومما سبق، نلاحظ بأن الفروق كانت في متوسطات إجابات المبحوثين في البعد البيئي لصالح من هم في الفئة العمرية (31-40 عام) على حساب من هم في الفئتين العمريتين (41-50 عام، 50 عام فأعلى)، وكانت الفروق اقوى على حساب من هم في الفئة العمرية (41-50 عام) حيث بلغت دلالتها (0.016)، وهو ما يمكن تفسيره في أن المبحوثين في الفئة العمرية (31-40 عام) قد عايشوا الاهتمام العالمي الكبير في مجال البيئة والبعد البيئي أكثر من غيرهم من الفئات الأعلى سناً.

كذلك نلاحظ فروق في استجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لتحقيق التنمية المستدامة تعزى للفئة العمرية وكانت هذه الفروق لصالح من هم في الفئة العمرية (31-40 عام) على حساب من هم في الفئة العمرية (41-50 عام) بدلالة ضعيفة بلغت قيمتها (0.048).

ومما سبق، تكون الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة قد تم التحقق من خطأها وتم رفضها والقبول بالفرض البديل لها.

3. الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا، تعزى لعامل المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الثانية، تم إجراء تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، للتعرف على الفروق في اتجاهات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا تعزى لعامل الفئة العمرية، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.25) التالي:

جدول 5.25: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل المؤهل العلمي

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدالة الإحصائية
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	2	1.292	.646	1.443	.238
	داخل المجموعات	228	102.051	.448		
	المجموع	230	103.342			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	2	2.132	1.066	2.997	.054
	داخل المجموعات	228	70.723	.310		
	المجموع	230	72.855			
البعد البيئي	بين المجموعات	2	1.253	.627	2.742	.067
	داخل المجموعات	228	52.114	.229		
	المجموع	230	53.367			
الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة	بين المجموعات	2	1.362	.681	3.024	.051
	داخل المجموعات	228	51.334	.225		
	المجموع	230	52.695			

ومن الجدول (5.25) السابق، نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة في استجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل المؤهل العلمي، وذلك وفقاً لقيمة F ودلالاتها الإحصائية التي كانت أعلى من مستوى الدلالة (0.05). وبالتالي تكون الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة قد تم التحقق من صحتها والقبول بها.

4. الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لتحقيق التنمية المستدامة في مدينة دورا، تعزى لعامل التخصص.

للتحقق من صحة هذه الفرضية، تم إجراء عدة اختبارات، حيث تم إجراء اختبار T للعينات المستقلة Independent Sample T-test، لرصد الفروق في مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا والتي تعزى لعامل التخصص، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.26) التالي:

جدول 5.26: نتائج اختبار T للعينات المستقلة للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة تعزى لعامل التخصص

الأبعاد	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة t المحسوبة	الدلالة الإحصائية
البعد الاقتصادي للتنمية	هندسي	108	3.05	.610	229	1.012	.313
	تخصصات أخرى	123	2.97	.718			
البعد الاجتماعي للتنمية	هندسي	108	3.13	.558	229	-1.848	.066
	تخصصات أخرى	123	3.26	.561			
البعد البيئي للتنمية	هندسي	108	2.39	.427	229	-1.302	.194
	تخصصات أخرى	123	2.47	.523			
الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة	هندسي	108	2.86	.444	229	-.683	.495
	تخصصات أخرى	123	2.90	.507			

ومما سبق، نلاحظ عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا تعزى لعامل التخصص، وكانت جميع قيم t المحسوبة ودلالاتها الإحصائية للمستوى الكلي والأبعاد أعلى من مستوى الدلالة (0.05). وبناءً على ذلك؛ تكون الفرضية الفرعية الرابعة للفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة قد تم التحقق من صحتها والقبول بها.

5. الفرضية الفرعية الخامسة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا، تعزى لعامل الصفة.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية الخامسة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، للتعرف على الفروق في اتجاهات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا تعزى لعامل الصفة، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.27) التالي:

جدول 5.27: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل الصفة

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	2	2.159	1.080	2.433	.090

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
	داخل المجموعات	228	101.183	.444		
المجموع		230	103.342			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	2	3.309	1.655	5.425	.005
	داخل المجموعات	228	69.545	.305		
	المجموع	230	72.855			
البعد البيئي	بين المجموعات	2	.625	.312	1.351	.261
	داخل المجموعات	228	52.742	.231		
	المجموع	230	53.367			
الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة	بين المجموعات	2	1.741	.871	3.896	.022
	داخل المجموعات	228	50.954	.223		
	المجموع	230	52.695			

ومما سبق، نلاحظ وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (0.05) في استجابات الباحثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعدها في مدينة دورا تعزى لعامل الصفة، وذلك من خلال قيمة F للدرجة الكلية لهذا المستوى والتي بلغت (3.896) ودلالاتها الإحصائية التي كانت قيمتها (0.022) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05)، كذلك تبين وجود فروق دالة إحصائية في مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي تبعاً لعامل الصفة.

ولمعرفة مصادر هذه الفروق، تم استخدام نتائج اختبار Scheffe وكانت النتائج كما في الجدول (5.28) فيما يلي:

جدول 5.28: نتائج اختبار Scheffe للفروق في إجابات الباحثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل الصفة

البعد	الصفة (I)	الصفة (J)	الفرق في الوسط الحسابي (I-J)	الدلالة الإحصائية
البعد الاجتماعي	موظف في مؤسسة حكومية	بلا صفة وظيفية (مواطن عادي يسكن أو يعمل في مدينة دورا)	.24893*	.007
	شريكة في التخطيط العمراني لمدينة دورا			
الدرجة الكلية لتحقيق التنمية المستدامة	موظف في مؤسسة حكومية	بلا صفة وظيفية (مواطن عادي يسكن أو يعمل في مدينة دورا)	.18092*	.029
	شريكة في التخطيط العمراني لمدينة دورا			

ومما سبق، نجد بأن مصدر الفروق في استجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة بدرجة الكلية وبعدها الاجتماعي وفقاً لعامل الصفة، كانت لصالح من يحملون صفة (موظف في مؤسسة حكومية شريكة في التخطيط العمراني لمدينة دورا) وبين من هم (بلا صفة وظيفية - مواطن عادي)، وكانت هذه الفروق كبيرة في البعد الاجتماعي حيث بلغت دلالتها (0.007) فيما كانت دلالة متوسطة القوة في الدرجة الكلية حيث بلغت قيمة الدلالة (0.029)، ويمكن تفسير هذه الفروق في أن من يعملون في المؤسسات الشريكة في التخطيط العمراني لمدينة دورا لديهم الفهم الأكبر لمتطلبات التنمية المستدامة اجتماعية وكمياً وارتباطها في التخطيط بواقع عملهم أكثر ممن هم في صفة المواطن العادي.

ومن النتائج السابقة، تكون الفرضية الفرعية الخامسة للفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة قد تم التحقق من خطأها، وتم رفضها وقبول الفرض البديل.

6. الفرضية الفرعية السادسة المنبثقة عن الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا، تعزى لعامل مكان السكن.

للتحقق من صحة الفرضية الفرعية السادسة، تم إجراء تحليل التباين الأحادي One way analysis of variance، للتعرف على الفروق في اتجاهات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا تعزى لعامل مكان السكن، وكانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (5.29) التالي:

جدول 5.29: نتائج تحليل التباين الأحادي للفروق في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعامل مكان السكن

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	الدلالة الإحصائية
البعد الاقتصادي	بين المجموعات	2	4.023	2.012	1.618	.211
	داخل المجموعات	228	99.319	.436		
	المجموع	230	103.342			
البعد الاجتماعي	بين المجموعات	2	.964	.482	1.528	.219
	داخل المجموعات	228	71.891	.315		
	المجموع	230	72.855			
البعد البيئي	بين المجموعات	2	.240	.120	.515	.598
	داخل المجموعات	228	53.127	.233		
	المجموع	230	53.367			
الدرجة الكلية لمستوى	بين المجموعات	2	.682	.341	1.495	.226

الأبعاد	مصدر التباين	درجة الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
تحقق التنمية المستدامة داخل المجموعات	228	52.013	.228			
المجموع	230	52.695				

ومن الجدول (5.29)، يتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا تعزى لعامل مكان السكن، وذلك وفقاً لقيمة F لهذه الدرجة والأبعاد جميعها والتي كانت دلالتها أعلى من مستوى الدلالة (0.05)، وبذلك تكون الفرضية الفرعية السادسة للفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة قد تم التحقق من صحتها وقبولها.

ومن خلال التحقق من الفرضيات الفرعية السابقة والتي انبثقت عن الفرض الرئيسي الثالث للدراسة، نخلص إلى النتائج التي يبينها الجدول (5.30) التالي:

جدول 5.30: نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة

الفرض الرئيسي	الفرض الفرعي	نتيجة اختبار الفرض الفرعي	النتائج
الفرض الرئيسي الثالث	الفرض الفرعي الأول	خطأ الفرضية الفرعية	قبول الفرض البديل
	الفرض الفرعي الثاني	خطأ الفرضية الفرعية	قبول الفرض البديل
	الفرض الفرعي الثالث	صحة الفرضية الفرعية	قبول الفرضية الفرعية
	الفرض الفرعي الرابع	صحة الفرضية الفرعية	قبول الفرضية الفرعية
	الفرض الفرعي الخامس	خطأ الفرضية الفرعية	قبول الفرض البديل
	الفرض الفرعي السادس	صحة الفرضية الفرعية	قبول الفرضية الفرعية

ومن خلال نتائج الجدول (5.30)، فإن الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة تم التحقق من خطأها، وبالتالي رفضها وقبول الفرض البديل والذي يقول بوجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات المبحوثين حول الدرجة الكلية لمستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في مدينة دورا، تعزى للعوامل التالية: (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، التخصص، الصفة، مكان السكن)، حيث كانت هناك فروق في مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى لعوامل الجنس، الفئة العمرية، والصفة.

5.4 مناقشة النتائج

نلاحظ بان الاهداف و السؤال والفرضية الرئيسة للدراسة والتي تربط بين التخطيط العمراني بأبعاده ومستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا كأنموذج تؤكد بان واقع تخطيط المدينة توافق مع مشكلة الدراسة وهي ضعف مستوى التخطيط في مدينة دورا والذي يعود الى عدة اسباب من اهمها الاحتلال اضافة الى ان المدينة مدينة قديمة وهناك واقع مفروض فيها عملت البلدية من خلال المخططات الهيكلية المتعاقبة على معالجة نقاط الضعف الا انها لم تنجح وهي بحاجة الى منهجيات واساليب تخطيط جديدة تحتاج لموازنات وكوادر فنية مؤهلة مثلا لحل مشاكل الازدحام المروري في مركز المدينة اضافة الى تحسين واقع القطاع البيئي والمتأثر سلبا بعدم تشغيل نظام الصرف الصحي نتيجة سياسات الاحتلال الجائرة اضافة الى عدم توفر التمويل لاستكمال المشروع ليغطي كافة احياء المدينة ، اضافة الى ان الاجابات لمجتمع عينة الدراسة والتي امتازت بانها معظمها من حملة الشهادات العلمية بان تحليل نتائج الدراسة انسجم مع التقرير التشخيصي للقطاعات التنموية في المدينة وذلك حسب ما ورد في الخطة الاستراتيجية للمدينة والتي تتوافق مع تقرير الحكم المحلي لعام 2021 لقياس الهدف الحادي عشر للتنمية المستدامة في فلسطين.

و بناء على نتائج هذا البحث والتي جاءت مترابطة بين الفرضيات والأهداف والنتائج واعتمادا على الدراسات والأدبيات السابقة والتي شرحت عناصر التنمية العمرانية على المستوى الغربي والعالمي فقد تم وضع الاستنتاجات والتوصيات التي من شأنها أن تساعد العاملين في قطاع التخطيط العمراني والخطط التنموية في وضع مخططاتهم على هذه الأسس المهنية المستدامة و أن البحث استكشف المشاكل التنموية في مدينة دورا ووضع لها توصيات من شأنها ان تحسن وتعزز واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا ليلبي احتياجات السكان بتلبية متطلبات التنمية المستدامة ضمن الامكانيات والموارد في المدينة.

وبهذا تكون الرسالة قد حققت الهدف منها وقدمت وثيقة علمية متكاملة للعاملين في هذا القطاع في مدينة دورا وكذلك في المدن الفلسطينية الاخرى مع مراعاة الخصوصية الخاصة بكل مدينة على حدا.

النتائج والتوصيات

6.1 مقدمة

يتضمن هذا الفصل النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مع الأخذ بعين الاعتبار أسئلة الدراسة وفرضياتها وأهدافها، بالإضافة إلى تحليل نتائج الدراسة ومقارنتها بنتائج الدراسات السابقة إن وجدت، والخروج ببعض التوصيات بالاستناد إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

6.2 ملخص نتائج الدراسة

فيما يلي استعراض للنتائج التي خلصت إليها الدراسة من حيث:

6.2.1 ملخص النتائج المتعلقة بالعوامل الديمغرافية:

1. كانت نسبة التمثيل الأعلى في عينة الدراسة للذكور حيث بلغت نسبتهم (64.9%) فيما كانت نسبة الإناث (35.1%).

2. كانت نسبة التمثيل الأعلى في عينة الدراسة لمن كانت أعمارهم (41-50 عام) بواقع (35.1%) فيما كانت نسبة التمثيل الأقل لمن هم في الفئة العمرية (51 فأعلى) بواقع (16.9%).

3. من حيث الدرجة العلمية فقد بينت النتائج درجة كبيرة من التعليم في المدينة حيث بلغت نسبة تمثيل من يحملون شهادات بكالوريوس فأعلى من عينة الدراسة (92.2%).

4. من حيث التخصصات العلمية، فقد كان التمثيل الأعلى في عينة الدراسة ممن يحملون مؤهلات في تخصصات غير هندسية (تخصصات أخرى) بواقع (53.2%) فيما كانت نسبة من يحملون تخصصات هندسية (46.8%).

5. العاملون في مؤسسات حكومية شريكة في التخطيط الحضري لمدينة دورا كان تمثيلهم الأعلى في عينة الدراسة بواقع (43.3%)، وتقارب ذلك مع تمثيل المواطنين العاديين الساكنين في

المدينة والذين بلغت نسبتهم من عينة الدراسة (42.0%)، فيما كانت نسبة العاملين في الهيئات المحلية (14.7%) وهي الأقل من حيث التمثيل.

6. بالنسبة لمكان السكن، كان التمثيل لمن يسكن داخل المدينة بواقع (60.6%)، بينما النسبة الأقل كانت لمن يسكنون مناطق في دورا لا تتبع تنظيم بلدياتها بواقع (14.7%).

6.2.2 ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول للدراسة:

1. أظهرت نتائج الدراسة أن واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا كان متوسطاً، حيث جاءت الدرجة الكلية التي تقيس هذا الواقع بنسبة متوسطة بلغت (65.6%)، وهو ما يتوافق والمقابلات التي قامت الباحثة بإجرائها ومع التقرير التشخيصي للخطة الاستراتيجية لمدينة دورا (2021-2018)

2. من خلال الأبعاد التي تم دراستها في واقع التخطيط العمراني، تبين أن واقع القوانين والأنظمة جاء بدرجة مرتفعة بلغت (76.2%) وهو ما تفسره الباحثة بوجود التشريعات والقوانين النازمة في هذا المجال، وليس المشكلة في هذه الأنظمة ووجودها بقدر ما هي المشكلة في إيجاد آليات لتنفيذ القوانين وتطبيقها على الجميع دون استثناء، إضافة إلى تطوير وتحديث هذه القوانين والأنظمة والتشريعات لتلاءم الحداثة التي تمر بها المدن الفلسطينية والخصوصية إضافة الى تحدياتها.

3. أظهرت النتائج أن مستوى تخطيط المدن في دورا جاء بدرجة متوسطة بلغت نسبتها (67.4%)، وتظهر إجابات من تمت مقابلتهم بأن المخطط الهيكلي للمدينة مخطط قديم يحتاج إلى التحديث والتطوير

4. تبين النتائج بأن تخطيط المدن الفلسطينية بشكل عام ودورا بشكل خاص تأثرت ولا زالت تتأثر بسياسات الاحتلال الإسرائيلي، حيث بلغت نسبة الموافقة على ذلك (83.8%).

5. إن من أهم السمات الإيجابية التي تحسب لمدينة دورا هي خصائصها الطبيعية وموقعها الجغرافي، حيث نجد بأن (74.2%) من المبحوثين يرون بأن ذلك يسهل من إجراء تخطيط المدينة.

6. تراعي إجراءات التخطيط في المدينة الواقع الاجتماعي للقائنين فيها من حيث العادات والتقاليد وذلك بدرجة كبيرة بلغت نسبتها (71.2%)، وهو ما تمتاز به المدينة.

7. إن مراعات متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة في مدينة دورا خلال التخطيط كان بدرجة متوسطة بلغت نسبتها (55.2%).

8. بينت النتائج أن تخطيط المدينة الحالي يلبي الاحتياجات الاقتصادية للسكان بدرجة متوسطة بلغت (61.0%)، كذلك تبين بأن الاعتماد على الدراسات القطاعية العلمية الحديث عند وضع الخطط الخاصة بالمدينة هو بدرجة متوسطة أيضا بنسبة (64.2%).
9. تُظهر النتائج أن واقع استخدامات الأراضي في مدينة دورا جاء بدرجة متوسطة بلغت نسبتها (64.6%)، وتبين النتائج في هذا المجال بأن الأهمية والأولوية في تخطيط استخدامات الأراضي في المدينة تأتي لصالح الأبنية السكنية وذلك بدرجة موافقة كبيرة بلغت (73.6%)، إضافة إلى موافقة كبيرة بنسبة (73.2%) في أن مشاريع تسوية الأراضي أسهمت في تخطيط استخدامات الأراضي في المدينة.
10. هناك اهتمام بدرجة متوسطة بلغت نسبتها (56.0%) بالتوزيع المناسب للأسواق والمراكز التجارية في تخطيط استخدامات الأراضي في المدينة.
11. هناك اهتمام متوسط بنسبة بلغت (59.0%) في وجود محميات طبيعية ومناطق خضراء مفتوحة ومتعددة الاستخدام تتناسب مع احتياجات المدينة الحالية والمستقبلية لدى تخطيط استخدامات الأراضي.
12. هناك تناسب بدرجة متوسطة بلغت نسبتها (60.6%) في الارتدادات التنظيمية الحالية مع الاحتياجات المستقبلية للمواطنين في المدينة.
13. تشتت المدينة وتقسيمها إلى عدة مخططات هيكلية أفسد عملية تخطيط استخدامات الأراضي في المدينة وهوما أدى إلى وجود حالة انفصال بين المدينة والقرى وبين القرى فيما بينها، وهو ما يجعلها تفقد مقومات التنمية.
14. يحتكم التخطيط العمراني في المدينة إلى القوانين والأنظمة المعمول بها في فلسطين، حيث جاء واقع القوانين والأنظمة في مجال التخطيط العمراني بنسبة مرتفعة بلغت (76.2%)، لكن السؤال المطروح هو مدى كفاءة وفعالية هذه القوانين وقدرتها على تحقيق الضبط المناسب للتخطيط العمراني بأبعاده؟
15. هناك موافقة كبيرة لدى المبحوثين بلغت نسبتها (84.2%) في الحاجة إلى تعديل وتحديث قوانين تنظيم البناء المعمول بها وذلك للحد من التعديات على مخططات المدينة، إضافة إلى نسبة موافقة بلغت (81.8%) وهي نسبة كبيرة ترى بأن القوانين والأنظمة تحتاج لتحديثها بما يتلاءم مع احتياجات المجتمع العمراني ومتطلبات التنمية المستدامة.
16. ان انسجام قوانين تسوية الأراضي المعمول بها مع مخططات البناء والتنظيم الحالية جاءت بدرجة متوسطة بلغت (51.6%)، كذلك نجد بأن ربط الهيئات المحلية لتقديم الخدمات للمواطنين بمدى التزامهم بقوانين وتنظيم وبناء المدينة جاء بدرجة متوسطة بلغت (69.4%).

17. أظهرت النتائج أن واقع تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا جاء بدرجة متوسطة هي الأدنى بين أبعاد التخطيط العمراني، بلغت نسبتها (54.2%).
18. أظهرت النتائج درجة متوسطة بنسبة (63.0%) من انسجام شبكة الشوارع في المدينة والطبوغرافية الخاصة بها، وقدرة متوسطة لهذه الشبكة على خدمة الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمدينة، كما تظهر النتائج بأن شبكة الاتصالات الحالية لديها قدرة متوسطة بلغت نسبتها (61.2%) على مواكبة التطورات الحديثة وخدمة المواطنين مستقبلاً وفقاً لهذه التطورات.
19. تبين النتائج أن نسبة متوسطة بلغت (59.8%) يرون بوجود محطات ترحيل نفايات في المدينة.
20. تبين النتائج عدم وجود شبكة صرف صحي في المدينة، حيث جاءت الاستجابة على ذلك منخفضة بنسبة بلغت (35.0%)، وهو ما يعني عدم قدرة الطرق الحالية في الصرف الصحي في المدينة على تلبية احتياجات القاطنين في المدينة.
21. أظهرت النتائج درجة منخفضة بنسبة (45.4%) تعكس وجود شبكة تصريف لمياه الأمطار في المدينة.
22. بينت النتائج أن مستوى الأخذ بعين الاعتبار للكوارث بأنواعها وقدرة البنية التحتية في المدينة على مواجهتها خلال عملية التخطيط للبنية التحتية كان منخفضاً بنسبة بلغت (49.0%)، وهو ما تشاركه مدينة دورا مع باقي المدن الفلسطينية.
23. إن البنية التحتية في المدينة تقتصر إلى الأصول العلمية والمعايير الخاصة بالبنية التحتية وتحتوي المدينة على الكثير من الطرق الترابية والتي كثير منها تم فتحه في غير المسار المخطط له.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني للدراسة:

1. أظهرت النتائج أن مستوى تحقق التنمية المستدامة ببعدها الاقتصادي في المدينة كان بدرجة متوسطة بلغت نسبتها (60.2%).
2. أظهرت النتائج أن اهتمام الهيئات المحلية والجهات المختصة بالإرث السياحي والتاريخي والديني المتوفر في المدينة متوسطاً بنسبة (65.2%).
3. هناك استهداف بدرجة متوسطة بنسبة (63.2%) للنساء في المشاركة في النشاط الاقتصادي في المدينة من خلال التخطيط في المدينة.

4. إن مستوى دعم البنية التحتية في المدينة للتنمية الاقتصادية متوسطاً بنسبة (53.6%)، كذلك تبين بأن نسبة الاهتمام بعدم التعدي على الأراضي ذات القيمة العالية بالموارد كان متوسطاً بنسبة بلغت (57.4%).
5. إن قوانين وأنظمة البناء المعمول بها في المدينة تدعم وتعزز البعد الاقتصادي للتنمية فيها بدرجة متوسطة بلغت نسبتها (58.8%).
6. أظهرت النتائج أن واقع تحقيق التنمية المستدامة ببعدها الاجتماعي في مدينة دورا جاء بدرجة متوسطة بلغت نسبته (64.0%).
7. أظهرت النتائج أن درجة تشجيع المرأة على التعليم في مجتمع دورا جاءت كبيرة بنسبة بلغت (75.2%) وهو ما يعكس انفتاح المدينة على تعليم المرأة وحقوقها.
8. بينت النتائج أن المؤسسات التعليمية في المدينة قادرة بدرجة كبيرة بلغت نسبتها (70.0%) على تقديم الخدمات لجميع الشرائح المجتمعية في المدينة دون تمييز.
9. بينت النتائج أيضاً أن البنية التحتية في المدينة تدعم التنمية المجتمعية فيها بدرجة متوسطة بلغت نسبتها (55.2%).
10. إن مستوى التشاور مع المجتمع المحلي حول مشاكل المدينة وآليات حلها كان متوسطاً بنسبة بلغت (57.4%).
11. أظهرت النتائج أن قدرة القوانين والأنظمة المتعلقة بالبناء في المدينة على دعم وتعزيز البعد الاجتماعي للتنمية جاءت بدرجة متوسطة بلغت نسبتها (58.6%).
12. بينت النتائج بأن المستوى الكلي لتحقيق التنمية المستدامة ببعدها البيئي في مدينة دورا جاء بدرجة منخفضة بلغت نسبتها (48.8%).
13. إن نسبة الاهتمام من قبل سكان والمؤسسات في المدينة بتخضيرها وزراعة الأشجار كانت نسبة متوسطة بلغت (63.0%).
14. أظهرت النتائج أن درجة الاهتمام بالبعد البيئي للمدينة خلال التخطيط جاء بدرجة متوسطة بلغت نسبتها (58.2%).
15. أظهرت النتائج عجز القوانين والأنظمة في حماية الموارد الطبيعية في المناطق غير الخاضعة تنظيمياً وإدارياً للهيئات المحلية في المدينة، حيث تبين أن قدرة هذه القوانين على حماية هذه الموارد لا تتعدى (39.2%).
16. أظهرت النتائج أن الاعتماد على شبكات الصرف الصحي كان ضعيفاً بدرجة بلغت نسبتها (40.0%) وذلك لعدم وجود هذه الشبكات والاعتماد على طرق غير آمنة لذلك.
17. أظهرت النتائج ضعفاً بنسبة (41.8%) في عملية تصريف المياه بشكل آمن في المدينة.

6.2.3 ملخص النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

1. أظهرت نتائج اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة وجود علاقة طردية متوسطة ذات اتجاه إيجابي بين التخطيط العمراني بأبعاده مجتمعة والمتمثلة في (تخطيط المدن، استخدامات الأراضي، القوانين والأنظمة، والبنية التحتية) وبين مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها مجتمعة (الاقتصادي، الاجتماعي، والبيئي) في مدينة دورا.
2. حيث أظهرت النتائج أن المتغير المستقل والممثل بالتخطيط العمراني وأبعاده يفسر ما نسبته (47.4%) من التباين في المتغير التابع والممثل في التنمية المستدامة بأبعادها وذلك وفقاً لقيمة R-Square للعلاقة والتي بلغت (0.474).
3. من حيث تأثير أبعاد التخطيط العمراني بشكل منفرد على مستوى تحقق التنمية المستدامة بأبعادها في المدينة، فقد بينت النتائج أن هناك تأثير منفرد لكل من بعد تخطيط المدن، وبعد تخطيط البنية التحتية، فيما لم تبين النتائج وجود تأثير بشكل منفرد لبعدي القوانين والأنظمة واستخدامات الأراضي في المدينة.
4. بينت النتائج أن تخطيط المدن هو الأقل تأثيراً بمستوى تحقق التنمية المستدامة في المدينة مقارنة بعدد البنية التحتية، فمن خلال قيمة t لهذا البعد تبين بأن زيادة مستوى تخطيط المدن بواقع وحدة واحدة يؤثر على تحقق مستوى التنمية المستدامة بأبعادها بنسبة (21.2%)، فيما زيادة مستوى تخطيط البنية التحتية بواقع وحدة واحدة يؤثر بشكل أكبر على التنمية المستدامة بنسبة (40.9%).
5. تبين النتائج خطأ الفرضية الثانية للدراسة، والقبول بالفرض البديل والذي ينص على وجود فروق معنوية في استجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في مدينة دورا تعزى للعوامل الديمغرافية.
6. بينت النتائج أن الفروق في استجابات المبحوثين حول واقع التخطيط العمراني في المدينة كانت تعزى لعوامل المؤهل العلمي لصالح من يحملون مؤهلات دبلوم فأقل وبكالوريوس على حساب من يحملون مؤهلات دراسات عليا، وهو ما يمكن تفسيره بأن من يحملون درجات الدبلوم والبكالوريوس يعملون في أعمال فنية مساندة للعملية التخطيطية وهو ما يعني إدراكهم للحالة على أرض الواقع أكثر من غيرهم، كما بينت النتائج وجود فروق تعزى لمكان السكن وكانت بين من يسكنون داخل المدينة على حساب من يسكنون في القرى والبلدات التابعة لتنظيمها لبلديات مدينة دورا، وهو ما يمكن تفسيره باهتمام سكان المدينة بالتخطيط العمراني وأهميته أكثر من القاطنين في القرى والبلدات.

7. أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثالثة للدراسة خطأ الفرضية، والقبول بالفرض البديل الذي ينص على وجود فروق معنوية في إجابات المبحوثين حول مستوى تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا تعزى للعوامل الديمغرافية.
8. أظهرت النتائج أن الفروق كانت في عوامل الجنس وكانت لصالح الإناث على حساب الذكور، وهو ما يمكن تفسيره باهتمام النساء بالتنمية البيئية والاجتماعية بشكل أكبر من الذكور، كذلك لوحظ فروق تعزى لمتغير الفئة العمرية وكانت هذه الفروق في البعد البيئي منفرداً والدرجة الكلية كانت الفروق لصالح من هم في الفئة العمرية (31-40 عام) على حساب من هم في الفئات العمرية الأعلى، وهو ما يمكن تفسيره بمعايشة هذه الفئة العمرية بالاهتمام المحلي والعالمي للبيئة والتنمية المستدامة بعكس من هم في الفئات العمرية الأكبر.
9. كذلك تبين وجود فروق تعزى لعامل الصفة، وكانت هذه الفروق في الدرجة الكلية لتحقيق التنمية المستدامة وكذلك في البعد الاجتماعي منفرداً، وكانت لصالح من يحملون صفة (موظف في مؤسسة حكومية شريكة في التخطيط الحضري لمدينة دورا) على حساب من هم بلا صفة (المواطنون العاديون)، وهو ما يمكن تفسيره بكون من يعملون في مؤسسة حكومية شريكة لديهم الفهم الأكبر لمتطلبات التنمية المستدامة إضافة إلى تغليبهم المصلحة العامة على أي مصلحة في هذا المجال.

6.3 الاستنتاجات

- من خلال النتائج السابقة، خرجت الدراسة بعدة استنتاجات أهمها:
- من خلال النتائج السابقة، خرجت الدراسة بعدة استنتاجات أهمها:
1. التخطيط الحضري اداه مهمة من ادوات تحقيق التنمية المستدامة في المدن الفلسطينية.
 2. الوضع القائم في البلديات هو تنظيم لمدنها وبلداتها ولم يرقى لمستوى التخطيط ويتجلى ذلك بوضوح في ضعف الامكانيات في جميع القطاعات.
 3. بعيدا عن تحديات التنمية اظهرت النتائج ضعف منظومة التخطيط وآليات ربطه بأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.
 4. تقتصر مدينة دورا الى التكامل بالتخطيط مع محيطها مما حرماها من وجود مشاريع استراتيجية تقود الى تحقق التنمية المستدامة.
 5. العنصر البشري في مدينة دورا بحاجة لتأهيل وتدريب ليصبح مدركا لآليات التخطيط المستدام.

6. العلاقة بين جودة عملية التخطيط والامكانيات والموارد علاقة طردية بالتالي لا وجود لعملية تخطيط حقيقية في مدينة دورا في ظل وجود محددات وعوائق التنمية وأهمها سيطرة الاحتلال على الموارد الأساسية في عملية التخطيط وهي الماء والكهرباء إضافة الى سيادتها على الارض في المناطق المسماة (ج).
7. صراعنا مع الاحتلال على تثبيت الارض والذي يجعل الهيئات المحلية والحكومية تعزز وتدعم الانتشار الغير مخطط للسكان في الاراضي المسماة (ج)، من خلال تقديم الخدمات الأساسية لهم لتعزيز صمودهم ترهق البلديات وتوسع حدودها دون فحص المبررات العلمية لذلك وعدم قدرتها على تخطيط المناطق التي تضم لحدودها بناء على هذا الهدف وهذا ما يتطابق مع تقرير الحكم المحلي 2021 حول الهدف الحادي عشر من اهداف التنمية المستدامة.
8. مدينة دورا هشة وغير آمنة وغير مستجيبة لمقاومة الازمات والكوارث ببعديها البيئي والاقتصادي، وذلك يظهر من نتائج تحليل ابعاد التنمية المستدامة البيئي منخفضة 48.8% والاقتصادي متوسطة وبلغت 60.2% وتحليل واقع تخطيط البنية التحتية والذي جاءت نتائجه منخفضة 54.2%.
9. تميز البعد الاجتماعي بين ابعاد التنمية المستدامة حيث تتميز مدينة دورا بحفاظها على الروابط الاجتماعية حيث يمتاز مجتمع مدينة دورا بانه مجتمع متعاون مستجيب لمتطلبات وابعاد التنمية المستدامة اجتماعيا ومبادر ويبرز ذلك خلال ازمة كورونا والمبالغ المالية والاعمال التي قدمها المجتمع المحلي والبلدية لدعم وتشغيل المستشفى إضافة الى التعاضد الاجتماعي والذي تمثل بالتبرعات للأسر الضعيفة الاشد تضررا من جائحة كورونا.
10. تداخل استخدامات الأراضي وعدم الالتزام بالمخططات الهيكلية المتعاقبة حيث لا يوجد تحديث وتغيير يتلاءم واحتياجات المواطنين وندرة الاراضي المخصصة للمرافق العامة والمناطق الخضراء.
11. القطاع التنموي الاقتصادي في المدينة متنوع ولكنه غير بارز في مجال محدد وغير موجه.
12. وجود المركزية المالية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية حيث ان عملية تنفيذ الخطط ملقى على عاتق الهيئات المحلية دون وجود دعم وتوفير المخصصات المالية من الحكومة لتنفيذ الخطط.
13. اختلال التوازن البيئي الذي يقود إلى تدهور الموارد الطبيعية، حيث تشكو البيئة العامة في مدينة دورا من العديد من الملوثات للتربة نتيجة لعدم وجود صرف صحي في المدينة، وللوهاء حيث تعاني المدينة من الانتشار العشوائي للمصانع وورش الحرف وعدم وجود تنظيم لآليات

معالجة النفايات الصلبة بالرغم من الاهتمام العام بالمدينة لتصبح مدينة خضراء إلا أن السبل الموصلة لذلك بالحد الأدنى غير متوفرة إجرائياً في البلدية والمؤسسات الشريكة بالتخطيط.

14. نتائج الدراسة تتوافق بشكل كبير مع تقرير الحكم المحلي لعام 2021 الخاص بتقرير الهدف الحادي عشر لأهداف التنمية المستدامة في فلسطين.

6.4 التوصيات

من خلال الاستنتاجات السابقة، خرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها:

1. نوصي لوزارة الحكم المحلي وصندوق تطوير واقرض البلديات بمأسسة وتفعيل دور وحدات التخطيط والتعاون المشترك الناتجة من مشروع المدن المتكاملة للقيام بعمليات التخطيط العمراني المستدام في التجمعات الحضرية على ان يضمن فريق الوحدة بموظفين من الوزارات الشريكة في عملية التخطيط العمراني ووضع منهجية لتفعيل دور التخطيط العمراني والاقليمي المتكامل في إطار منظور اهداف التنمية المستدامة، وذلك بناء على الاستنتاجات رقم (1-5).
2. نوصي لمجلس الوزراء باعتماد سياسات للضغط الدولي على الاحتلال لفرض صلاحيات السلطة الوطنية الفلسطينية على المناطق المصنفة (ج) لتخطيطها والاستفادة من موارد الشعب الفلسطيني فيها وذلك بناء على الاستنتاج التالي: العلاقة بين جودة عملية التخطيط والامكانات والموارد علاقة طردية بالتالي لا وجود لعملية تخطيط حقيقية في مدينة دورا في ظل وجود محددات وعوائق التنمية ناتجة عن سيطرة الاحتلال على الموارد الاساسية في عملية التخطيط المستدام اضافة الى سيادتها على الارض في المناطق المسماة (ج) والطرق الرئيسة بين المحافظات وذلك بناء على الاستنتاجات رقم (6-7).
3. نوصي لوزارة الحكم المحلي بصياغة سياسات وصندوق مالي على المستوى المحلي والاقليمي لمجابهة خطر الكوارث والأزمات اضافة الى ادماج قطاع ادارة الكوارث والازمات ضمن الخطط الاستراتيجية للبلديات والوزارات وتخصيص مخصص مالي بالموازنات التشغيلية والتطويرية وذلك بناء على الاستنتاج رقم (8).
4. نوصي لوزارة الحكم المحلي بتطوير وتحديث القوانين والانظمة الخاصة بالتخطيط والمباني لتتناسب مع الاحتياجات الحضرية المستدامة لسكان المدن مع ترك خصوصية لكل مدينة بما يتناسب مع الميزات الخاصة لكل مدينة وذلك بناء على الاستنتاج رقم (9-10).

5. إعادة النظر بخطط العناقيد الاقتصادية للمحافظات الفلسطينية والاستراتيجيات القطاعية حيث اهتمت المدن الناشئة والتي لا زالت في طور التخطيط والفرصة لا زالت متاحة لتخطيطها تخطيطاً مستدام يحقق اهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة لوزارة الحكم المحلي ويمكن تصنيفها بناءً على الموارد المتوفرة في كل مدينة بحيث يصبح لدينا مدن خليط أي تجمع بين الزراعة والسياحة مثل مدينة دورا مثلاً وذلك بناء على الاستنتاج رقم (11).
6. نوصي لمجلس الوزراء باستحداث استراتيجيات تكفل تخصيص حصة مالية من عائدات ضرائب الاراضي الناتجة من مشاريع تسوية الاراضي في كل مدينة من قبل الحكومة للمشاركة الفعلية بتوفير الامكانيات المالية للبلديات تدعم تنفيذ موازنتها التطويرية للمشاريع الاستراتيجية وذلك بناء على الاستنتاجات رقم (11).
7. نوصي لبلدية دورا بضرورة دمج قطع الاراضي الصغيرة الناتجة من مشروع تسوية الاراضي لأغراض التخطيط في المخطط الهيكلي قيد الاعداد واعادة فرزها بهدف تحقيق المنفعة العامة والخاصة للجميع وذلك بناء على الاستنتاج رقم (12).
8. نوصي لبلدية دورا لتحقيق التخطيط المستدام في مخططها الهيكلي الجديد الاعتماد على نتائج هذه الدراسة والاستدلال بسيناريوهات النمو الحضري الناتجة من مشروع المدن المتكاملة كون مدينة دورا ضمن تجمع الخليل الحضري والذي يستهدفه المشروع لتحسين وتعزيز اليات التخطيط المستدام فيها على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك بناء على الاستنتاجات (2-3-4-11).
9. نوصي لصندوق واقراض البلديات بالتعديل والتطوير على معايير تصنيفها للبلديات بحيث تشمل مؤشرات في إطار تحقق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة في المدن والبلدات الفلسطينية ومدى قدرتها على ان تكون مدينة قادرة على ادارة الازمات والمخاطر وذلك بناء على الاستنتاج رقم (13).
10. نوصي للبلدية بالبحث عن اليات للاستثمار بمشاريع التدوير والطاقة المتجددة سواء من خلالها مباشرة او بتشجيع القطاع الخاص على ذلك كما العمل على تشجيع المواطنين على استغلال الموارد الطبيعية ما أمكن وذلك من خلال بعض التسهيلات بالإجراءات وطرح العديد من الاساليب التشجيعية لهم.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

إبراهيم، مصطفى. (2012). أثر الخصائص المكانية في آليات التنمية. مجلة كلية الآداب، 102، 740-705.

أبو النصر، مدحت، محمد، ياسمين. (2017). التنمية المستدامة: مفهوما - أبعادها - مؤشراتها. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

أبو سمرة، محمود، الطيطي، محمد. (2020). مناهج البحث العلمي من التبیین إلى التمكين. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

أبو صالح، محمد صبحي. (2001). الطرق الإحصائية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

أبو قرع، دعاء. (2018). التحولات الحضرية في التجمعات السكانية لجبال فلسطين الوسطى: نعلين وعین بیروء کدراسة مقارنة. بیرزیت، فلسطين: جامعة بیرزیت (رسالة ماجستير غير منشورة).

أبو وعر، شیرین. (2008). إدارة البلديات وأثرها على تخطيط المدن في فلسطين. رام الله، فلسطين: جامعة بیرزیت، (رسالة ماجستير غير منشورة).

أحمد، إلهام. (2021). التنمية المستدامة والتمكين السياسي: واقع المرأة العربية. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.

الأمم المتحدة. (2019). تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019. نيويورك: الأمم المتحدة.

الأمم المتحدة. (2020). التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020. بيروت: الأمم المتحدة الإسكوا.

الأمم المتحدة. (2017). الخطة الحضرية الجديدة: اللغة العربية. أبو ظبي: الأمم المتحدة، إدارة الموءل الثالث.

باهي، مصطفى، الأزهری، منى. (2010). معجم المصطلحات الإحصائية: إنجلیزی-عربی-عربی-إنجلیزی. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

البریدی، عبد الله. (2015). التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي. الرياض: العبيكان للنشر.

بلدية دورا. (2011). الخطة الاستراتيجية 2011-2016. دورا: بلدية دورا.

بلدية دورا. (2017). الخطة الاستراتيجية (2018-2021). دورا: بلدية دورا.

- بلدية دورا. (2021). بيانات قسم GIS في البلدية، دورا: بلدية دورا.
- بلدية دورا. (2021). دائرة العلاقات العامة - صورة لمدينة دورا، دورا: بلدية دورا.
- برنامج الموثل. (2021). تقرير حالة حول تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة. رام الله: وزارة الحكم المحلي وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.
- بن غضبان، فؤاد. (2020). التخطيط والتنمية من منظور جغرافي. عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- التميمي، عبد الرحمن، الرابي، أيمن. (2016). كتيب إرشادي " تخطيط خدمات البنية التحتية في الحكم المحلي". رام الله: وزارة الحكم المحلي الفلسطينية.
- جميل، عبد الكريم أحمد. (2017). التنمية البشرية الحديثة. الرياض: الجنادرية للنشر والتوزيع.
- حسنين، أحمد. (2020). التدريب الاستراتيجي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة للموارد البشرية. عمان: مجموعة اليازوري للنشر والتوزيع.
- الدودة، مشعل. (2018). تحليل وتقييم استخدامات الأراضي في محافظة الخليل واستراتيجيات تخطيطها. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية. (رسالة ماجستير غير منشورة).
- الدوري، زكريا، العزاوي، نجم، العملة، شفيق، السكارنة، بلال، عبد القادر، محمد. (2020). مبادئ ومداخل الإدارة ووظائفها في القرن الحادي والعشرين. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- دوريدي، رجاء. (2000). البحث العلمي أساسيات النظرية وممارسته العملية. دمشق: دار الفكر.
- زعر، وحيد. (2014). المخططات التفصيلية ومدى ملاءمتها لتطبيق مبادئ الاستدامة في قطاع غزة (حالة دراسية بلدية خان يونس). غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية - غزة (رسالة ماجستير غير منشورة).
- سنان، أبو القاسم. (2017). المخططات الحضرية وواقع استعمالات الأرض في مدينة الخمس. المؤتمر الاقتصادي الأول للاستثمار والتنمية في منطقة الخمس، (الصفحات 1-27). الخمس.
- شلال، هادي. (2014). تقييم استعمالات الأرض الحضرية منطقة الدراسة /مدينة السماوة. بغداد، العراق: جامعة بغداد (رسالة ماجستير غير منشورة).

- صقر، أحمد. (2020). التخطيط والسياسة الاجتماعية: المفاهيم والأطر والآليات. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- الضامن، منذر. (2006). أساسيات البحث العلمي. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- طعمة، حسين، حنوش، إيمان. (2009). أساليب الإحصاء التطبيقي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- طواهرية، أحلام. (2015). وصول تخطيط المدن إلى المنظمات الدولية: دراسة تحليلية لرؤية برنامج استراتيجية تنمية المدن في تخطيط المدينة. مجلة الفكر، 12، 439-473.
- عبد الله، محمد. (2011). اقتصاديات الموارد والبيئة. الرياض: النشر العلمي والمطابع.
- علوان، كريم، الحنكاوي، وحدة. (2017). دور البنية التحتية الحضرية في التنمية المستدامة للمدن. مجلة جامعة بابل، 1(25)، 1989-2007.
- عمار، هبة. (2011). دور المدن الجديدة في التنمية الحضرية في إطار مراحل التنمية الاقتصادية. القاهرة، مصر: جامعة القاهرة (رسالة ماجستير غير منشورة).
- عويس، إيفانا. (2017). التخطيط المكاني واستدامة الموارد الطبيعية في الضفة الغربية: محافظات نابلس، رام الله والبيرة، طوباس كحالة دراسية. بيرزيت، فلسطين: جامعة بيرزيت (رسالة ماجستير غير منشورة).
- عيد، محمد الشيخ. (2015). المعايير التخطيطية للمدينة بين الأصالة والمعاصرة. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية - غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة).
- غنيم، عثمان. (2001). تخطيط واستخدام الأرض الريفي الحضري (إطار جغرافي عام). عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- فراح، رشيد، فرحي، كريمة. (2018). الشراكة بين القطاعين العام والخاص - أداة للإدارة الحديثة في المرافق العمومية وإنشاء البنية التحتية. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- قديد، محمود، الجزراوي، رشيد. (2015). التخطيط الحضري ودور التشريعات التخطيطية في النهوض بعملية التنمية العمرانية. القاهرة: مركز الكتاب الأكاديمي.
- كاظم، محمد. (2018). برنامج تدريبي في التخطيط الحضري (المكاني). عمان: وزارة الحكم المحلي الفلسطينية وصندوق إقراض البلديات.
- كافي، يوسف. (2017). التنمية المستدامة. عمان: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

الكبيسي، عامر، وآخرون. (2015). دراسات حول التنمية المستدامة. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار جامعة نايف للنشر.

كردوش، هبة. (2014). استراتيجيات التخطيط المستدام لاستثمارات الأراضي وتوظيف الموارد. حلب، سوريا: جامعة حلب، (رسالة ماجستير غير منشورة).

محمد، أمير. (2019). التخطيط الحضري في السودان والتوجهات المعاصرة نحو التنمية الحضرية المستدامة. مجلة التخطيط العمراني والمجالي، 1(1)، 11-35.

محمد، عمرو. (2020). تخطيط المدن في العمارة الإسلامية: فكر وفنون. القاهرة: وكالة الصحافة العربية.

مسعودي، محمد، وآخرون. (2019). العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي. ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية (الصفحات 203-211). الوادي - الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر.

المغربي، محمد الفاتح. (2020). التخطيط الإداري. القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي. مهورباشة، عبد الحليم. (2018). مبادئ وأسس التخطيط الحضري. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

مشنان، فوزي. (2020). التخطيط الحضري بالجزائر ما بين المفهوم والوظيفة. مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، 9، 42-60.

النجم، عقيل. (2019). التحضر والسكان في الوطن العربي دراسة جغرافية. مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، 45، 285-309.

النصراوي، سكيانة. (2021). خطة 2030 والخطة الحضرية الجديدة: الترابط والاتساق. عمان: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا.

الهيبي، صبري. (2020). التخطيط الحضري. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. الوصال، كمال. (2018). البنية التحتية والاستثمارات العامة في العالم العربي: بين ضرورة التطوير ومعضلة التمويل. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

المراجع الأجنبية

Abuiyada, R. (2018). Traditional Development Theories have failed to Address the Needs of the majority of People at Grassroots Levels with Reference to GAD. International Journal of Business and Social Science, 9(9), 115-119.

- AL-Ghiyadh, M., & Al-Khafaji, S. (2021). The Role of Urban Planning and Urban Design on Safe Cities. IOP Conference Series: Materials Science and Engineering, 1-11.
- Anthopoulos, L., & Vakali, A. (2012). Urban Planning and Smart Cities: Interrelations and Reciprocities. open access at SpringerLink.com, 178-189.
- Bibri, S., Krogstie, J., & Kärrholm, M. (2020). Compact City Planning and Development: Emerging Practices and Strategies for Achieving the Goals of Sustainable Development. Elsevier, 1-35.
- Briassoulis, H. (2011). Factors Influencing Land-Use and Land-Cover Change. LAND USE, LAND COVER AND SOIL SCIENCES, 1, 1-9.
- FAO. (1993). Guidelines for land-use planning. Retrieved 06 03, 2021, from FOOD AND AGRICULTURE ORGANIZATION OF THE UNITED NATIONS: <http://www.fao.org/3/t0715e/t0715e00.htm#Contents>
- Harumain, S., & Morimoto, A. (2013). Factors determining land use and transportation planning achievement in developing countries. WIT Transactions on Ecology and The Environment, 179, 315-325.
- Haub, O., & et al. (2016). TENURE RESPONSIVE LAND USE PLANNING: A Guide for Country Level Implementation. Nairobi: United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat).
- Hepperle, E., & et al. (2017). Land Ownership and Land Use Development. Zürich ETH-Zentrum: vdf Hochschulverlag AG.
- Klarin, T. (2018). The Concept of Sustainable Development: From its Beginning to the Contemporary Issues. Zagreb International Review of Economics and Business, 21(1), 67-94.
- Metternicht, G. (2017). LAND USE PLANNING. Sydney: UNCCD.
- Neuman, M. (2011). Infrastructure planning for sustainable cities. Geographica Helvetica, 66, 100-107.
- Patel, T., & Shastri, P. (2017). Importance of Land Use Planning and its Considerations. International Journal on Recent and Innovation Trends in Computing and Communication, 5(7), 69-71.
- Proag, V. (2020). Infrastructure Planning and Management: An Integrated Approach. Gewerbestrasse: Springer Nature.
- Qiao, Y. (2017). City, Urban Planning and the Creation of Urban Culture—Taking the Ancient City of Xi'an as an Example. MATEC Web Of Conferences 100. GCMM.

- Sayago, A., Asuero, A., & Gonzalez, G. (2006). The Correlation Coefficient: An Overview. *Critical Reviews in Analytical Chemistry*, 36, 41-59.
- Smith, R. (2020, 04 27). 7 Types Of Urban Planning Concepts Explained. Retrieved 04 12, 2021, from clear point strategy: <https://www.clearpointstrategy.com/types-of-urban-planning/>
- Talahma, I. (2011). Perspectives of Urban Growth Management and Sustainable Development in West Bank, Hebron. Kassel, Germany: niversität Kassel (unpublished thesis).
- Thompson, S. K. (2012). Sampling. New Jersey: A JOHN WILEY & SONS,Inc., Publication.
- Wang, X., & Tan, X. (2015). المدن أفضل مكان لتحقيق الاستدامة. Retrieved 05 20, 2021, from <https://blogs.worldbank.org/ar/voices/sustainablecities/cities-best-place-strive-sustainability>

ملحق 1: اسماء المحكمين لأداة الدراسة.

قام بتحكيم أداة الدراسة السادة الأفاضل التالية أسماؤهم:

التسلسل	الاسم	المؤسسة
1.	د. شاهر سلامة	جامعة القدس
2.	د. ثمين حجاوي	جامعة القدس
3.	د. سعدي الكرنز	جامعة القدس
4.	د. علي عبد الحميد	
5.	د. اسماعيل التلاحمة	
6.	د. سليمان ضعيفي	جامعة النجاح الوطنية

مقابلة السيد/ اسماعيل حسان رباح

الموقع الوظيفي: مدير دائرة التنظيم والتخطيط-مديرية الحكم المحلي الخليل

تاريخ اجراء المقابلة: 2021/10/26

ما واقع تخطيط مدينة دورا؟

تم عمل مخطط هيكلية لجزء من دورا سنة 2003 ولكن تم ضم العديد من القرى المجاورة مثل كريسه والطبقة اداريا لحدود البلدية دون عمل مخطط هيكلية لهذه الاجزاء لذلك يعتبر المخطط الهيكلية المصادق قديم وتم اجراء العديد من التعديلات على الشوارع دون عمل مخططات تعديليه وفق الاصول تم عمل تسويه لجميع اراضي دورا والتي ستكون الاراضي التي سيتم عليها عمل التخطيط الهيكلية المستقبلية

ما واقع تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا؟

ان واقع البنية التحتية في دورا لا يختلف عن واقعها في جميع نواحي فلسطين فهي تعاني من النقص وعدم ملائمة الموجود منها للأصول العلمية او للمعايير الفنية او العلمية الموجودة حيث كثير من الطرق ترابيه وكثير منها مفتوح في غير المسار المخطط له وغير مفتوح وفق المخططات ويخلو من استعمالات البنية التحتية مثل المياه او الصرف الصحي او غيره لذلك ان دورا كغيرها يلزمها كثير من خدمات البنية التحتية (طرق، صرف صحي، مياه، هاتف، كهرباء)

ما واقع تخطيط استخدامات الاراضي في مدينة دورا؟

واقع استخدامات الاراضي مغاير للمخططات المصدقة مثل وجود المنطقة الصناعية في منطقة سنجر ولكن الواقع ان المنطقة مليئة بالأبنية السكنية ويوجد فيها القليل من المصانع وكذلك الكثير من الاستخدامات الاخرى

ما واقع الأنظمة والقوانين التي تحكم وتتعلق بالتخطيط العمراني في مدينة دورا؟

القوانين المنظمة لعملية التخطيط الحضري هي نفس النظام الفلسطيني ولا يوجد نظام بناء منفصل لدورا علما انه يمكن ان يكون لدورا ولاي بلد اخرى احكام تنظيميه خاصه بها وفق واقعها وحسب ما يراه مخططها المستقبلية

برأيكم ما هو واقع التخطيط العمراني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة دورا انموذجاً؟

التخطيط العمراني يمكن ان يكون هو أحد الطرق والسبل في حالة ان يكون فعاليات التنمية المستدامة متناغمة مع التخطيط الهيكلي لذلك يفترض اثناء التفكير بالتخطيط الهيكلي ان يكون يأخذ بالحسبان الخطط التنموية المستقبلية وان تكون منسجمة معها حتى لا تكون متناقضة مع التخطيط وفي هذه الحالة يكون التكامل والانسجام ايجابيا جدا ويكون له دور فعال في مسيرة التنمية.

بعد إجاباتكم السابقة، هل ترون وجود علاقة بين التخطيط العمراني بأبعاده (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، البنية التحتية، الانظمة والقوانين) وبين تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا. ووفقاً لرأيكم ما هي العلاقة وما هو اتجاهها؟

ان التخطيط الهيكلي يفترض ان يكون هو بمثابة خارطة الطريق للتخطيط التنموي بحيث يفترض تنفيذ المشاريع وفق ما تم تخطيطه في المخططات الهيكلية والاستراتيجية ايضا.

مقابلة السيد/ محمد علي عمرو. (الاسم ليس إلزامياً)

الموقع الوظيفي رئيس مجلس الخدمات المشترك ريف دورا

تاريخ اجراء المقابلة: 2021/7/22

ما واقع تخطيط مدينة دورا؟

دورا من المدن المميزة بتخطيطها كمدينة وبمواردها الا ان ذلك لا ينطبق على القرى المحيطة ولا يوجد تضافر جهود لتطوير المدينة يلبي احتياجات وطموحات ابنائها.

ما واقع تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا؟

واقع البنية التحتية مقبول لكن هي بحاجة الى المزيد لنتمكن من احداث تنمية في المدينة.

ما واقع تخطيط استخدامات الاراضي في مدينة دورا؟

استخدامات الاراضي أفسدها تشتت المدينة وتقسيمها الى العديد من المخططات الهيكلية حيث المدينة منفصلة عن القرى والقرى منفصلة عن بعضها وهذا بد ذاته يفقدها مقومات التنمية.

ما واقع الأنظمة والقوانين التي تحكم وتتعلق بالتخطيط العمراني في مدينة دورا؟

الانظمة والقوانين معيقة وهي لا زالت من مخلفات الاحتلال او الحكومات السابقة التي حكمت اراضي فلسطين

برأيكم ما هو واقع التخطيط العمراني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة دورا انموذجاً؟

واقع مدينة دورا حاله كحال اي مدينة فلسطينية الا ان دورا تمتاز بتاريخها العريق وكبر مساحة اراضيها والتي يمنع الاحتلال من التوسع بها وهي ما تسمى مناطق ج تعاني من التشتت في تخطيطها ومواردها وعدم مراعاة الخصوصية للمدينة وهي الدمج بين الريف والحضر اضافة الى البعد الاجتماعي والبيئي ذات الاهمية الكبيرة بالنسبة للمواطنين.

بعد إجاباتكم السابقة، هل ترون وجود علاقة بين التخطيط العمراني بأبعاده (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، البنية التحتية، الانظمة والقوانين) وبين تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا. ووفقاً لرأيكم ما هي العلاقة وما هو اتجاهها؟

ارى بان مدينة دورا بحاجة الى العمل على تضافر الجهود بها تخطيطيا لاستغلال الموارد المتاحة بها حيث الخصائص الجغرافية المتعددة وهذا لا يوجد في اي مدينة فلسطينية اضافة الى الغنى بالأراضي الزراعية وطبيعة مواطن دورا والمرأة في مدينة دورا.

كما تحتاج الى التكامل وتضافر الجهود بالفكر التخطيطي لإحداث تغيير بتخطيطها كمدينة مما يؤثر
ببنيتها التحتية واستخدامات اراضيها وتطوير القوانين والانظمة لتتلاءم مع التنمية المستدامة بأبعادها.

مقابلة السيد/ بهجت جبارين (الاسم ليس إلزامياً)

الموقع الوظيفي: مدير سلطة جودة البيئة مديرية الخليل

تاريخ اجراء المقابلة 2021/11/2

ثانياً: اسئلة تتعلق بمحاور الدراسة:

1. ما واقع تخطيط مدينة دورا؟
تحدث عن المخطط الهيكلي داخل حدود بلدية دورا وعن المخطط الوطني المكاني وهو الاشمل وأشار الا ان المخطط الوطني المكاني لم يتم اعداده بمهنية ودراسات وافية مما جعلته غير قابل للتنفيذ وأشار الى ضرورة توسعة المخطط الهيكلي للمدينة ليتلاءم مع احتياجات السكان وليمثل كافة حدود المدينة.
2. ما واقع تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا؟
اقتصر الحديث عن الشوارع بانها بحاجة الى تعديل وتحديث وأشار بانها جيدة لكن غير كافية كما لم يتم التطرق في المخططات الى الفروع الاخرى من البنية التحتية.
3. ما واقع تخطيط استخدامات الاراضي في مدينة دورا؟
هنالك خلل قائم في تخطيط استخدامات الاراضي حيث يوجد العديد من المواقع الخضراء والتي تمت تصنيفها بانها سكنية كما ان ومواقع الخدمات بها نقص. كما اشار الى ان تخطيط المدينة الشامل لم يبنى على دراسات علمية.
4. ما واقع الأنظمة والقوانين التي تحكم وتتعلم بالتخطيط العمراني في مدينة دورا؟
الانظمة والقوانين والتشريعات الخاصة بالتخطيط الحضري والتنظيم العمراني هي قديمة وبحاجة للتحديث الدائم ليتلاءم مع احتياجات السكان وقيمها بانها مقبولة الا انها لا تسد الاحتياج. كم تحدث عن ضعف انفاذ القانون حيث عملية التنفيذ تعاني من ضعف المحاكم فيما يخص تجاوز الانظمة الخاصة بالتوسع الحضري والمخالفات للمخططات كما ان نظام العقوبات ركيك وضعيف ولا يوجد تنفيذ للقرارات. كما ان عدم وجود محاكم اختصاص يساعد في عدم تلبية الاحتياجات للسكان.
5. برأيكم ما هو واقع التخطيط العمراني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة دورا انموذجاً؟
التخطيط اساس التنمية بكافة ابعادها وعناصر الاستدامة هي اللبنة الأساسية في حال وجود تخطيط استراتيجي سليم ومهنية وركز على ان التخطيط العمراني السليم المبني على الدراسات العلمية يؤدي الى تنمية مستدامة الا ان الواقع القائم غير ذلك كما تمت الإشارة له سابقا حيث لا يوجد دراسة للبنية التحتية ولا يوجد حفاظ على المواقع الاثرية والاراضي الزراعية كما لا يوجد انظمة وقوانين خادمة ولا محاكم.

6. بعد إجاباتكم السابقة، هل ترون وجود علاقة بين التخطيط العمراني بأبعاده (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، البنية التحتية، الانظمة والقوانين) وبين تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا. ووفقاً لرأيكم ما هي العلاقة وما هو اتجاهها؟

التخطيط الحضري بكافة ابعاده سواء استخدامات اراضي او بنية تحتية والانظمة والقوانين وانهاء القانون ودور المؤسسة بحماية المخططات وهيبة المؤسسة والتي تعتبر البلديات هي من يجب ان يقوم بالتخطيط السليم للمدينة والحفاظ على المخططات حيث اكد على ان ابعاد التخطيط العمراني هي اللبنة الاساسية وهي كسلسلة متكاملة يجب ان يتم التكامل في هذه المنظومة ويجب ان يكون هناك تخطيط استراتيجي سليم تخطيط المدن والمخططات الهيكلية من حيث استخدامات الاراضي وقدرتها على الحفاظ على الاراضي الزراعية والمواقع الاثرية حيث هي موارد المدينة الطبيعية كما ان الانسجام بين التخطيط للبنية التحتية وتنفيذ مشاريع البنية التحتية كما ان القوانين والتشريعات يجب ان تكون قادرة على الحفاظ على الثروات والمقدرات لحفظ حقوق الاجيال الحالية والاجيال اللاحقة وهي علاقة مترابطة متكاملة ويجب ان يكون هناك تكامل لتحقيق التنمية المستدامة باي مدينة.

مقابلة السيد/ احمد عبد الله سلهوب . (الاسم ليس إلزاميا)

الموقع الوظيفي رئيس بلدية دورا

تاريخ اجراء المقابلة : 2021-11-14

ثانيا: اسئلة تتعلق بمحاور الدراسة:

ما واقع تخطيط مدينة دورا؟

تخطيط مدينة دورا متجه باتجاه الاستدامة للتخطيط الحضري وهذا ظاهر في البنية التحتية وتصنيف استخدامات الاراضي حيث احدثت خلال عشرة سنوات ثورة في عملية التحضر نقلها من ملامح القرية للمدينة ودورا تتميز بمساحتها الكبيرة والتي تتيح الفرصة للمخططين بالتخطيط الحضري والاستراتيجي للمدينة طويل الامد الا انها تحتاج للتخطيط المتكامل لإحداث التنمية المستدامة وتحقيق رفاهية العيش للمواطنين في مدينة عصرية حديثة.

ما واقع تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا؟

واقع تخطيط البنية التحتية به تميز ساهم به الشراكة المجتمعية الحقيقية بين المواطن والبلدية اضافة الى دور البلدية في احداث تخطيط وتنظيم المدينة وتقديم الخدمات والوعي لأهمية البنية التحتية في احداث التنمية المستدامة.

ما واقع تخطيط استخدامات الاراضي في مدينة دورا؟

استخدامات الاراضي متنوع به الزراعي والسكني والصناعي.... الخ واكد على العلاقة التشاركية بين المواطن والبلدية في النجاح في تصنيف استخدامات الاراضي بما يلبي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمواطنين.

ما واقع الأنظمة والقوانين التي تحكم وتتعلم بالتخطيط العمراني في مدينة دورا؟

الانظمة والقوانين هي منبثقة من وزارة الحكم المحلي ونطمح بان تتطور الانظمة والقوانين لتساعدنا على تخطيط المدينة وتمييزها واعطائها هوية خاصة بها ونأمل بان تراعي الاحتياجات التشريعية لتخطيط وتصميم مدينتنا لتتنافس ليست فقط مدن فلسطين وانما مدن العالم ايضا ليتاح لنا ان نكون في نصاب دول العالم المتقدمة.

برأيكم ما هو واقع التخطيط العمراني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة دورا انموذجاً؟

التخطيط العمراني اساس عملية التنمية في المدينة لأنه يعمل على توفير البنية التحتية اللازمة وتصميمها لتكون مدينة جاذبة للاستثمار الا اننا لا زلنا كمدينة في طور النمو ونسعى لان نصبح مدينة مستدامة.

بعد إجاباتكم السابقة، هل ترون وجود علاقة بين التخطيط العمراني بأبعاده (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، البنية التحتية، الانظمة والقوانين) وبين تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا. ووفقاً لرأيكم ما هي العلاقة و ما هو اتجاهها؟

العلاقة بين ابعاد التخطيط العمراني المذكورة لها علاقة بمقومات المدينة ومواردها واستغلالها بان يكون هناك ميزة تنافسية لها حيث هي مدينة نامية تتميز بالعديد من الموارد منها القطاع الزراعي والخدماتي اضافة الا اننا كبلدية نبحث عن ما يميز مدينة دورا لنتقدم في تحقيق التنمية المستدامة ونؤمن بأنه اداة من الادوات التي ستوصلنا الى تحقيق اهدافنا بتحقيق التنمية المستدامة والوصول لمدينة امنة منيعة قادرة على مواجهة الازمات وكان لنا قصة نجاح في التعامل مع ازمة كورونا، كما تطرق رئيس البلدية على ابتعاد الحكومة عن اولويات المدينة ومركزيتها باتخاذ القرارات بخطتها دون النظر للإدارات المحلية والمجتمعات المحلية للمدن واحتياجاتهم ولم يراعي في تصنيف العقائد الصناعية المدن النامية والتي تجمع بين اكثر من عنقود او اختصاص وهو الزراعي والسياحي والخدماتي. كما تتميز مدينة دورا بانها مدينة تجمع بين البيئة الحضرية والريفية في ان واحد وضمن مساحتها الجغرافية.

بسم الله الرحمن الرحيم



معهد التنمية المستدامة

مقابلة حول دراسة بعنوان: "التخطيط الحضري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مدن الضفة الغربية: مدينة دورا أنموذجاً".

أولاً: الاسئلة المتعلقة ببيانات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم:

الاسم : إسماعيل إبراهيم تلاحمة (الاسم ليس الزامياً)

الموقع الوظيفي :مدير مشاريع(تنمية عمرانية وبنية تحتية)

تاريخ اجراء المقابلة :2021/07/25

ثانياً: اسئلة تتعلق بمحاور الدراسة:

1. ما واقع تخطيط مدينة دورا؟

ما زال التخطيط الحضري في مدينة دورا في مرحلة الأولى ويتم الاخذ به على استحياء ، حيث الموجه الأساس هو راس المال والتطور الطبيعي المرتبط بحاجة وزيادة عدد السكان ، ولدورا كما باقي الأراضي المحتلة خصوصية تداخل تخطيطها العمراني مع عراقيل الاحتلال وغياب الدولة القوية التي بإمكانها وضع المخططات وتطبيقها بما يتناسب واسس التخطيط العمراني السليم ، ويمكن القول ان المخططات العمرانية لمدينة دورا يغلب عليها إدارة المشاكل العمرانية المتزايدة مع الزمن اكثر من كونها وضع حلول استراتيجية طويلة الأمد يتم تبنيها وتطبيقها ، علاوة على ذلك فان التخطيط العمراني في مدينة دورا ما زال مقتصرًا على أجزاء محددة من التخطيط

المكاني (طرق ، استخدامات أراضي ، بنية تحيته) ولم يتطرق الى العناصر العمرانية الهامة الأخرى سواء البيئية او التعليمية او الصناعية . اضيف الى ذلك ارتهان الكثير من المشاريع اما لمبادرات محلية او دعم من مشاريع خارجية وكثير منها لا يتوافق اما تخطيطا او زمانيا مع الاطار التخطيطي العام .

2. ما واقع تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا حسب رأيكم ؟

ما زالت مدينة دورا بعيدة نسبيا عن التخطيط للبنية التحتية المتكامل حيث وحتى تاريخه تفتقر لشبكة طرق فعالة ومتكاملة سواء من حيث التخطيط او التنفيذ بالرغم ان السنوات الأخيرة شهدت شق وتعبيد العديد من الطرق التي ساهمت في تعزيز منظومة النقل، لكن ما زال المشوار طويلا، بالإضافة لذلك ما زال مصدر المياه والكهرباء يأتي للمدينة من الخارج ويتم التحكم به كاملا من الاحتلال وهذا ضعف شديد يلزم وضع الخطط المناسبة وإيجاد مصادر بديلة وتطوير الشبكات القائمة. من العناصر الاساسية للبنية التحتية وغير المتوفر في مدينة دورا شبكات تصريف مياه الصرف الصحي، وهذا الامر له مخاطر بيئية وأيضاً ضرر كبير على صحة الناس وحياتهم ويلزم التخطيط والانجاز الفوري لمشاريع شبكات صرف صحي بما في ذلك محطة معالجة. ويمكن الإضافة بما ان مدينة دورا واعدة ولاستكمال عناصر البنية التحتية لمدينة عصرية يلزم التخطيط والتنفيذ لمشاريع بنية تحتية تتعلق بإنارة الشوارع، شبكات تصريف مياه الامطار، مواقف عامة، تطوير شبكات الطرق بما في ذلك إشارات ضوئية وجسور واستخدام وسائل نقل جماعي مثل ترام.

3. ما واقع تخطيط استخدامات الأراضي في مدينة دورا؟

صغر المساحة العمرانية وندرة الأراضي في مدينة دورا جعل من الصعوبة بمكان إيجاد مخططات عمرانية عملية لاستخدامات الأراضي ويمكن القول ان الغالبية العظمى من أراضي دورا كمدينة هي أراضي سكنية باختلاف التصنيف السكاني وهذا واقع متراكم من سنوات طويلة يصعب تغييره لكن مطلوب ادارته بطريقة فعالة وتقليل المشاكل العمرانية القائمة ، لكن يمكن الاعتماد على القرى والمناطق المحيطة بدورا لإيجاد مخطط عمراني متكامل يراعي تصنيفات واستخدام الأراضي قبل ان يتم نضوبها لكي تكتمل العناصر بوجود استخدامات أراضي مختلفة (صناعي ، زراعي، محميات، اثار ، حدائق...الخ)

4. ما واقع الأنظمة والقوانين التي تحكم وتعلق بالتخطيط الحضري في مدينة دورا؟

مع قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994 تم تبني القوانين الأردنية للتطبيق ومن ضمنها قانون التنظيم والبناء والقوانين الأخرى المتعلقة بالبيئة والتخطيط العمراني ومن جهة أخرى مخططات الاحتلال وسيطرته الكاملة على المناطق (ب،ج) جعل المنظومة الحاكمة للتخطيط العمراني تحدي كبير ومقيد لأي تطورات مستقبلية ، وهذه القوانين المطبقة فلسطينيا تحتاج للتطوير والتحسين بما يتناسب والحاجات الحالية وبما يتلاءم والواقع في الأراضي الفلسطينية ، وما زال دور المركز (الحكم المحلي) ضعيفا في تطبيق ومتابعة إيجاد مخططات عمرانية فعالة ، حيث ان البلديات والمجالس المحلية هي الجهات الرئيسية المتابعة والمعدة والمنفذة للمخططات العمرانية.

5. برايك ما هو واقع التخطيط الحضري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة دورا انموذجاً؟

تختلف الإجابة باختلاف تعريف التنمية المستدامة لكن اذا ما افترضنا ان المقصود بها تلبية حاجة الناس حالياً دون الاضرار بمقدرات الأجيال القادمة ، فان التخطيط العمراني يعتبر العماد الأساسي لأي تنمية مستدامة بأبعادها الثلاثة (التخطيط الفيزيائي/المكاني، التخطيط البيئي، التخطيط الاقتصادي الاجتماعي) ، وعليه فانه يصعب ان تحقق التنمية المستدامة ما لم يكن هناك تخطيط العمراني يراعي ذلك ويأسس له في كافة نواحي الحياة ، وبالعودة لمدينة دورا وبموضوعية ما زالت المسافة بعيدة جداً عن الفكر الخاص بالتنمية المستدامة للعمران ، ويمكن حتى لغير الخبراء ان يرى الكثير من المظاهر السلبية التي تعمل ضد التنمية المستدامة على سبيل المثال لا الحصر (التغول على الأراضي الزراعية ، العشوائية في البناء والكتل الخرسانية ، تلوث البيئة وتدهورها، ضعف الخدمات الصحية والتعليمية المتزايد مع الزمن ، اعتماد المجتمع على الاستهلاك اكثر من الإنتاج ...الخ) .

ان التنمية المستدامة مفهوم طموح يلزم معرفته وتبنيه من مختلف شرائح المجتمع لتطبيقه كل من مكانه ، لكن واقع الحال يشير في غالبية الأحيان لعطس ذلك بهدف تلبية حاجة حالية او توفير ربح ما دون النظر للمستقبل وكيف سيكون عليه الحال للأجيال القادمة .

6. بعد إجاباتكم السابقة ، هل ترون وجود علاقة بين التخطيط الحضري بأبعاده (تخطيط المدن، تخطيط استخدامات الأراضي، البنية التحتية، الانظمة والقوانين) وبين تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا. ووفقاً لرأيكم ما هي العلاقة و ما هو اتجاهها

كما تم شرحه أعلاه فان العلاقة عضوية ومتراصة جداً بين التخطيط الحضري بأبعاده وبين تحقق التنمية المستدامة في مدينة دورا وغيرها من الأراضي الفلسطينية، وهذا موضوع يجب التركيز عليه من الباحثين وأصحاب الاختصاص واعطاء دورا بارزاً وهاماً ليكون اجندة على المستوى المحلي والوطني، لننعم بواقع صحي يلي حاجتنا ، ونبقى لا بنائنا وطننا فيه الخير ومقدرات النجاح والازدهار والتقدم .

الباحثة :م.مريم حماد ابوعطوان

ملحق 3: أداة الدراسة (الاستبانة في صورتها النهائية)

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

الأخوة والأخوات..

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان

"التخطيط العمراني ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الضفة الغربية بين الواقع والمطلوب:
مدينة دورا أنموذجاً".

إشراف الدكتور: جمال عمرو

وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في معهد التنمية المستدامة – تخصص بناء
مؤسسات وتنمية مستدامة، جامعة القدس.

وإيماناً من الباحثة بأهمية موضوع الدراسة، ودورها في تعزيز وتطوير واقع التخطيط الحضري في
المدينة الفلسطينية، وتحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، وبقينا منها بدعمكم الكريم للبحث العلمي
ومجالاته المتعددة، فإنها ترجوا منكم الإجابة عن جميع فقرات الاستبانة بكل صراحة وموضوعية،
للوصول إلى نتائج صحيحة تتمتع بالدقة العالية، علماً بأن الإجابات ستحاط بالسرية التامة ولن يتم
استخدام المعلومات المقدمة من قبلكم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

مع الشكر والتقدير

الباحثة: م. مريم حماد أبو عطوان

الجزء الأول: العوامل الديموغرافية

يرجى اختيار الإجابة التي تناسبكم

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى.
2. العمر: ☐ (30-20) ☐ (40-31) ☐ (50-41) ☐ 51 عام فأعلى
3. المؤهل العلمي: ☐ دبلوم أو أقل ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا.
4. التخصص: ☐ هندسي ☐ أخرى
5. الصفة: ☐ مواطن ☐ موظف في هيئة محلية ☐ موظف في مؤسسة حكومية شريكة في التخطيط الحضري لمدينة دورا.
6. مكان السكن (في حال كانت الصفة مواطن أو موظف في هيئة محلية ومن سكان دورا)
☐ داخل حدود المخطط الهيكلي لمدينة دورا ☐ داخل المخططات الهيكلية للقرى والبلدات في المدينة ☐ خارج المخططات الهيكلية وداخل أراضي دورا

الجزء الثاني: محاور الدراسة

- المحور الأول: التخطيط العمراني: وهو عملية فنية وعلمية وقانونية تعنى بتطوير واستعمال الأراضي والبيئة والبناء ضمن منطقة حضرية، وذلك من أجل توفير الظروف والوسائل الضرورية لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية والرفاه، ورفع مستوى الحياة للسكان ضمن هذه المنطقة (كاظم، 2018).

يرجى وضع ✓ أو × في الخانة التي تناسب إجابتكم:

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	البعد الأول: تخطيط المدن هو علاج للمشكلات الموجودة والتي تواجهها المدن كوحدة منفصلة اعتماداً على الدراسات الاجتماعية والطبيعية والاقتصادية مع أخذ عامل الزمن بعين الاعتبار عند التخطيط، وأن يكون هذا التخطيط ديناميكياً ومرناً بشكل يمكن من استيعاب التطورات المحتملة (أبو وع، 2008).					
1.	تخطيط المدن الفلسطينية والمخططات الهيكلية القائمة تأثرت بسياسات الاحتلال الاسرائيلي بعملية التخطيط.					
2.	تخطيط مدينة دورا يلبي الاحتياجات الاجتماعية للسكان.					
3.	تخطيط مدينة دورا يلبي الاحتياجات الاقتصادية للسكان					

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
4.	تخطيط مدينة دورا يلبي الاحتياجات البيئية.					
5.	تخطيط مدينة دورا يراعي علاقتها التكاملية مع محيطها من القرى والبلدات والمدن الاخرى.					
6.	يعتمد تخطيط مدينة دورا على تحديد المشاكل القائمة وإيجاد الحلول لها.					
7.	تساعد الخصائص الطبيعية والموقع الجغرافي لمدينة دورا على تسهيل إجراءات تخطيطها.					
8.	يراعى في عمليات تخطيط مدينة دورا الواقع الاجتماعي لسكانها من حيث العادات والتقاليد.					
9.	تتبع الهيئات المحلية في المدينة والقرى المحيطة اجراءات الاعلان لإعلام المواطنين عن المخططات الهيكلية والخطط الاستراتيجية.					
10.	يتم الاعتماد على دراسات قطاعية علمية حديثة (اجتماعية، اقتصادية، مالية، سياسية..) عند وضع الخطط الخاصة ب مدينة دورا					
11.	يراعى في تخطيط مدينة دورا متطلبات المواطنين من ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة.					
البعد الثاني: استخدامات الأراضي ويعرف تخطيط استخدامات الأراضي Land-Use Planning بأنه التقييم المنهجي لقدرات وإمكانات الأرض والمياه فيها، ودراسة بدائل استخدام الأراضي والظروف الاقتصادية والاجتماعية من أجل اختيار واعتماد أفضل الخيارات لهذا الاستخدام، بهدف تطبيق الاستخدام الأمثل الذي يلبي احتياجات الناس مع الحفاظ على الموارد للمستقبل (Metternicht, 2017).						
12.	تخطيط استخدامات الأراضي في مدينة دورا يولي الاهتمام الأكبر للأبنية السكنية.					
13.	تناسب الارتدادات التنظيمية الحالية مع الاحتياجات المستقبلية للمواطنين في مدينة دورا.					
14.	تخطيط استخدامات الأراضي في مدينة دورا يولي الاهتمام الأكبر للشوارع دون الاهتمام بالنواحي الحضرية الاخرى.					
15.	يلتزم تخطيط استخدامات الأراضي في مدينة دورا بتحسين وحماية الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية الاخرى.					

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
16.	تسهم مشاريع تسوية الأراضي في تسهيل تخطيط استخدامات الاراضي في مدينة دورا.					
17.	يراعى في وضع خطط استخدامات الأراضي في مدينة دورا توزيع طبيعة الاستخدام وفقاً للاحتياجات الحالية والمستقبلية.					
18.	يحوي مخطط استخدامات الأراضي في مدينة دورا محميات طبيعية ومناطق خضراء ومساحات مفتوحة متعددة الاستخدام تتناسب مع الاحتياجات الحالية والمستقبلية.					
19.	يهتم التخطيط في مدينة دورا بالتوزيع المناسب للأسواق والمراكز التجارية والخدمات الاخرى.					
20.	تتوفر في مدينة دورا متنزهات ترفيهية تغطي احتياجات المواطنين.					
21.	تتوفر مرافق عامة ومناطق خضراء يمكن الوصول اليها بسهولة.					
البعد الثالث: القوانين والأنظمة وهي القوانين والتشريعات التي تختص بعملية التخطيط الحضري للمدن الفلسطينية.						
22.	القوانين والتشريعات هي ارث تاريخي للقوانين والتشريعات الموروثة من الحكومات السابقة.					
23.	تحتاج القوانين والانظمة المتعلقة بالتخطيط للتطوير والتحديث بما يعكس واقع احتياجات المجتمعات الحضرية الفلسطينية ويتوافق مع اهدافها وخططها المكانية والاستراتيجية.					
24.	قوانين التنظيم والبناء المعمول بها بحاجة إلى تعديلات للحد من حجم التعديلات على المخططات في مدينة دورا					
25.	تقوم الهيئات المحلية في مدينة دورا بربط تقديم الخدمات المقدمة للمواطنين بمدى التزامهم بقوانين التنظيم والبناء المعمول بها وذلك كوسيلة للحد من المخالفات.					
26.	تخضع اراضي مدينة دورا لعدة قوانين لعملية التخطيط ولسلطات مختلفة وذلك بناء على التقسيم الجيوسياسي لأراضي مدينة دورا (أ، ب، ج)					
27.	قوانين تسوية الاراضي المعمول بها لا تتسجم ومخططات التنظيم والبناء المعمول بها.					
البعد الرابع: البنية التحتية هي مجموعة من العناصر والمرافق المترابطة التي توفر الدعم الهيكلي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يمكن تصنيفها إلى نوعين: بنية تحتية اقتصادية وتشمل خدمات المرافق المختلفة كالشبكات الصحية						

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	والمياه والنقل، والبنية التحتية الاجتماعية كتنشيد المنشآت التعليمية والصحية والأمنية والترفيهية (رشيد و كريمة، 2018).					
28.	يراعي تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا الزيادة الطبيعية لعدد السكان في المدينة.					
29.	يؤخذ بعين الاعتبار لدى تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا قدرتها على مواجهة الكوارث بأنواعها.					
30.	تقوم الجهات المسؤولة عن تخطيط البنية التحتية في مدينة دورا بتحليل الطلب على البنية التحتية وحجمه في المستقبل.					
31.	تلبى شبكة الصرف الصحي الموجودة في مدينة دورا احتياجات السكان.					
32.	يوجد في مدينة دورا شبكة تصريف لمياه الامطار.					
33.	يوجد في مدينة دورا محطات ترحيل للنفايات.					
34.	تسمح شبكة الاتصالات الحالية في مدينة دورا بمواكبة أي تطورات حديثة.					
35.	شبكة الشوارع في مدينة دورا منسجمة مع طبوغرافية المدينة وتخدم الاحتياجات الحالية والمستقبلية.					
36.	توفر الشوارع في مدينة دورا الممرات الامنة للمشاة والارصفة كما تعمل على توفير الممرات الخضراء وذلك وفق متطلبات السلامة العامة ونحقق سهولة الوصول والانتقال للاماكن المختلفة وبعدالة بين المواطنين					
37.	يتحقق التوازن في مدينة دورا بين توزيع البنية التحتية للتعليم والصحة ومواقع الخدمات العامة والمرافق الثقافية والرياضية والاماكن الخضراء.					

- **المحور الثاني: التنمية المستدامة:** هي التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة (أبو النصر ومحمد، 2017).

واقع تحقق أبعاد التنمية المستدامة في مدينة دورا

يرجى وضع ✓ أو × في الخانة التي تناسب إجاباتكم

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
البعد الاقتصادي: زيادة دخل المجتمع والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال الأمثل للموارد بكفاءة، وإعطاء الأهمية والأولوية لتوفير احتياجات الفقراء في المجتمعات، كما ينطوي ذلك على استنباط أساليب جديدة للإنتاج، والعمل على أن يفوق معدل التنمية معدل زيادة السكان (حسنين، 2020).						
38.	يتم الأخذ بعين الاعتبار في مدينة دورا عدم التعدي على الأراضي ذات القيمة العالية بالموارد.					
39.	تسعى مدينة دورا من خلال خططها إلى تحفيز البيئة الجاذبة للاستثمار على المستوى المحلي والوطني.					
40.	تهدف مدينة دورا من خلال أنشطتها التخطيطية إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في النشاط الاقتصادي داخل المدينة.					
41.	يتوفر في مدينة دورا بنية تحتية داعمة للتنمية الاقتصادية.					
42.	تحتوي مدينة دورا على إرث سياحي وتاريخي وديني يتم ترميمه والاهتمام به من قبل الهيئات المحلية. والجهات المختصة.					
43.	بدأت في مدينة دورا عدة مبادرات للاستغلال الموارد المتاحة في تنمية الاقتصاد.					
44.	قوانين وانظمة البناء والتخطيط المطبقة في مدينة دورا تدعم وتعزز البعد الاقتصادي.					
45.	تخطيط المدينة يولي الاهتمام بتحقيق البعد التنموي الاقتصادي.					
البعد الاجتماعي حيث يكون النظام المستدام اجتماعياً قادراً على تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم إلى من يحتاجها، مع التأكيد على المساواة في النوع الاجتماعي، وضمان الحق في المساءلة والمحاسبة السياسية وتفعيل المشاركة الشعبية (حسنين، 2020).						

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
46.	تتوفر في المدينة الخدمات الصحية التي تلبي احتياج السكان.					
47.	تتوفر مؤسسات تعليمية قادرة على تقديم خدماتها لجميع الشرائح القاطنة في مدينة دورا.					
48.	تقوم الهيئات المحلية في مدينة دورا وبالتشارك مع القطاع العام والخاص بدعم الشباب من خلال عمل الأندية والنشاطات المناسبة لهم.					
49.	المدارس الابتدائية تسد احتياج المواطنين في مدينة دورا وسهولة الوصول لها.					
50.	مجمع مدينة دورا يشجع المرأة على التعليم في كافة مراحله.					
51.	يتم عمل لقاءات دورية مع المجتمع المحلي للتشاور في مشاكل المدينة وآليات حلها.					
52.	تتسم العلاقة بين مدينة دورا والمدن المجاورة لها بالتعاون والتكامل.					
53.	يتوفر في مدينة دورا بنية تحتية داعمة للتنمية المجتمعية.					
54.	يوجد شوارع في مدينة دورا تحقق للمواطن امكانية المشي للتسوق والتنزه ولتحقيق اغراض اخرى بمرونة.					
55.	قوانين وانظمة البناء والتخطيط المطبقة في مدينة دورا تدعم وتعزز البعد الاجتماعي.					
56.	يولي التخطيط في مدينة دورا اهتماما بالبعد الاجتماعي التنموي.					
57.	يفضل سكان مدينة دورا الحفاظ على الطبيعة الحضرية الريفية التي تمتاز بها المدينة.					
البعد البيئي يشتمل البعد البيئي للاستدامة على النظم الأيكولوجية والطاقة والتنوع البيولوجي والإنتاجية البيولوجية والقدرة على التكيف، فالبيئة بمواردها هي أساس كل نشاط زراعي أو صناعي أو حضري (مسعودي و آخرون، 2019).						
58.	يتوفر في مدينة دورا مكبات نفايات خاصة بالمواد القابلة للتدوير.					
59.	تعتمد الكثير من المناطق السكنية في مدينة دورا على حفر					

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	الامتصاص.					
60.	تصريف المياه والصرف الصحي في مدينة دورا يتم بطرق تهدد السلامة العامة.					
61.	تعاني الأراضي الزراعية في مدينة دورا من انهيار التربة في فصل الشتاء لعدم وجود آليات وجدران استنادية لحمايتها.					
62.	يهتم السكان والمؤسسات بتخضير المدينة من خلال زراعة الاشجار.					
63.	قوانين وانظمة البناء والتخطيط المطبقة في مدينة دورا تدعم وتعزز البعد البيئي.					
64.	غياب تطبيق القوانين والانظمة عن بعض المناطق غير الخاضعة تنظيمياً وإدارياً للهيئات المحلية في مدينة دورا يؤدي لاستنزاف الموارد الطبيعية وسوء استخدامها.					
65.	يولي تخطيط مدينة دورا الاهتمام بالبعد البيئي.					

مع الشكر والتقدير لمشاركتكم

ملحق 4: تفسير معامل الارتباط

فيما يلي تفسير نتائج معامل الارتباط التي تم اعتمادها في الدراسة (Sayago, Asuero, & Gonzalez, 2006):

قيمة معامل الارتباط R	تفسير الارتباط
$R=0$	لا يوجد ارتباط
$0.00 < R < 0.25$	ارتباط ضعيف
$0.25 \leq R < 0.75$	ارتباط متوسط
$0.75 \leq R < 1$	ارتباط قوي
$R=1$	ارتباط كامل (تام)